راعل السامين ع ع

الإمام من الإمام من الإمام من الإمام من المراف الم

ڪاليف مَشِهٰور حَسِنَ مُجُولُوسٌ لِيُماٽِ

ولرالخسلم

الطّبعَة الأولىَ 1218ه ~ 1998م

جئقوف الطبع مجنفوظة



الآس کرار) التَّشِرَ وَالتَّوْرَثِيعِ مِمْق - علبوني - ص . ب : ٤٥٢٣ - هاتف : ٢٢٩١٧٧ بيروت - ص . ب : ١١٣/٦٥١ - هاتف : ٣١٦.٩٣





هٰذَاالرَّجُل

* «أَيُّ رجل يكون هذا»؟!

إسحاق بن راهويه شيخ الإمام مسلم

* «لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين».

أبـو عمرو المستملي شيخ الإمام مسلـم.

* «الحافظ صاحب الصحيح، الإمام المبرّز، والمصنّف المميّز».

الحافظ ابن عساكر.

* «أجمعوا على جلالته وإمامته وعلوً مرتبته، وأكبر الدلائل على ذلك كتابه «الصحيح» الذي لم يوجد في كتاب قبله ولا بعده من حسن الترتيب، وتلخيص طرق الحديث».

الإمام النووي.



بْنَيْنِ إِلَّا إِلَّا الْجَالِحِيْنِ فِي اللَّهِ الْجَالِحِيْنِ فِي اللَّهِ الْجَالِحِيْنِ فِي اللَّهِ الْجَالِحِيْنِ فِي

المفكدمة

«الحمد لله الذي شرح صدور أهل الإسلام بالهدي، ونكت في قلوب أهل الطغيان فلا تعي الحكمة أبداً، وأنـزل على رسولـه ﷺ القرآن نوراً وهدى، وجعل السنة تبياناً له وتفسيراً.

وصلى الله على عبده ورسوله، ما أكرمه عبداً وسيداً، وأعظمه أصلًا ومحتداً، وأطهره مضجعاً ومولداً، وأبهره صدراً ومورداً، وعلى آله وصحبه، غيوث الندى، وليوث العِدَا، صلاة وسلاماً دائمين متلازمين من اليوم إلى أن يُبعثَ الناسُ غداً»(١).

أما بعد:

فقد وجدت العلماء عنوا عناية تامة كاملة بكتاب «الجامع الصحيح» للإمام أمير المؤمنين محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى، فأما كتاب مسلم «الجامع الصحيح» فإنه كتاب حافل، مليء بالفوائد العلمية، والنكات الإسنادية، وهو يشترك مع «كتاب البخاري» في عناية العلماء به، ولكن جهده المجيد لم ينل من عناية العلما ما حظى به الأول، وكذلك التعريف عناية العلم ما حظى به الأول، وكذلك التعريف

⁽١) مقدمة «فتح الباري».

بذات مسلم من ناحية السيرة الشخصية، والحياة العلمية، وشيوخه، وتلاميذه، وأثره في علوم الحديث النبوي: دراية ورواية، ومؤلفاته، و «صحيحه» منها على وجه الخصوص، فإن الناظر في المكتبة الإسلامية يكاد لا يجد ما يشفي غلّة المتخصصين في علم الحديث بشأن هذا الإمام ومنهجه في «جامعه»، بل لا يكاد يجد كتاباً شاملاً عن حياته من جميع جوانبها، نعم، كتب التراجم شحيحة في المعلومات عن سيرة هذا الإمام الشخصية، إلا أن المتمعن فيها وفي تراجم بعض علماء عصره، يخرج بصورة تكاد تكون جلية عنه، أما عن حياته العلمية وجهوده الحديثية فهي مبثوثة مبعثرة في بطون الكتب المختلفة؛ مثل: كتب التراجم، والبرامج والأثبات، والمصطلح، والعلل، والرحلات، والشروح، وغيرها. ولذا لم آل جهداً في الرجوع لكل ما يمكن أن يفيد منه البحث، من الكتب المخطوطة التي وقعت بين يدي، والمطبوعة.

وقد اعتمدتُ في كتابي هذا على آثار الإمام مسلم عامة، وعلى «صحيح» خاصة، فإنها غرض البحث وموضوعه، وحرصتُ على إظهار أثر هذا الإمام (١)، ودراسة مصنفاته، والعناية بـ «صحيح» وسماته، والجهود التي قامت حوله.

ولا أُخفي على أخي القارىء أنّ ما كتبتُهُ هنا لم يزل يعاني شيئاً فيه نقص، من مثل: سرد الأحاديث المعلّقة فيه، وبيان من وصلها،

⁽١) وأصل هذا الكتاب دراسة موسوعية شاملة متخصصة اختصرت كثيراً من مباحثها وحذفت بعض فصولها لتتناسب مع منهج هذه السلسلة (أعلام المسلمين) ولعل الله سبحانه ييسر نشر تلك الفصول والمباحث في فرصة قريبة يسر الله ذلك بعونه وكرمه.

حديثاً حديثاً. وبيان من أعلّها ونصب ميدان المناقشة معه، والرجال الذين تُكلّم فيهم في «الصحيح» والذّب عنهم راوياً راوياً، وبيان المبهمات في «الصحيح»، ودراسة مصطلحات الإمام مسلم في الجرح والتعديل، وذكر الرجال الذين تَكلّم فيهم، ولكن. كل مبحث من هذه المباحث يحتاج إلى كتاب ضخم مستقل، ونرجو أن نوفّق إلى ذلك، كتابة وتاليفاً، وبحثاً وتجميعاً، وإخراج (المخطوطات) التي اعتنت بذلك، في سلسلة (مكتبة الإمام مسلم) و (كتب اعتنت بصحيح مسلم) من مثل كتب: ابن الرشيد العطار، وأبي ذر ابن سبط العجمي، وأبي الفضل ابن عمار الشهيد، والله ولي ذلك، ومنه استمد العون والتسديد، وصلى الله على سيدنا ولي ذلك، ومنه استمد العون والتسديد، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.



البَابُ لأقَل سِيرَةُ الإمنام مُسْلِم الشَّخْصِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ

الفَصَ لِالأُوكِ

سِيْرَةُ ٱلإمَامِ مُسْلِم بْزِلْكِجَاجِ ٱلشَّخْصِيَةِ

اسمه ونسبه:

هو مُسْلِم بن الحَجَّاج - بفتح الحاء المهملة، وتشديد الجيم الأولى بينهما ألف - ابن مُسْلِم - بضم الميم وسكون السين المهملة وكسر اللام فيه وفي سابقه - ابن ورد بن كوشاذ، أبو الحسين (١).

⁽۱) مصادر ترجمته: «الفهرست» لابن النّديم: (۲۸٦) و «الفهرست» لابن خير الإشبيلي: (۱۰۰ ـ ۲۰۱) و «معرفة علوم الحديث» للحاكم النيسابوري: (۷۸) و «التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد»: (۲۰۰۸) و «الأنساب» للسمعاني: (۱۰۰/۱۰) و «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم: (۱۸۲۸) و «تاريخ بغداد»: (۱۰۰/۱۳) و «السابق واللاحق»: (۲۲۲) كلاهما للخطيب البغدادي و «الإرشاد»: (۲۰۰/۸۰ ـ ۲۲۸) رقم (۲۲۶) للخليلي و «طبقات الحنابلة»: (۲۳۷/۱) لابن أبي يعلى و «المنتظم» لابن الجوزي: (۱۰۲۳) و «المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل»: (۲۱۹) و «المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة و «الباب» (۲۰۱۳) و «الكامل في التاريخ دمشق»: (۲۱/ق ۲۹۱) كلاهما لابن عساكر و «جامع الأصول»: (۱۸۷۱) لمجد الدين بن الأثير و «امختصر تاريخ نيسابور» للخليفة النيسابوري: و «الباب» (۳۸/۳) و «صيانة صحيح مسلم»: لابن الصلاح (۵۰ ـ ۲۰) و «ما لا يسع المحدث جهله» للميانشي (۷۷) و «تهذيب الأسماء =

= واللغات»: (۸۹/۲) و «شرح صحیح مسلم»: (۱۰/۱) و «إرشاد طلاب الحقائق: (١٨٨/١) و (٧٧٨/٢) كلها للنووي و دوفيات الأعيان، (٥/ ١٩٤) لابن خلَّكان و والمختصر في أخبار البشر، لأبي الفداء: (١/٢٥) و «تهذيب الكمال»: (١٣٢٤/٣) للمزى و «تذكرة الحفاظ»: (٢/٨٨٥) و «سير أعلام النبلاء»: (١٢/٥٥٥) و «دول الإسلام»: (١٤٥) و «العبر في خبر من عبر»: (۲۳/۲) و «الكاشف»: (۱۲۳/۳) و «المعين في طبقات المحدثين»: (ص١٠٣) رقم (١١٦٩) كلها للذهبي و «مرآة الجنان، لليافعي: (١٧٤/٢) و «البداية والنهاية»: (٣٣/١١) لابن كثير و «تهذیب التهذیب»: (۱۱۳/۱۰) و «التقریب»: (ص ۲۹ه) رقم (٦٦٢٣) كلاهما لابن حجر و «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي: (٣٣/٣) و «الإكمال في أسماء الرجال» للخطيب التبريزي: ترجمة رقم (١٠٢٥) و وذيل دول الإسلام»: (٢٩/ب) للسخاوي و وطبقات الحفاظ، للسيوطي: (٢٦٠) و «التمييز والفصل بين المتفق في الخط والنقط والشكل»: (١/٣٣٧) لابن باطيش و «المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، للعليمي: (٢٢١/٢) و «المقصد الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد»: ترجمة رقم (١١٤٧) لابن مفلح المقدسي و «مختصر طبقات الحنابلة، ترجمة رقم (٢٤٦) للشطى و «خلاصة تذهيب الكمال» للخزرجي: (٣٧٥) و «طبقات المحدثين» لابن عبد الهادي (٢٨٦/٢) و «الوافي بالوفيات» للصفدي: (١٤٦/٢٤) و «مفتاح السعادة» لطاش كبرى زاده: (۱۱۹/۲) و «برنامج التجيبي»: (۹۲) و «شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي: (١٤٤/٢) و دمقدمة تحفة الأحوذي، للمباركفوري: (١٢٠/١) و (الموسوعة البريطانية الجديدة): (٨/٨٥ ط ٨٥ سنة ۱۹۸۱ م) و «كشف الظنون» لحاجي خليفة: (۱۷۰، ۲۰۲، ۴۸۵، ۵۵۰، PP-13 PO113 - T113 VATES PPTES 0-313 TO313 37313 ١٤٦٩) و «هدية العارفين»: (٢/ ٤٣١) للبغدادي و «تاريخ الأدب العربي»: (١٧٩/٣) لبروكلمان ومقالة الشيخ عبد المحسن العباد: «الإمام مسلم =

وهو قشيري ـ بالقاف والشين المعجمة مصغراً ـ واختلف فيه، هل هو قشيري من أنفسهم، أم من مواليهم.

قال الإمام ابن الصلاح: «من أنفسهم» (١)! وكثير من أهل الحديث والتراجم يقولون فيه (القشيري) مطلقاً، والصحيح أنه من «مواليهم» قال التجيبي:

«أخبرنا العلامةُ النسَّابةُ شرفُ الدِّين أبو محمد التُّوني _ أُعجوبةُ زمانه في حفظ الأنساب _ بقراءتي عليه في بعض تخاريجه ومجموعاته إثر حديث وقع له مصافحة لمسلم رحمه الله تعالى ع قال فيه: لكأني شافهتُ فيه الإمامَ النَّاقدَ أباً الحسين مسلم بن الحجاج المضري القيسي الهوازني العامري القُشَيري، مولى

⁼ وصحيحه المنشورة في مجلة «الجامعة الإسلامية» (سنة ٥٣ عدد ١ رجب ١٣٩٠هـ، ص ٣٠٠٠) والفصل الأول (الإمام مسلم وصحيحه وشروحه) من رسالة سعدون العيساوي (الإمام النووي ومنهجه في شرح صحيح مسلم) و «تاريخ التراث العربي»: (٢٦٣/١) لسزكين و «الأعلام»: للزركلي (٢٢١/٧) و «منهاج الصالحين»: (١٠٠٠ ـ ١٠٠١) لعز الدين بليق و «معجم المؤلفين»: لكحالة: (٢٣٧/١٢) و «أثمة الحديث النبوي»: (١١٥ للحرابيثي عبد المجيد هاشم ومقدمة «الكنى والأسماء»: (ص ١٥) للقشقري ومقدمة «الكنى والأسماء»: والتمييز»: (ص ١٠) للإعظمي، وغيرها كثير جداً، لا سيما كتب البرامج والأثبات وكذلك كتب المصطلح، وكتب التراجم التي خصّته بالترجمة مثل وإضاءة البدرين في ترجمة الشيخين» للعجلوني (مخطوط) و «الإمام مسلم: وياته وصحيحه» لمحمود فاخوري، و «الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه» لمحمد عبد الرحمن الأحمد وقد أشرنا إلى ذلك في الهامش.

⁽١) علوم الحديث: (١٤) وتبعه على ذلك جُلّ المعاصرين الذين ترجموا للإمام مسلم!! ولم يتعقبه أحد ممن نكت عليه:

قشير بن كعب أخو عقيل وجَعْدة والحَرِيش، أولاد كَعْب أخي كِلاب وكُلْيْب وعامر، والد البكاء واسمه ربيعة، أولاد رَبِيعة أخي هلال ونمير وسواءة، أولاد عامر أخي مازن وعائذ ووائل ومرّة، رهط سلول، أولاد صعصعة، أخي جُشَم ونصر، أولاد معاوية أخي سعد رضعاء النبي ﷺ ومنبه أبي ثقيف، أولاد بكر بن هوازن، أخي سليم ومازن، أولاد منصور بن عكرمة، أخي محارب ابني خصفة، أخي عمرو أبي جَدِيْلة، وهم فَهْم وعَدُوان، وأخي سعد أيضاً رهط غطفان وباهِلة وغَنِيّ، ثلاثتهم - خصفة وعمرو وسعد - أولاد قيس بن عيلان - واسمه الناس بالنون - وعيلان عبد كان لأبيه حضنة فسب عيلان - واسمه الناس جماع خندف ابني مضر، أخي ربيعة، وهما الصريحان من ولد إسماعيل، وأخي أنمار وإياد أيضاً، أربعتهم الولاد نزار بن معد بن عدنان النيسابوري الحافظ رضي الله عنه (۱).

وعلق التجيبي على هذه الفائدة النفيسة العزيزة التي استفادها من شيخه أبي محمد الدّمياطي التُّوني بقوله:

«قال فيه: مولى قشير، حسبما تقدّم، وهو حجة في هذا الباب، والله تعالى أعلم بالصواب، وهو وليّ التوفيق» (٢) ولذا ذكره في رحلته فقال: «القشيري مولاهم» (٣)، وذكر الذهبي هذا احتمالًا، فقال: «فلعلّه من موالى قُشير» (٤).

⁽١) برنامج التجيبي (٩٣ ـ ٩٤) وراجع: «مستفاد الرحلة والاغتراب»: (٥٥ ـ ٥٦) و «التمييز والفصل»: (٣٣٥/١).

⁽٢) المصدر نفسه: (٩٤).

⁽٣) مستفاد الرحلة والاغتراب: (٤٥).

⁽٤) السير: (١٢/٥٥٨).

وعلى أية حال: فهو _ رحمه الله تعالى _ من قبيلةٍ من العرب معروفة، سواء كان (قشيرياً) من أنفسهم، أم من مواليهم، فهو عربي خالص النسب؛ قال النووي: «القشيري نسباً، النسابوري وطناً، عربي صليبة، وهو أحد أعلام أثمة هذا الشان، (۱) وقال ابن الصلاح: «القشيري النسب، النيسابوري الدار والموطن، عربي صليبة، أحد رجال الحديث من أهل خراسان، (۲).

والقُشيري ـ بالقاف والشين المعجمة مصغراً ـ نسبة إلى (قشير)، قبيلة من العرب معروفة، سمّيت باسم جدها: قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، لا قشير بن حرب (بطن من سليم)، وإلى قبيلة مسلم ينسب الشيخ عبد الكريم الصوفي، مؤلف «الرسالة القشيرية» المشهورة (٣).

موطنه:

استوطن _ رحمة الله تعالى عليه _ أعلى الزّمجار بنيسابور، وكان مسكنه بها (٤)، وهي إذ ذاك من المراكز العلمية المهمة، لا سيما في علم الحديث والرواية، وقد اشتهرت بعلو أسانيدها، حتى وصفها الإمام الذّهبي بقوله: «دار السنّة والعوالي»(٥).

⁽١) شرح النووي على صحيح مسلم: (١٠/١).

⁽٢) صيانة صحيح مسلم: (٥٦) جاء في «الأساس»: (٢٥٧) مادة (ص ل ب): «ومن المجاز: عربي صليب: خالص النسب: وامرأة صليبة كريمة المنصب عريقة» وانظر: «تاج العروس» (٢٣٨/١).

⁽٣) راجع: «التمييز والفصل»: (١/٥٧١) و ﴿إضاءة البدرينِ (لوحة ١١/ب).

⁽٤) مختصر تاریخ نیسابور: (ق ١٦/ب).

 ⁽٥) الأمصار ذوات الآثار: (٢٠٥) وعنه السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ»:
 (٦٦٦).

وتخرج منها أثمة لا يحصون من الفقهاء والمحدثين والعلماء، إذ ترجم الإمام أبو الحسن عبد الغافر الفارسي في كتابه «المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور» لـ (١٦٧٨) عالماً، فهي كما قال ياقوت الحموي: «معدن الفضلاء، ومنبع العلماء» (١).

ونيسابور تقع بين مشهد وهَرَاة، وهي بفتح النون، من أعظم مدن خراسان، وأشهرها، وأكثرها أثمة من أصحاب أنواع العلوم، قال الحافظ عبد القادر الرهاوي: «أمهات مدائن خراسان أربع: نيسابور، ومرو، وبلخ، وهراة».

وقيل أيضاً: «إنّ العلم شجرة، جذورها في مكة والمدينة، ونُقِل ورقُها إلى العراق، وثمرها إلى خراسان».

والذي يهمّنا من مدائن خراسان: (نيسابور)، بينها وبين سرخس أربعون فرسخاً، وتقع في الشمال الشرقي لهذه المدينة مدينة (طوس).

وإنما قيل لها (نيسابور) لأنّ سابور لما رآها، قال: يصلح أن يكون هنا مدينة، وكانت قصباً، وأمر بقطعه، وأن تبنى مدينة، فقيل: (نيسابور) إلى القصب(٢).

وجاء في وصف نيسابور حديثاً: بلدة في خراسان بإيران، ارتفاعها عن البحر (٣٩٢٠) قدم، تقع على بعد (٥٠) ميلًا غربيً مشهد، قاعدة القسم الإيراني من خراسان اليوم. في إحدى أخصب مقاطعات إيران. التي تنتج غلالًا كثيرة. وقطناً كثيراً (٣).

⁽١) معجم البلدان: (٣٣١/٥).

⁽۲) راجع: المصدر السابق و «آثار البلاد»: (۷۵ ـ ۷۷۷) و «تهذیب الأسماء واللغات»: (۱۷۸/٤)، وقیل غیر ذلك، انظر: «معجم البلدان»: (۱۷۸/۶) و «اللباب»: (۳/۳۳) و «وفیات الأعیان»: (۲/۲۳) و «الموسوعة البریطانیة»: (۲۲/۱۳).

⁽٣) الموسوعة البريطانية: (١٦/ ٤٦٢) و«الموسوعة العربية الميسرة»: (١٨٦٦).

ولادته:

اختلف المؤرّخون في ولادة الإمام مسلم، على الرغم من اتفاقهم على سنة وفاته، حتى قال ابن خلكان: «ولم أر أحداً من الحفّاظ ضبط مولده»(١).

وينحصر خلافهم في أربعة أقوال هي:

الأوّل: إنّ ولادته سنة (٢٠١ هـ)، وهو مفاد قول الذهبي في «العبر» إذ ذكر أن مسلماً توفي «وله ستون سنة»(٢)، ووافقه ابن العماد الحنبلي، إذ نقل كلام الذهبي في «العبر» ولم يتعقّبه بشيء(٣).

الثاني: إن ولادته سنة (٢٠٢هـ)، ذكره بروكلمان وسزكين، ونص عبارتيهما: «ولد سنة ٢٠٦هـ، وقيل سنة ٢٠٦هـ» وإلى هذا ذهب صاحب ترجمة الإمام مسلم في «دائرة المعارف الإسلامية» (٥)، ويلاحظ أنهم أوردوا الأوّل أصلاً، والثاني تبعاً مصدراً بـ (قيل) التي تفيد التضعيف، مع ملاحظة أن هذا القول ذكره ابن خلكان في معرض الشك، ثم صرّح بأنه تبيّن له أن الصحيح على خلافه.

⁽١) وفيات الأعيان: (٥/٥٥) ومقدمة (تحفة الأحوذي: (١٢٣/١).

⁽٢) العبر: (٢٣/٢) وعنه العراقي في والتبصرة والتذكرة: (٣/٥٥).

⁽۳) راجع: «الشذرات»: (۱/۱۵۰۱).

⁽٤) تاريخ الأدب العربي: (١٧٩/٣) وتاريخ التراث العربي: (٢٦٣/١).

⁽٥) وكذا من ترجم له في «الموسوعة البريطانية»: (٥٣٨/٨)، ويقابله بالميلادي سنة (٨١٧ م).

الشالث: إنّ ولادته سنة (۲۰۶ هـ)، أورده ضمن أقوال الذهبي (۱)، وجزم به ابن كثير وابن حجر والسيوطي إذ قال: «... لأن في سنة خمس ـ أي: ومائتين ـ كان عمر مسلم سنة» وابن أبي الفتوح وابن تغري بردي (۲)، وقيل فيه: «وهو المشهور» (۳) و «هو المعروف» (٤) إلا أنه «قول مرجوح» (٥).

الرابع: إنّ ولادته سنة (٢٠٦ هـ)، وبه قال الحاكم وذلك فيما سمعه من ابن الأخْرَم: «توفي مسلم بن الحجاج ـ رحمه الله ـ عشية يوم الأحد، ودفن يوم الاثنين، لخمس بقين من رجب، سنة إحدى وستين ومثتين، وهو ابن خمس وخمسين سنة (٢٠).

ووجهه أنَّ مسلماً توفي سنة (٢٦١ هـ) اتفاقاً، ونص الحاكم على أنه كان ابن خمس وخمسين، فيكون مولده سنة ست على الراجح، ولذا قال ابن الصلاح بعد أن ذكر تأريخ وفاته ما نصه:

«لكن تأريخ مولده، ومقدار عمره، كثيراً ما تطلب الطلاب علمه فلا يجدونه، وقد وجدناه ولله الحمد، فذكر الحاكم أبو

⁽۱) راجع: دسير أعلام النبلاء: (۱۷/۸۰۰) و دالكاشف: (۱۲۳/۳) و دتذكرة الحفاظ: (۸۸۰).

⁽۲) راجع: دالبدایة والنهایة»: (۱۱/ ۳۴) و دتهذیب التهذیب»: (۱۱٤/۱۰) و دانجوم الزاهرة»: (۳۳/۳) و دانجوم الزاهرة»: (۳۳/۳) و دانجوم الزاهری»: (لوحة ۱۱/۱) و دندریب الراوي»: (۱۱/۱).

⁽٣) راجع: «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين»: (٣٥).

⁽٤) التبصرة والتذكرة: (٣/٢٥٥) وإضاءة البدرين (لوحة ١٢/أ).

⁽٥) راجع: «الإمام مسلم بن الحجاج: حياته وصحيحه: (٣٨).

⁽٦) راجع: د صیانة صحیح مسلمه: (٦٤) و دشرح النووي علی صحیح مسلمه: (١١/١).

عبدالله بن البَيِّع الحافظ في كتاب «المُزكين لرواة الأخبار» أنه سمع أبا عبدالله بن الأخرم الحافظ يقول: ...» وساق نص عبارته السابقة، وعقب عليها بقوله: «وهذا يتضمّن أنّ مولده في سنة ست ومئتين، والله أعلم»(١).

وهذا هو الراجع في نظري، لأنّ أوّل من ذكر سنة وفاتِه، وتقدير عمره _ ابنُ الأُخْرَم (المتوفَّى سنة ٣٤٤ هـ)، صاحب «المستخرج على صحيح مسلم» _ ونقله عنه تلميذه الحاكم (المتوفى سنة ٥٠٤ هـ) في كتابيه «علماء الأمصار» و «المزكين لرواة الأخبار»، وعن الأول نقل ابن الصلاح (المتوفى سنة ٣٤٣ هـ) وابن خلكان (المتوفى سنة ٢٨١ هـ)، وقال: «إنه تملك من نفس النسخة التي نقل منها شيخُه ابنُ الصلاح»(١)، وعن كتاب الحاكم الثاني «المزكين لرواة الأخبار» نقل ابن الصلاح والنووي (المتوفى سنة ١٨٦ هـ).

هذا الذي رجّحته هو الذي صححه ابن حجر في «المقدمة» فقال فيه: «وهو الأصح» وطاش كبري زاده، فقال: «والصحيح أنه ولد في سنة ست ومثتين» (1)، وصححه جماعة من الباحثين المتأخوين (1).

⁽١) صيانة صحيح مسلم: (٦٤) و دمقدمة تحفة الأحوذي: (١٢٣/١).

⁽٢) وفيات الأعيان: (٥/٥/١).

⁽٣) إضاءة البدرين: (لوحة ١٢/أ).

⁽٤) مفتاح السعادة: (٢٠/٢).

⁽٥) انظر _ مثلاً _: «الإمام مسلم: حياته وصحيحه: (٣٨) و «الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه»: (٦) و «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين»: (٣٥) و «أثمة الحديث النبوي»: (١١٩).

ويتأيّد هذا الترجيح إذا علمنا أنّ ابن الأخرم والحاكم وابن الصلاح والنووي ممن اشتدت عنايتُهم بالإمام مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ ومصنّفاته، وهذا أدعى إلى التحقيق والتدقيق، والله تعالى أعلم.

ومهما يكن من اختلاف في تحديد العام الذي ولد فيه الإمام مسلم، فإن الأقوال تواردت على أنه ولد بعد المئتين، ويكون حينئذ قد عاش في ذلك العصر الذي تميز بوجود كبار العلماء وجبال النقاد، أمثال الإمام البخاري والإمام أحمد وابن معين وغيرهم ممن كان لهم الأثر الفعال في خدمة السنة النبوية والمحافظة عليها بتدوينها.

ومن الجدير بالذكر أن ولادة الإمام مسلم كانت في خلافة المأمون، ولا بد أن نذكر هنا أن بني طاهر كانوا قد حكموا خراسان ومن مدنها نيسابور منذ سنة (٢٠٥ هـ - ٨٢٠ م) حكماً فعلياً، وإن كانوا تابعين للعباسيين في ظاهر الأمر.

نشأته وأسرته:

نشأ الإمام مسلم في بيت علم وجاه، فقد كان والده متصدّراً لتربية الناس وتعليمهم، قال تلميد الإمام مسلم: محمدُ بن عبد الوهاب الفرّاء (المتوفّى سنة ٢٧٢ هـ): «وكان أبوه الحجاج بن مسلم من المشيخة»(١).

⁽۱) تاریخ دمشق (۱٦/ ق ٤٧٠) ـ ولفظه: ووکان أبوه من مشیخة أبي رضي الله عنهما» ـ و «تهذیب التهذیب»: (۱۱۵/۱۰).

ولا شك أنه كان لوالده أثر عليه، ودافعٌ له نحو طلب العلم، والتزام حلقات التعليم، إذ كان من عادة ذلك العصر أن يبعث الآباء بأبنائهم إلى الكتّاب لتعلّم القرآن الكريم وحفظه، وما يلزم ذلك من علوم اللغة العربية، ولا أظن مسلماً _رحمه الله _ شذّ عن ذلك المنهج.

ولم تسعفنا المصادر التي ترجمت لهذا الإمام بالصّورة التفصيلية عن حياته العائلية ولا عن أسرته ولا عن طفولته، إلا ما ورد في جميعها من أن كنيته «أبو الحسين» وهذا يفيد أنه تزوّج، ولكن هل تدل هذه العبارة على أنّ له ولداً يدعى «الحسين»؟ هذا سؤال نجد الجواب عليه في قول الحاكم: «رأيت من أعقابه من جهة البنات في داره»(١) وقوله: «ولم يُعْقِبْ ذَكَراً»(١)، فهو إذا ذو عائلة تتكون من مجموعة من البنات، ولم يرزقه الله سبحانه ذكوراً، ويؤيد أنه ذو عائلة ما ورد في ترجمته: من أنه عُقِدَ له «مجلس للمذاكرة، فذكر له حديث لم يعرفه، فانصرف إلى منزله، وأوقد السراج، وقال لمن في الدار: لا يدخلن أحد منكم هذا البيت. فقيل له: أهديت لنا سَلَّةُ فيها تمر. فقال: قدّموها إليّ، فقدموها إليه،»(١) ولا شك أن سكان الدار كان معظمهم ـ إن لم يكونوا كلّهم ـ يشكلون أسرته المؤلّفة من زوجته وبناته.

⁽١) سير أعلام النبلاء: (١٢/٥٧٠).

⁽٢) معرفة علوم الحديث: (٥٢) وهو أدق من كلام الميانجي في «ما لا يسع المحدث جهله»: (٢٧): «ولم يُعْقِب»!! فلعل كلمة (ذكراً) سقطت عليه، أو على ناسخ أصله، والله أعلم.

⁽۳) تاریخ بغداد (۱۰۳/۱۳) وصیانهٔ صحیح مسلم: (۲٦) والسیسر: (۳۱) (۲۵)

وزوجة الإمام مسلم ابنة عبد الواحد الصفار، قال الحاكم: حدثنا محمد بن صالح بن هانيء سمعت أحمد بن سلمة يقول: وبكّرتُ يوماً على عبد الرحمن بن بشر في تنزويج أُختِ امرأةِ مسلم بن الحجاج، فرأيتُه في المسجد، فقال: ما بكّر بك اليوم؟ قلتُ: عبد الواحد الصّفار سألني أن أجيئك لتُزَوِّجَ ابنتَهُ. فقال: ما حضرتُ تزويجاً قط، إذا كان في وقت قولهم للخاطب: قبلتَ هذا النّكاح ولها من المهر عليك كذا وكذا. فإذا قال: نعم، قلتُ في نفسي: شقيتَ شقاء لا تسعدُ بعده أبداً»(١).

فهذا الخبر يدلنا على مكانة امرأة مسلم وأهلها عنده، إذ أرسل تلميذاً من تلامذته (أحمد بن سلمة) إلى شيخ من شيوخه (عبد الرحمن بن بشر) عند تزويج أخت امرأته، وظاهره يفيد أن صهره من المشاركين في العلم، وله مع أهله علاقة وصِلة.

مهنته:

عاش الإمام مسلم من كسب يده، فكان له متجر بخان محمش (٢)، يبيع فيه البَزَّ، قال محمد بن عبد الوهاب الفراء (ت ٢٧٢ هـ): «كان رحمه الله بزَّازاً»(٣) فهو «صاحب تجارة»(٤).

ولم تقتصر مهنتُه على بيع البَزّ، بل كانت «له أملاك وضياع

⁽١) سير أعلام النبلاء: (٣٤٣/١٢).

⁽۲) السير: (۱۲/۹۷ه) ومختصر تاريخ نيسابور: (ق ۱٦/ب).

 ⁽٣) التهذيب: (١١٥/١٠)، والبزّاز: باثع الثياب، أو متاع البيت عامة من الثياب ونحوها.

⁽٤) العبر: (٢٣/٢) وشذرات الذهب: (١٤٥/١).

وثروة بأُسْتُواء^(١)، وكان يعيش منها»^(٢).

وفي هذا حسن اختيار منه لمهنته لسببين:

الأوّل: كانت نيسابور آنذاك دائمة التجارة، وفي بيع البزّ فيها دُرّ عليه بثروة طائلة، قال ابن حوقل في وصف نيسابور:

«ويرتفع منها من أصناف البزّ وفاخر الثياب ما ينقل إلى بلاد الشام، وبعض بلدان الترك، لكثرته وجمودته، ولإيشار الملوك لكسوته» (٣).

الآخر: تلك الأملاك والضّياع ساعدته على حسن استخدام الثروة الطائلة التي كانت تدرّها، وكان لها أثر هام في تفرّغه في طلب العلم، واتّساع رحلاته العلمية فيما بعد وتكرارها إلى الأساتذة والشيوخ والعلماء الذين تناثروا في مختلف الأمصار والأصقاع.

ولم تكن التجارة عائقة له عن تعليم الناس، بل كان ـ رحمه الله تعالى ـ يحدّث الناس في متجره، قال الحاكم النيسابوري:

«وسمعتُ أبي يقول: رأيتُ مسلم بن الحجاج يحدّث بخان محمش»(٤).

⁽١) أُسْتُواء _ بالضم ثم السكون وضم التاء المثناة وواو وألف _: كورة من نواحي نيسابور، تشتمل على ثلاث وتسعين قرية. انظر: «معجم البلدان»: (١٧٥/١).

⁽۲) العبر: (۲۳/۲) ومختصر تاریخ نیسابور (۱۹/۰) وشذرات الذهب:(۱٤٥/۱).

⁽٣) دائرة معارف القرن العشرين: (٥/ ٤٣٥).

⁽٤) السير: (١٢/ ٧٠٠).

شماتك:

كان رحمه الله تعالى عالى الهمّة، كثير النشّاط، ذا صبر في الطلب والتحصيل، وليس أدلّ على ذلك من كثرة رحلاته وتطوافه في البلدان الإسلامية، كما سيأتي في الفصل القادم إنّ شاء الله سبحانه.

ويدل أيضاً على علو همته، وصبره ونشاطه: بحثُهُ الطويل عن حديث حتى استغرق منه ليلة بتمامها، وقيل: إن وفاته كانت بسبب غم أصابه لعدم عثوره على هذا الحديث، فقد كان ـ رحمه الله في مجلس مذاكرة، وذُكر الحديث، فرجع إلى بيته، وأقفل غرفته، وأسرج السراج، وبات ليلته يبحث عنه، فأصبح متوفى رحمه الله تعالى.

قال ابن الصلاح: «وكان لموته سبب غريب، نشأ عن غمرةٍ فكريّة علميّة» ثم ذكر بإسناده إلى الحاكم قوله:

وسمعتُ أبا عبدالله محمد بن يعقوب سمعتُ أحمد بن سلمة يقول: عُقِد لأبي الحسين مسلم بن الحجاج مجلس للمذاكرة، فَذُكر له حديثُ لم يعرفه، فانصرف إلى منزله، وأوقد السَّراجَ، وقال لِمَنْ في الدار: لا يدْخلنَّ أحدٌ منكم هذا البيت، فقيل له: أهديت لنا سَلَّةُ فيها تمر، فقال: قدموها إليَّ، فَقَدموها، فكان يطلب الحديث ويأخذ تمرة تمرة، يمضغها، فأصبح وقد فَنَى التمر، ووجد الحديث، قال الحاكم: زادني الثقة من أصحابنا أنه منها مرض ومات»(۱).

⁽۱) صیانة صحیح مسلم: (٦٥ ـ ٦٦) وانظر: «تاریخ بغداد»: (۱۰۳/۳) و «المنتظم»: (۳۲/۵ ـ ۳۳).

وكان ـ رحمه الله تعالى ـ كثيرَ الإحسان إلى الناس، حتى نُعِتَ بـ «محسن نيسابور» (١)، وساعده على ذلك أملاكه وضياعه وتجارته.

وصفه عبد السلام المباركفوري بقوله: «لقد كان أبي النفس، عفيفها، حتى أنه لم يقبل منَّةً من أحدٍ»(٢).

ووصفه عبد العزيز الدهلوي في «بستان المحدثين» بـ: «أنه ما اغتاب أحداً في حياته، ولا ضرب ولا شتم» (٣) ولا عجب من ذلك، فإنه كان له _ رحمه الله _ ملكة حسنة، ويضع الأشياء في مواضعها، فهو يتّصف بما وصف به أهل نيسابور من أنهم «أهل رئاسة وسياسة، وحسن ملكة، ووضع للأشياء في مواضعها» (٤).

وبالجملة فإن «مناقبه مشهورة، وسيرته مشكورة» (ه) وهو كما قال فيه تلميذه محمد بن عبد الوهاب الفراء: «ما علمتُه إلا خيراً، وكان برّاً، رحمنا الله وإياه» (٦).

وكان _رحمه الله تعالى _ إماماً ثقةً، جليلَ القدر، من كبار العلماء يتسم بالورع والعبادة، والعلم الواسع، والاحتياط لدينه، لذلك عظم في أعين الناس، وعلت منزلتُه، وسمت مكانتُه.

⁽١) العبر: (٢٣/٢) وقد وصف الجُنيد -كما في «السير»: (١٤/ ٢٩) - أهل خراسان عامة أنهم أعطوا القلب والسخاء.

⁽٢) سيرة الإمام البخاري: (٣٩٣).

⁽٣) فتح الملهم: (١٠٠/١).

⁽٤) القصد والأمم: (٣١) لابن عبد البر.

⁽٥) مرآة الجنان: (٢/١٧٤).

⁽٦) تاریخ دمشق (۱٦/ ق ٤٧٠) وتهذیب التهدیب: (۱۱ه/۱۰) وفیه بدل من (براً): «بزازاً»!!

وكان إلى جانب ذلك شجاعاً صدوقاً وفياً، يقف إلى جانب الحق وأهله في الشدائد والملمات. لقد وقف رحمه الله تعالى _ إلى جانب الإمام البخاري ينصره ويؤازره، ويذود عنه، متحدياً في ذلك الموقف النبيل خصوم البخاري، ولم يبال بما لهم من نفوذ وقوة وسلطان.

فمن مواقفه التي برز فيها إباؤه وكرامته: أنه وكان يوماً في مجلس محمد بن يحيى الذهلي، فقال في آخر مجلسه: ألا من قال باللفظ فلا يحلّ له أن يحضر مجلسنا، فأخذ مسلم الرّداء فوق عمامته، وقام على رؤوس الناس، وخرج من مجلسه، وجمع كل ما كان كتب منه، وبعث بها على ظهر حمال إلى باب محمد بن يحيى، فاستحكمت بذلك الوحشة، وتخلّف عنه وعن زيارته»(١).

وهذه القصة والتي قبلها _ التي قيل فيها: إنها سبب وفاته _ تدلنا على أن الإمام مسلماً أخلص لعلمه كل الإخلاص، وأنه وهب له حياته، وأنفق أوقاته في سبيله، وهو المعيار في مواقفه من الناس، حباً وبغضاً، صلةً وهجراً، مع أدبٍ جم ، بحيث لا يشتم ولا يغتاب.

قال نجم الدين الطوفي _رحمه الله _ في «شرح الأربعين» في سبب تلقيب البخاري ومسلم بـ «إمامي المحدثين» ما نصه: «هو باعتبار ما كانا عليه من الورع والزهد، والجد والاجتهاد في تخريج

⁽۱) تاريخ بغداد: (۱۰۱/۱۳) وتاريخ دمشق: (۱۲/ ق ٤٧٢). وبين الإمامين مسلم والدارقطني: (۱۲ - ۱۳) بتصرف يسير.

الصحيح والتصريح به في كتابيهما، حتى اثتم بهما في التصحيح كل من بعدهما»(١).

أما صفاته الخَلْقِيَّة والجسمية، فورد فيها قولُ الحاكم:

«سمعت أبي يقول: رأيت مسلم بن الحجاج يحدّث في خان محمش، فكان تام القامة، أبيض الرأس واللحية، يرخي طرف عمامته بين كتفيه (٢) ورآه بعضهم في المنام «شيخاً أبيض الرأس واللحية، حسن الوجه، عليه رداء حسن، وعلى رأسه عمامة قد أرخاها بين كتفيه (٣) وهو وصف يتناسب مع حال الإمام مسلم وثراثه ويساره، وما تركه وقاره ورزانته في نفوس الناس.

وفاتيه:

توفي الإمام مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ عشية يوم الأحد، الخامس والعشرين من رجب سنة إحدى وستين ومئتين هجرية، السادس من مايو سنة خمس وسبعين وثمان مئة ميلادية، وعمره خمس وخمسون سنة على الصحيح من أقوال أهل العلم «في حدّ الكهولة» (٤) ودفن يوم الاثنين ومقبرته في رأس ميدان زياد، بنصر آباد ظاهر نيسابور (٥)، وكان قبره يزار، فقد ذكر ذلك الذهبي

⁽١) نقلًا عن كتاب «حياة البخاري»: (١١).

 ⁽۲) السير: (۱۲/۱۷) والتهذيب (۱۱۵/۱۰) والمنتظم: (۳۲/۵) ومقدمة «تحفة الأحوذي»: (۱۲۲/۱).

⁽٣) تاريخ دمشق (١٦/ ق ٤٧١).

⁽٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث: (٨٢٥/٣ ـ ٨٢٨).

 ⁽٥) راجع: «طبقات الحنابلة»: (٣٣٩/١) و «تهذيب الأسماء واللغات»:
 (٩٢/٢) و «البداية والنهاية»: (٣٤/١١) و «وفيات الأعيان»: (٩٩٥٥) =

وابن عبد الهادي وابن الصلاح^(۱)، والأولان توفيا في القرن الثامن الهجري.

وقد تقدمت الإشارة آنفاً إلى سبب وفاته (٢)، وأنها كانت ناتجةً عن غمرة فكرية علمية في البحث عن حديث حتى وجده ـ وهكذا العلماء رحمهم الله تعالى. فإنهم بنوا لنا هذه الأمجاد بجهودهم ودمائهم، ولحومهم، ونور عيونهم، وشُعلة عقولهم ـ بين الكتب والدفاتر، وغفل عن نفسه، فكان يتناول تمراً بجانبه، فمرض ولعل ذلك كان سبباً من كثرة الإجهاد، وعسر الهضم، وتوفي بسبب ذلك.

رحم الله مسلماً رجلاً أخلص للعلم، فوفّقه الله فيه، وأبلغه درجة من الدرجات العالية، التي لا يصل إليها إلا المخلصون ﴿أُولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده ﴾.

و دمستفاد الرحلة والاغتراب»: (٥٦) و دما لا يسع المحدث جهله»: (٢٧) و دصيانة صحيح مسلم»: (٦٤) و دمختصر تاريخ نيسابور»: (ق ١٦/ب) و دفهــرس ابن عطيــة»: (٦٨) و دالتبصـرة والتــذكــرة»: (٣/ ٢٥٥) و دالوفيات»: (١٨٥) لابن قنفذ.

⁽۱)راجع: «صیانة صحیح مسلم»: (۲۲) و «السیسر»: (۱۲/۰۸۰) و «التذکرة»: (۹۰) و «طبقات المحدثین»: (۲۸۹/۲).

⁽۲) راجع صفحة (۲۹).

الفَصَل الثابث حَيَاةُ ٱلإمَام مُسْلِم بُرالِحَجَّاحِ ٱلعِلميَّة

طلبه للحديث:

أقبل الإمام مسلم على سماع الحديث وحفظه وطلبه منذ صغره، فها هو الإمام الذهبي يقول: «وأوّل سماع مسلم سنة ثماني عشرة ومئتين»(1)، وكان عمره آنذاك اثنتي عشرة سنة، ولا شك أنه بدأ طلب العلم تحت إشراف والده، إذ كان ـ كما قدمنا ـ من مشيخة العلم، ويكون بالتالي قد طاف أولاً على شيوخ بلده ـ وهم المورد الأقرب ـ وسمع من كثير من أثمتهم، من مثل: يحيى بن يحيى بن بكير التميمي النيسابوري (المتوفى سنة ٢٢٦ هـ)، وكان هذا الإمام هو أوّل من سمع منه، في سنة ثمان عشرة (٢١)، وحج في سنة عشرين وهو أمرد، فسمع بمكة من القعنبي، فهو أكبر شيخ له (٣).

⁽١) تذكرة الحفاظ: (٨٨٥) وطبقات المحدثين (/٢٨٦).

⁽۲) «السير»: (۱۲/۸۰۰).

⁽٣) المرجع السابق.

وممن سمع منه بنیسابور: إسحاق بن راهویه (المتوفی سنة ۲۴۰ هـ)، وقتیبة بن سعید (المتوفی سنة ۲۶۰ هـ)(۱).

ولعله سمع منهما ومن غيرهما من أهل بلده في هذه الفترة المبكرة في طلبه للعلم، إذ أنه في طريق رجوعه من الحج «سمع بالكوفة من أحمد بن يونس وجماعة وأسرع إلى وطنه»(۲)، ومكث فيها قرابة عشر سنوات، «ثم ارتحل بعد أعوام قبل سنة الثلاثين»(۲)، ولا شك أنه أدام الاختلاف إلى شيوخ بلدته بسواء بنيسابور خاصة أم بخراسان عامة ينهل منهم، ويأخذ عنهم، في حالة وجوده في بلده، وعند قدومه من أسفاره ورحلاته في طلب العلم.

شخصيته العلمية

كما أن مسلماً _ رحمة الله تعالى عليه _ بدأ بسماع الحديث منذ الثانية عشرة من عمره. فما زالت هذه الرغبة تنمو وتزداد فيه، كذلك كان حريصاً على تمييز الأحاديث الصحيحة من غيرها، ومعرفة علل الحديث والاطلاع على أحوال رواة الحديث ومعرفة عدالتهم وضبطهم وأمانتهم وصدقهم ومعيشتهم ومسكنهم ومولدهم ووفياتهم ولقائهم فيما بينهم، ومقارنة الأسانيد بعضها ببعض، ومعرفة اتصالها

 ⁽۱) راجع: وصیانة صحیح مسلمه: (۵۷) و «المنتظم»: (۳۲/۵) و «اللباب»:
 (۳۸/۳).

⁽٢) السير: (١٢/٨٥٥).

⁽٣) المرجع نفسه.

وانقطاعها، والبلوغ بالفنون الحديثية إلى أسمى مكانتها، وخلاصة القول إن مسلماً كان مغرماً بهذه الأمور كلها منذ البداية، ومع مرور الأيام وانقضاء الليل والنهار كانت هذه الأفكار تترسخ في قلبه وتتقوّى.

فاتسمت «شخصية الإمام مسلم بالبحث العلمي الجاد، ولم تتح له ظروف عصره أن يظهر بما ظهر به الإمام البخاري من الجاذبية العلمية العنيفة، والبروز الحاد، ولكنه مع ذلك استطاع أن يلفت الأنظار إليه بشدة حينما أظهر «صحيحه» الذي أصبح صنو «صحيح البخاري»، وأصبح به ثاني اثنين في جمع الصحيح من الحديث»(١).

رحلاته:

كان فيض العلم فيما يتصل بالحديث وفنونه ينهل منه كل طالب، فالتمس الإمام مسلم تحصيل ما يمكن تحصيله، وجد واجتهد في طلب العلم، ورحل في سبيل ذلك رحلات عديدة إلى كثير من الأمصار والأقطار، «طاف خلالها البلاد الإسلامية عد مرات (٢) فضم إلى علم بلده علوم البلاد الأخرى، حتى أصبح من حملة التراث الإسلامي بكل ألوانه وصوره، فهو رحمه الله ما يقول الإمام النووي: «أحد الرحالين في طلبه إلى أثمة الأقطار والبلدان (٣)، وساعده على ذلك فرط ذكائه، وعلو همته، وماله الوفير الذي جمعه من ضياعه وتجارته، وامتازت رحلاته هذه بأنها الوفير الذي جمعه من ضياعه وتجارته، وامتازت رحلاته هذه بأنها

⁽١) أثمة الحديث النبوي : (١١٩).

⁽٢) تاريخ التراث العربي: (٢٦٣/١).

⁽٣) تهذيب الأسماء واللغات: (٩١/٢).

«واسعة»(۱)، استطاع من خلالها أن يلقى جماعة من المحدّثين وجهابذتهم وأساطينهم، وكبار رجال السنة، إذ كانت رحلاته إلى مختلف البلدان، ويمكن حصرها فيما يلي:

أولاً: _ رحلته إلى الحجاز:

ابتدأت رحلات الإمام مسلم بالحجاز، وكانت في سنَّ مبكرة، إذ كانت وعمره أربعة عشر عاماً، في سنة عشرين ومئتين، وكان إذ ذاك أمرداً، وكانت لأداء فريضة الحج^(۲) واستطاع من خلال هذه الرحلة أن يدرك _ بالشيوخ والأساتذة الذين لقيهم فيها _ إسناداً عالياً، قال غير واحد من مترجميه: «وسمع بالحرمين» أي: المدينة ومكة، وفصَّل ذلك الذهبي والنووي فقالا: «وبالحجاز: سعيد بن منصور وأبا مصعب الزهري وغيرهما» (3).

وسمع بالمدينة إسماعيل بن أبي أويس (المتوفى سنة ٢٢٦ هـ) وغيره (٥).

وسمع بمكة من القعنبي (المتوفى سنة ٢٢١ هـ)، فهو أكبر شيخ له، وكان سماعه من سعيد بن منصور (المتوفى سنة ٢٢٧ هـ) بها أيضاً وسمع بها من غيرهما(٦).

⁽١) صيانة صحيح مسلم: (٥٦).

⁽۲) راجع: «السير»: (۲۱/۸۰۰) و «العبر»: (۲۳/۲).

⁽٣) البداية والنهاية: (٣١/١١) والمراجع السابقة.

⁽٤) تهذيب الأسماء واللغات: (٩١/٢) و دصيانة صحيح مسلم»: (٥٧).

⁽٥) المنتظم: (٥/٣٢).

⁽٦) المرجع السابق.

ثانياً: ـ رحلته إلى العراق:

رحل الإمام مسلم إلى العراق، وطاف على أشهر مراكزها الحديثية، وهي:

أ - البصرة: سمع بها من القعنبي وغيره (١)، ولعل سماعه هذا كان في أثناء رحلته إلى الحج أو عودته منه، وعلى أيّة حال فقد ذكر جماعة في ترجمة أحمد بن سلمة (المتوفى سنة ٢٨٦ هـ) أنه «رفيق مسلم في الرحلة إلى بلخ وإلى البصرة» (١) وهذا مشعر بأنه خَصّها بالرّحلة، ولا يبعد هذا، فإنه ارتحل قبل الثلاثين ومائتين - بعد بضعة سنين من حجّه - رحلة واسعة إلى البلاد الإسلامية، ولا يبعد أن تكون العراق من ضمنها.

وسمع بها من علي بن نصر الجهضمي، قال الحاكم في «تاريخ نيسابور» في ترجمة (محمد بن رافع): «قال أحمد بن سلمة: كنتُ أنا ومسلم عند علي بن نصر الجهضمي، فقال مسلم: لا أعلم اليوم أحداً أعلم بحديث أهل البصرة من علي بن نصر؛ قال أحمد: فقلت لعلي: تعرف، وذكر له حديث: «كان يُعجبه إذا خرج لحاجته أن يسمع: يا راشد! يا نجيح!..»، فتعجّب، فقال له مسلم: إن محمد بن رافع ثقة مأمون، صحيح الكتاب»(۳).

ب- بلخ: رحل إليها بصحبة رفيقه أحمد بن سلمة، كما

⁽١) المنتظم: (٥/٣٢).

 ⁽۲) «تذكرة الحفاظ»: (۹۳۷) و«السير»: (۳۷۳/۱۳) و«طبقات علماء الحديث»: (۴٤٢/۲).

⁽٣) النكت الظراف: (١/١٨١ - ١٨١).

تقدم، وكانت رحلته هذه إلى قتيبة بن سعيد (المتوفى سنة ٢٤٠ هـ)، ورحلته هذه كانت رحلة مستقلة، قال الخطيب البغدادي في ترجمة (أحمد بن سلمة): «رافق مسلم بن الحجاج في رحلته إلى قتيبة بن سعيد، وفي رحلته الثانية إلى البصرة»(١) وكان أحمد سبب هذه الرحلة، كما سيأتي في ترجمته عند ذكر تلاميذ الإمام مسلم رحمه الله تعالى.

جـ بغداد: «قدم بغداد غير مرة وحدّث بها» ($^{(7)}$ ومرّ بها حين ذهابه إلى مصر والشام والحجاز والعودة منها، و«آخر قدومه بغداد كان في سنة تسع وخمسين ومئتين» ($^{(7)}$ أي: قبل وفاته بسنتين.

ويلاحظ أن قدومه لبغداد كان للتعلّم والتعليم معاً، فقد سمع بها جماعة من كبار المحدثين، مثل: الإمام أحمد بن حنبل (المتوفى سنة ٢٤٣ هـ) وخالد بن خداش (المتوفى سنة ٢٤٣ هـ) وأحمد بن منيع (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ) وغيرهم (٤٠).

وممن سمع منه من أهلها، وروى عنه: يحيى بن صاعد (المتوفى سنة ٣٣١هـ) ومحمد بن مخلد (المتوفى سنة ٣٣١هـ) وغيرهم (٥)، ولعل تعليمه كان في رحلاته الأخيرة، وتعلّمه في رحلاته الأولى، ولا يبعد أن يقع الأمران في رحلةٍ واحدة.

⁽١) تاريخ بغداد: (١٨٦/٤).

⁽۲) «تاریخ بغداد»: (۱۰۱/۳) و «طبقات الحنابلة»: (۲/۳۳) و «وفیات الأعیان»: (۱۹٤/۵).

 ⁽٣) «طبقات الحنابلة» : (١/ ٣٣٧) و «تاريخ دمشق»: (١٦ /ق ٤٦٩)
 و «وفيات الأعيان»: (٥/ ١٩٤) و «شذرات الذهب»: (١٤٤/١).

⁽٤) راجع: «المنتظم»: (٣٢/٥) و «طبقات الحنابلة»: (٣٣٧/١).

⁽٥) «تاريخ بغداد»: (١٠١/١٣) و «طبقات الحنابلة»: (٣٣٧/١).

د الكوفة: سمع بها من أحمد بن يونس (المتوفى سنة ٢٢٧ هـ) وجماعة (١)، وذكر ابن الجوزي (٢) أنه سمع بها من «حفص بن غياث»!! ولعل سقطاً وقع في الكتاب، لأن المذكور متوفى سنة (١٩٤ هـ) أي: قبل ولادة الإمام مسلم، والصواب (عمر بن حفص بن غياث) (المتوفى سنة ٢٢٧ هـ)، وهذا مذكور ضمن شيوخ الإمام مسلم رحمه الله تعالى (٣).

وقد سمع بالعراق من جماعة غير المذكورين، مثل: عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري البصري، نزيل بغداد (المتوفى سنة ٢٣٥ هـ) وخلف بن هشام البزّار المقرىء البغدادي (المتوفى سنة ٢٢٩ هـ) وسُرَيْج بن يونس المروزي ثم البغدادي (المتوفى سنة ٢٣٥ هـ) وسعيد بن محمد بن سعيد الجَرْمي الكوفي (المتوفى سنة ٢٣٠ هـ)، وغيرهم كثير جداً (أ).

ثالثاً: الرّي، دخلها أكثر من مرّة، سمع بها من محمد بن مهران الجَمَّال^(٥) (المتوفى سنة ٢٣٩ هـ) وأبي غسان محمد بن

⁽۱) «السير»: (۱۷/۵۰۸)، وسمع بالكوفة من (عُبيد بن يَعيش ت ۲۲۹ هـ) إذ هو كوفي، وذكر الذهبي في ترجمته في «السير»: (٤٥٩/١١) أنه من الحفاظ الذين ما ارتحلوا من بلدهم.

⁽٢) في والمنتظم: (٣٢/٥).

 ⁽٣) ذكره جماعة، منهم: الخطيب في «التاريخ»: (١٠٠/١٣) والذهبي في «السير» (١٠٠/١٣) و (٢٩٠/١٢).

⁽٤) راجع: «تاريخ بغداد»: (١٠٠/١٣ ـ ١٠٠) وفصل شيوخه من هذا الكتاب، فإنه لقي كثيراً منهم في رحلاته.

⁽٥) وصيانة صحيح مسلم: (٥٧) ووالمنتظم: (٥/٣٢).

عمرو زُنَيْجَا(١) (المتوفى سنة ٢٤٠هـ)، وكان سماعه منهما ـ كما هو واضح ـ قبل سنة أربعين ومئتين، ودخلها مرة أخرى بعد أن فرغ من تأليف صحيحه، وكان ذلك في سنة (٢٥٠هـ) ـ كما سيأتي تحقيقه ـ ودليل ذلك: ما حكاه سعيد بن عمرو البرذعي (المتوفى سنة ٢٩٢هـ) من إنكار أبي زرعة الرازي (المتوفى سنة ٢٩٢هـ) على الإمام مسلم في روايته عن أسباط بن نصر وغيره، وقول البرذعي بعد ذلك: «وقدم مسلم بعد ذلك الري، فبلغني أنه خرج إلى أبي عبدالله محمد بن مسلم بن وارة، فجاءه وعاتبه على هذا الكتاب، فاعتذر إليه مسلم ، فقبل عذره وحدّثه (٢٠).

وكانت رحلته إلى الري غنيّة بالفوائد، ذلك أنها لم تقتصر على السماع فقط، وإنما تعدّته إلى التحديث والبحث والمذاكرة.

قال أبو قريش الحافظ: «كنت عند أبي زرعة الرازي، فجاء مسلم بن الحجاج، فسلم عليه، وجلس ساعةً، وتذاكرا» (٣).

وقال ابن أبي حاتم: «كتبتُ عنه _ أي عن مسلم _ بالرّي، (٤).

رابعاً: مصر، دخل الإمام مسلم مصر قبل سنة خمسين ومثتين، ودليل ذلك قول الإمام نفسه: «إنما نقموا عليه _ أي على أحمد بن عبد السرحمن الوهبي (المتوفى سنة ٢٦٤ هـ) _ بعد

⁽١) دصيانة صحيح مسلم»: (٥٧) ودشرح النووي على مسلم»: (١٠/١).

 ⁽۲) وصیانة صحیح مسلم»: (۹۸) ووالسیر»: (۱۲/۱۷») ووشرح النووي علی مسلم»: (۲۹/۱۱).

⁽۳) «السير»: (۱۲/ ۵۷۰ - ۷۷۱) ووصيانة صحيح مسلم»: (۹۹) و وتاريخ دمشق»: (۱۹/ ق ٤٧١).

⁽٤) «الجرح والتعديل»: (١٨٢/٨).

خروجي من مصر» (١) واختلط الوهبي بعد الخمسين ومثنين بعد خروج مسلم من مصر، كما قال الحاكم (٢)، ولعلها قبل ذلك، فإنه قد سمع بها من حرملة بن يحيى (٣) (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ) وعمرو بن سَوَّاد (المتوفى سنة ٢٤٥ هـ) وعيسى بن حماد التُجيبي (٥) (المتوفى سنة ٢٤٨ هـ) ومحمد بن رمح بن المهاجر (١) (المتوفى سنة ٢٤٨ هـ) ومحمد بن رمح بن المهاجر (١) المتوفى سنة ٢٤٢ هـ)، فإما أن يكون قد سمع من هؤلاء ومن الوهبي في الرحلة نفسها، ويكون ذلك قبل سنة (٢٤٢ هـ)، أو أنه دخلها ورحل إليها أكثر من مرة، والله أعلم.

وترجم له جمال الدين الأتابكي المعروف (بابن تغري بردي) في «النجوم الزاهرة»(٧) كعلم من الأعلام الذين جاءوا إلى مصر.

خامساً: الشام، ذكر غير واحدٍ من مترجميه أنه رحل إلى الشام، ولم يفصّلوا ذكر المدن التي دخلها، وإنما اكتفوا بقولهم: «رحل إلى الشام»(^)، إلا أن صنيع ابن عساكر يدل على أنه دخل

⁽۱) وصيانة صحيح مسلم»: (۹۷) و وشرح النووي على صحيح مسلم»: (۲/۱).

⁽٢) المصدران السابقان.

⁽٣) راجع: «المنتظم»: (٥/٣٧) و دصيانة صحيح مسلم»: (٥٨).

⁽٤)راجع: وشرح النووي على صحيح مسلمه: (١٠/١) و وتهذيب الأسماء واللغاته: (١٠/٢).

⁽٥)راجع: دالسيرة: (١١١/٥٠٠ ـ ٥٠٠).

⁽٦)راجع: «السير»: (٤٩٨/١١ ـ ٤٩٩) وأفاد الذهبي أنه لم يرحل من بلدته، فيكون لقيا مسلم به في مصر.

^{.(}٣٣/٣) (٧)

⁽٨)راجع: «تاريخ بغداد»: (١٠٠/١٣) و «البدآية والنهـاية»: (٣٣/١١) =

دمشق ـ ولا يبعد ذلك ـ إذ ترجم له في كتابه «تاريخ دمشق» بناء على سماعه من محمد بن خالد السَّكْسَكِيِّ، وشكك الدَّهبي في ذلك، فقال: «والظاهر أنه لقيه في الموسم، فلم يكن مسلم ليدخُل دمشق فلا يسمع إلا من شيخ واحد، والله أعلم» (١)، بل نفى أن يكون رحل إلى الشام، فقال في ترجمة (هشام بن عمار): «ولم يلقه مسلم، ولا ارتحل إلى الشام، ووَهِمَ من زعم أنه دخل دمشق» (١).

ويتأيّد دخوله دمشق بما ذكره ابن عساكر: «حدثني أبو نصر اليُونَارْتي قال: دفع إليَّ صالحُ بن أبي صالح ورقة من لحاء شجرة بخط مسلم بن الحجاج الحسن بن محمد بن إبراهيم قد كتبها بدمشق من حديث الوليد بن مسلم» (٣) إلا أن الذهبي شكك في صحة هذه الحكاية، فقال عن إسنادها «منقطع لا يثبت» (٤).

وقد ذكر الأستاذ الفاخوري أن الإمام مسلماً ذهب إلى الشام، وسمع هناك محمد بن خالد السكسكي والوليد بن مسلم (٥)،

⁼ $e(\pi V/1)$ = $e(\pi V/1)$ =

⁽١) دالسيرء: (١١/٢٥٥).

⁽٢) والسيرة: (١١/ ٤٢٢).

⁽٣) تاريخ دمشق: (١٦/ ق ٤٦٩)، و دالسير،: (١٣/١٢٥).

⁽٤) السير: (١٢/ ١٢٥).

⁽٥) الإمام مسلم بن الحجاج: حياته وصحيحه: (٤٣)، ثم رأيت ابن عساكر في «تاريخ دمشق»: (١٦/ ق ٤٦٨): يقول في ترجمة الإمام مسلم: «وسمع بدمشق محمد بن خالد السكسكي والوليد بن مسلم» وهو خطأ بلا شك.

ومستنده في ذلك قول ابن عساكر السابق، وهذا وهم منه وذهول، إذ أنّ وفاة الوليد بن مسلم كانت في سنة (١٩٥ هـ)، فلم يكن الإمام مسلم ليسمع منه وقد ولد بعد وفاته بإحدى عشر سنة، ولا يفهم من قول ابن عساكر السابق أن مسلماً سمع من الوليد، فقد يكون كتب حديثه عن أحد الشيوخ، هذا لو صح، فكيف وإسناده منقطع، كما قال الإمام الذهبي؟!

نخلص مما تقدم بما يلي:

أُولًا: إنّ الإمام مسلماً _رحمه الله تعالى _ كثير الرحلة، وواسعها، فقد طوّف كثيراً من البلدان، مثل: الري، والعراق، ومصر، والحجاز (مكة والمدينة).

ثانياً: إنه قد ارتحل إلى بعض البلدان أكثر من مرة، وكان مقصده في بعض رحلاته اللقيا ببعض المحدثين، فكأنه ما ارتحل إليها إلا من أجلهم، كما حصل له في رحلته إلى بلخ، فإنه رحل إلى قتيبة بن سعيد.

ثالثاً: لم يتبيّن لنا أي رحلاته كانت قبل الأخرى، إلا أننا نستطيع القول بأن رحلاته لم تكن منتظمة، وإنما كانت على حسب الحاجة التي دعت إليها.

رابعاً: لم يتبيّن لنا بوجه قطعي هل دخل دمشق أم لا.

خامساً: أنه رحمه الله تعالى أفاد واستفاد في رحلاته هذه، وتمثل الأمر الثاني بسماعه من الشيوخ، والأول بمذاكرته للعلماء - كما حصل له بالبصرة مع علي بن نصر الجهضمي - وتحديثه

للطلبة وإسماعهم ونشر العلم بينهم، كما حصل معه في الري ويغداد.

سادساً: أن رحلاته كانت واضحة الأهداف والمعاني، وبعضها كان للعبادة، لأداء فريضة الحج، وتمثلها رحلته الأولى للحجاز، مع أنها لم تَخْلُ من سماعه من العلماء القاطنين بها.

سابعاً: كان له _رحمه الله تعالى _ رفقاء في رحلاته هذه، مثل: أحمد بن سلمة في رحلتيه إلى بلخ والبصرة، ورافقه أيضاً صدر خراسان أبو بكر، محمد بن النَّضر بن سلمة بن الجارود بن يزيد الجارودي، قال أبو عبدالله الحاكم: «كان رِحلتُهُ مع مسلم، يتبجح بذلك. ويعتمده في جميع أسبابه، إلى أن توفي مسلم» (١) ولعله خرج معه أكثر من مرة، ولا بد أن يكون مسلم قد استعان بعربيته، فإن محمد بن يحيى الذَّهلي استفاد منه أيضاً في هذا الشأن(٢).

ثامناً: لا يبعد أنه قام بغير هذه الرحلات التي أغفلتها كتب التراجم التي بين أيدينا، ويكاد الباحث أن يجزم بأنه قام بأكثر من رحلة، فإن التأمل في مواطن الرجال الذين اتصل بهم مسلم، والذين اتصلوا به، من شيوخه وتلاميذه، يدلنا على مناطق أخرى ارتحل إليها مسلم، وإن كانت هذه الدلالة لا تفيد العلم الأكيد، إذ قد يكون التقى بشيوخ في غير بلادهم، مع ذلك إلا أنه قد يسلم لنا القليل الذين ربما اتصل بهم مسلم في مواطنهم، وفيما يلي أسماء

⁽۱) سير أعلام النبلاء: (۲/۱۳)، وراجع: «طبقات علماء الحديث»: (۲/۰۳).

⁽٢) المرجع نفسه.

المواطن التي نرجح ارتحال مسلم إليها آخذاً من مواطن شيوخه. كما هي واضحة في ثبت أسمائهم الذي سنذكر بعضه فيما بعد.

بغداد، الكوفة، البصرة، بلخ، واسط (من العراق)، ومكة، المدينة (من الحجاز)، ودمشق، المصيصة، الرقة، أنطاكية (من بلاد الشام)، وبخارى، والري، ومرو، وسمرقند، وطرسوس، والأنبار (من خراسان وما وراء النهر).

وإذا كنا قد ذكرنا له هذه الأماكن، ورجحنا رحلته إليها وتطوافه فيها، هذا طبعاً زيادة على موطنه نيسابور، إذ كانت الرواية مشتهرةً به، والشيوخ مبثوثون في أرجائه وأطرافه.

تاسعاً وأخيراً: مما لا شك فيه أن هذه الرحلات ساهمت في تكوين شخصية الإمام مسلم، واتساع ثقافته، وتمكّنه من جوانب العلم والمعرفة، لأن «حصول الملكات عن المباشرة والتلقي أشد استحكاماً وأقوى رسوخاً»(١)، وساهمت في سماعه من كبار الشيوخ، ونال بها علو الإسناد، وزيادة الضبط ومعرفة الرواة وأحوالهم، مع دقة النقل والتثبّت فيه.

عقيدته

كان الإمام مسلم سلفيً العقيدة، فقد تأثّر بما كان عليه شيوخه من عقيدة صافية، من أمثال شيخه البخاري، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي زرعة الرازي، وغيرهم.

ولم يتبق لنا إلا إشارات يسيرة في بطون الكتب عن عقيدة هذا

⁽١) مقدمة ابن خلدون: (٧٠٥/٢).

الإمام، فَذكر _ مثلاً، أبو عثمان الصابوني النيسابوري (المتوفى سنة الإمام، فَذكر _ مثلاً، أبو عثمان الصابوني النيسابوري (المتوفى سنة وقلاء هد) وعقيدة السلف أصحاب الحديث، وذكر فيها وعلامات أهل السنة، وإحدى علاماتهم حبهم لأثمة السنّة، وعلمائها وأنصارها وأوليائها، ونقل عن قتيبة بن سعيد أسماء جماعة من هؤلاء العلماء، وأن حبّهم علامة لأهل السنّة، ثم قال: «وأنا ألحقتُ بهؤلاء الذين ذكر قتيبة رحمه الله أن من أحبّهم فهو صاحب سنة من أثمة أهل الحديث الذين بهم يقتدون، وبهديهم يهتدون. ومن جملتهم وشيعتهم أنفسهم يعدّون» (۱) وذكر من بينهم الإمام (مسلم بن الحجاج). وقد حُفِظَتْ لنا مسلم في إثبات العلو لله عز وجل (۲)، وكذا كلام له في مسألة اللفظ، ومتابعته شيخه البخارى عليه.

مذهبه في الفروع:

هنالك إشارات عديدة متناقضة حول مذهب الإمام مسلم، إذ تجاذب هذا الإمام جماعةً، فتارة يعدونه شافعيًا، وتارة حنبليًا، وأخرى مالكيًا، ورابعةً مجتهدًا، وهاك التفصيل:

قال ولي الله الدهلوي في كلامه على مسالك الأثمة الستة: «وأما مسلم وأبو العباس الأصم (جامع مسند الشافعي والأم) والذين ذكرناهم بعده، وهم: (النسائي والدارقطني والبيهقي والبغوي) فهم منفردون لمذهب الشافعي، يتأصلون دونه» (٣)، وأفاد العلامة إبراهيم بن عبد اللطيف بن محمد هاشم التتوي السندي في كتابه

⁽١) عقيدة السلف أصحاب الحديث: (٦٧، ٦٩).

⁽٢) راجع: «الغنية»: (٢٦٤/١) للشيخ عبد القادر الجيلاني.

⁽٣) الإنصاف في بيان سبب الاختلاف: (ص ٧٩ ـ ٨٠).

«سحق الأغبياء من الطاعنين في كمّل الأولياء وأتقياء العلماء» إن «المسموع للعوام في الإمام مسلم أنه شافعي»(١).

وذكر حاجي خليفة (٢) وتبعه صديق حسن خان (٣) أن مسلماً شافعي المذهب، فقالا عند كلامهما على «الجامع الصحيح»: «للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري الشافعي» وكذا في «اليانع الجني» (٤)، هذا مع ملاحظة أن جماعة من أثمة الشافعية ترجموا للإمام مسلم، ولم يذكروا أنه منهم البتة، كما أنه لم يترجم له أحد ممن صنف في «طبقات الشافعية»، كالسبكي _ مثلاً _ فإنه لم يترجم له مع توسعه واستقصائه.

ولعل السبب في ذكره ضمن الشافعية أنَّ تراجم أبواب «صحيحه» تدلَّ على ذلك، فإنَّ فيها نَفَسَ إمام شافعي، ولكنه رحمه الله تعالى لم يضعها ضمن كتابه، وإنما وضعها الإمام النووي، ولذا فلا تصلح دليلًا على شافعية الإمام مسلم البتة.

قال الكشميري: «وأما أبواب مسلم فليست مما وضعها المصنف رحمه الله تعالى بنفسه ليستدلّ بها على مذهبه»(٥).

وليس معنى ذكر الإمام مسلم في عداد الشافعية أنه قلّد الإمام

 ⁽١) نقلًا عن «ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه»: (٩٩) و «مقدمة الكوكب الدري»: (٢٠).

⁽۲) «في كشف الظنون»: (١/٥٥٥).

 ⁽٣) في والحطة في ذكر الصحاح الستة: (ص ١٩٨) و وإتحاف النبلاء المتقينة: (٥٧).

⁽٤) مقدمة الكوكب الدري: (٢١). (٥) فيض الباري: (٨/١).

محمد بن إدريس رحمه الله تعالى، بل الظاهر أنه وافق فقهه فقهه فقهه (۱). قال الدهلوي: «وكان أصحاب الحديث قد ينسب إلى أحد المذاهب لكثرة موافقته له»(۲).

وذكره ابن القيم في عداد الحنابلة، فقال: «البخاري ومسلم وأبو داود والأثرم وهذه الطبقة من أصحاب أحمد أتبع له من المقلدين المحضّ المنتسبين إليه»(٣).

وترجم له: ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (٤) والعليمي في «المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد» (٥) وابن مفلح المقدسي في «المقصد الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد» (١) والشطي في «مختصر طبقات الحنابلة» (٧) بناءً على سماعه من إمامهم أحمد بن حنبل، ونصوا على ذلك فقط، ولم يقولوا إنه حنبلي.

أما الحنفية والمالكية «فلم يذكروه في طبقاتهم» (^) إلا أني ظفرتُ بنصٌّ للشيخ إبراهيم بن عبد اللطيف السندي فيه ما نصَّه:

«ثم اطّلعتُ في «إتحاف الأكابر» على إشارةٍ إلى أنّ مسلماً مالكيّ المذهب، وذلك أنه ساق السند المسلسل لمسلم بالمالكية،

⁽١)راجع: «ما تمس إليه الحاجة»: (٩٩) و «مقدمة الكوكب الدري»: (٢٠).

 ⁽٢) راجع: وحجة الله البالغة»: (١٢٢/١) و ومقدمة تحفة الأحوذي»:
 (٢) راجع: وحجة الله البالغة»: (٢/١)

⁽٣) إعلام الموقعين: (١/ ٢٣٦).(٦) ترجمة رقم (١١٤٧).

⁽٤) ٢٣٧/١ . (٧) ترجمة رقم (٢٤٦).

⁽٥) ١٠١/١ (١٠). (٨) ما تمس إليه الحاجة: (١٠١).

ولم يبين الغاية على عادته، والله تعالى أعلم، ثم وقفتُ في «الإتحاف» على التصريح بالغاية بقوله: إلى مسلم، فكان أدل دليل على أن الإمام مسلماً صاحب «الصحيح» مالكي المذهب. والله تعالى أعلم»(١).

وهذا الاختلاف والتضارب جعل بعض المحققين من أهل العلم يقول: «وأما مسلم فلا أعلم مذهبه بالتحقيق»(٢) ويقول أيضاً: «وأما مسلم فلا يُعلم مذهبه»(٣).

والحق أن الإشارات المذكورة مع التضارب الذي فيها، لا تفصل القول في مذهب هذا الإمام رحمه الله تعالى، لأنّ ابن أبي يعلى والعليمي وغيرهما ممن كتب في طبقات الفقهاء قد درجوا على اصطلاح خاص، وهو أنهم يعدّون من تتلمذ على الإمام أحمد في طبقات الحنابلة ولو أنه خالفه في المذهب أو كان له مذهب مستقل، وكان من أصحاب الاجتهاد، وكذا من تتلمذ على الإمام الشافعي، ولذلك ذكر أبوعاصم والسبكي في «طبقات الشافعية» الإمام أحمد بن حنبل (٤) وداود الظاهري (٥) وغيرهما، مع أن هؤلاء أصحاب اجتهاد، وأصحاب مذاهب مستقلة بلا خلاف.

⁽١) المرجع السابق ومقدمة «الكوكب الدري»: (٢٠).

⁽٢) العرف الشذي على جامع الترمذي: (٢٩).

⁽٣) فيض الباري على صحيح البخاري: (١/٥٨).

⁽¹⁾ طبقات الشافعية الكبرى: (٢٧/٢).

⁽⁰⁾ المرجع السابق: (٣٨٤/٢)، ويقال أيضاً: إن كان التتلمذ سبباً للتقليد، فلماذا يستثنى به الإمام أبو حنيفة والإمام الشافعي، مع أن كتب علوم الحديث تذكر بصراحة أن الإمام أبا حنيفة تتلمذ على مالك، وغني عن البيان تتلمذ الشافعي على مالك، فلماذا لم يكونا مالكيين؟!

فلو كان الإمام مسلم شافعياً أو حنبلياً لأطبق العلماء على نقله، ولما اختلفوا هذا الاختلاف، كما قد أطبقوا على كون الطحاوي حنفياً، والبيهقي شافعياً، وعياض مالكياً، وابن الجوزي حنبلياً، وهذان الحافظ الذهبي وابن حجر لو كان الإمام مسلم شافعياً لصرحابه.

والحق أن الإمام مسلماً كان على مذهب أهل الحديث، ليس مقلداً لأحد من العلماء، بل كان يميل إلى رأي الفقهاء من أهل الحديث، كالشافعي، وأحمد بن حنبل، رحمهم الله تعالى.

وذكره الحاكم ضمن فقهاء المحدثين، وأفرده بترجمة كباقي الأثمة، كالزهري، والأوزاعي، وابن عيينة، وابن المبارك، ويحيى القطان، وابن مهدي، وأحمد بن حنبل، وابن المديني، وغيرهم، وذكر قبل تراجمهم المقصود بفقه الحديث، فقال في النوع الموفي (العشرين): «معرفة فقه الحديث: إذ هو ثمرة هذه العلوم، وبه قوام الشريعة. فأما فقهاء الإسلام أصحاب القياس، والرأي، والاستنباط، والجدل، والنظر فمعروفون في كل عصر، وأهل كل بلد، ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضع فقه الحديث عن أهله، ليستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة من تبحر فيها، لا يجهل فقه الحديث إذ هو نوع من أنواع هذا العلم»(١) فهو من القسم المعتنين بالاستنباط، واستخراج الأحكام من النصوص والتفقه فيها»(٢).

⁽١) راجع: «معرفة علوم الحديث»: (٦٣، ٧٨).

⁽٢) الوابل الصيب: لابن القيم: (ص ١٢٨).

ونقل جماعةً من المحققين عن بعض البارعين قوله:

«وأما مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وأبو يعلى والبزّار ونحوهم فهم على مذهب أهل الحديث، ليسوا مقلّدين لواحد بعينه من العلماء، ولا هم من الأثمة المجتهدين على الإطلاق، بل يميلون إلى قول أثمة الحديث، كالشافعي وأحمد وأبي عبيد وأمثالهم، وهم إلى مذاهب أهل الحجاز أميل منهم إلى مذاهب أهل العراق»(١).

ولا يبعد أن يعد الإمام مسلم في الطبقة الثانية من الفقهاء، وهي: طبقة المجتهدين في المذهب، كأبي يوسف ومحمد في فقهاء الحنفية، فإنهم يخالفون في الفروع لإمامهم، ويبنى على هذا ما رأيت من التجاذب في ذكر مسلك هذا الإمام، فلعله وافق أحداً من الأثمة في بعض الفروع المعروفة، فعده الراثي من مقلّديه، ولا يبعد أيضاً أن يكون ذلك مبنيًا على اختلاف رأيهم باختلاف الزمان، فإنّ كثيراً من أهل العلم من السلف والخلف قد اختار مسلك واحدٍ من الأثمة المجتهدين. ثم انتقل منه إلى مسلك إمام آخر. ولا ضير فيه إذ كانوا أهلًا لذلك، لقوّة نظرهم، ومبلغهم إلى هذه المرتبة من العلم، فإنهم كانوا أهل الرواية والدراية (٢).

⁽۱) راجع: «توجيه النظر إلى أصول الأثرة: (١٨٥) و «مقدمة الكوكب الدرية: (٢٠) و «فتح الملهم»: (١٠١/١) و «مقدمة تحفة الأحوذي»: (٣٥٣/١).

⁽٢) مقدمة الكوكب الدري: (٢١)، ولم أعثر على نص فيه التصريح بأنه كان لمسلم مسلك ثم رجع عنه إلى مسلك آخر، ولا بد أن نتذكر في هذه المناسبة ما للإمام البخاري من أثر على الإمام مسلم، وأن الأول مجتهد =

وأشار إلى اجتهاد مسلم، ابن الأثير والخطيب التبريزي، فقال: وأحد الأثمة (١) وابن القطان، فقال: وإمام (١) والسمعاني وابن باطيش، فقالا: وأحد أثمة الدنيا (١) والإمام النووي فقال: وإمام لا يلحقه مَنْ بعدَ عصره، وقلّ من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره (١) وابن النديم، فقال: ومن المحدّثين: العلماء بالحديث والفقه (٥) وابن حجر. فقال: وعالم بالفقه (١)، ولم يقتصر وصفه هذا من قبل المؤرخين المتأخرين، وإنما وصفه بهذا الوصف بعض المتقدمين، فقال مسلمة بن القاسم: ومن الأثمة (١) وفصل هذه العبارة ابن الصلاح، فقال: وصار إماماً حجة يبدأ بذكره ويعاد في علم الحديث، وغيره من العلوم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء (١).

مطلق على التحقيق والترجيح، وكانت بينهما صلة قوية، بل صلة الأستاذية، فالثاني تلميذ للأول، فلا بد أنه أخذ عنه، واختار كثيراً من آرائه وأقواله في المسائل الفقهية، لاتحادهما في المشرب، وهو الأخذ بالدليل، وشدة الإعجاب بالشيخ، وانظر (ص ٢٤).

⁽١) جامع الأصول: (١٨٧/١) والإكمال في أسماء الرجال: ترجمة رقم (١٠٢٥).

⁽٢) من تعريف له في كتابه «بيان الوهم والإيهام» لمصادر «الأحكام الوسطى» لعبد الحق الإشبيلي، نقله أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري في مطلع كتابه «الشروح والتعليقات على كتب الأحكام»: (١٨٠/١).

⁽٣) التمييز والفصل: (٣٣٧/١) والأنساب: (١٥٥/١٠).

⁽٤) شرح النووي على صحيح مسلم: (١١/١).

⁽٥) الفهرست: (٢٨٦).

⁽٦) تقريب التهذيب: (ص ٥٢٩) رقم (٦٦٢٣).

⁽۷) تهذیب التهذیب: (۱۱۵/۱۰).

⁽٨) صيانة صحيح مسلم: (٦١).

ويؤكد هذا ما قاله أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب:

«ذُكِر حديث عن الحسين بن الوليد في مسّ الذّكر، فقال: كان مسلم بن الحجاج يعجبه هذا الحديث، ويراه، ويأخذ به، وكان مسلم بن الحجاج من علماء الناس، وأوعية العلم، ما علمته إلا خيّراً، وكان براً رحمنا الله وإياه»(١).

وما رواه الحاكم النيسابوري قال: أخبرني الحسين بن محمد الدارمي ثنا محمد بن إسحاق _ هو ابن خزيمة _ قال: حدثني مسلم بن الحجاج، وساق بسنده إلى أبي بن كعب قال: وإنما كانت الفتيا الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ثم نهى عنها، وقال الحاكم عقبه: «قال أبو بكر _ أي: ابن خزيمة _ فسمعت مسلم بن الحجاج يقول: حديث عثمان بن عفان وأبي سعيد الخدري في ترك الغسل من الإكسال، وقوله: «الماء من الماء» ثابت متقدّم ـ من أمر رسول الله ﷺ، منسوخ بحديث عائشة وأبي هريرة عن النبي ﷺ: «إذا جلس بين شُعَبها الأربع، ومسّ الختـانُ الختانَ»، والـرواية الأخرى: «وجاوز الختان الختان»، وفي حديث أبي هريرة من رواية هشام: «ثم جهدها»، ومن رواية سعيد: «ثم اجتهد»، وكل ذلك في المعنى راجع إلى أمرِ واحدٍ، وهو: تغييب الحشفة في الفرج، فإذا كان ذلك منهما وجب عليهما الغسل، وهما لا يبلغان ذلك من الفعل، وإلا قد اجتهد وجهدها، فأما حديث سهل بن سعد وإنما قال: حدثني بعض من أرضى عن سهل بن سعد، ولعله سمعه من أبى حازم، فإنه مبشربن إسماعيل، قد رواه عن أبي غسان

⁽١) تاريخ دمشق: (١٦/ ق ٤٧٠).

محمد بن مطرف، وهو ثقة عن أبي حازم. حدثنيه محمد بن مهران الرازي قال ثنا مبشر الحلبي عن محمد أبي غسان عن أبي حازم عن سهل بن سعد عن أبي بن كعب، وحدثنا هارون بن سعيد قال ثنا ابن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث قال: قال ابن شهاب وحدثني من أرضى عن سهل بن سعد الساعدي أن أبي بن كعب حدّثه (۱).

وهنالك إشارات في كتبه _ رحمه الله تعالى _ تدلّ على عظيم علمه، ودقّة فهمه، من مثل قوله: «والخبر وإنْ فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه، فقد يجتمعان في معظم معانيها»(٢) فإنه «من الدلائل الصريحة على كثرة فقهه»(٣).

والخلاصة: إنّ الإمام مسلماً - رحمه الله تعالى - كان من فقهاء أهل الحديث، العاملين به، وكان معظم همّه البحث عن معاني كتاب الله عز وجل، وما يفسّره من السنن الصحيحة، وكلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وعن سنة رسول الله على وصحيحها وسقيمها، ثم التفقه فيها، وفهمها، والوقوف على معانيها، ثم معرفة كلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وهذه هي طريقة أهل الحديث الربانيين (٤).

⁽١) معرفة علوم الحديث: النوع الموفي (العشرين): (٧٨ ـ ٧٩).

⁽۲) مقدمة (صحیح مسلم»: (ص ۹).

⁽٣) شرح النووي على صحيح مسلم: (٦١/١). ومن الجدير بالذكر أن مسألة الفرق بين الخبر والشهادة أعيت الإمام القرافي لدقتها وانظر كلامه عن الفرق بين الشهادة والرواية في كتابه «الفروق»: (٤/١ ـ ٥).

⁽٤) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل: (١٢١ ـ ١٢١).

مكانته وثناء العلماء عليه وأقوال العلماء في توثيقه:

مما مضى علمنا أن الإمام مسلماً إمام من أثمة الفقه، إلا أن شهرته قامت على تضلّعه في علم الحديث، وتقدّمه فيه، وقد أجمعت على ذلك أقوالُ مترجميه (١).

وقد كانت أمارات وعلامات الذكاء والنّبوغ والفهم بادية على الإمام مسلم وهو في حِلَقِ العلم، ومراحل الطلب، مما جعل أستاذه إسحاق بن راهويه يتنبّأ له بمستقبل عظيم، نظر إليه في شبيبته، وقال عنه: «أيَّ رجل يكون هذا»(٢) ؟!

بل إن مشايخه وأستاذته كانوا يتوسمون فيه الخير والصَّلاح والنَّفع العام للمسلمين، فقد كان ينتخب على أبي عمرو المستملي، فنظر إليه أبو عمرو، وقال له: ولن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين، (٣).

وقد أثنى عليه الأثمة خيراً، فقال ابن أبي حاتم: «كان ثقةً من الحفاظ»(٤) وقال الخطيب البغدادي: «أحد الأثمة من حفاظ

⁽١) إلا أنّ إبراهيم بن عبدالله السّعدي النيسابوري كان يستخفّ بمسلم!! كما في «الميزان»: (٤٤/١) و «اللسان»: (٧٤/١) ولا اعتداد بهذا الغمز ولا أثر له، ولم يلتفت إليه العلماء، وأهملوه ولم ينشغلوا به ولا التعرض إليه.

⁽۲) المدخل إلى الصحيح: (ل 701) للحاكم، وعقب عليه: «لقد أصابت فراسته الذكية فيه» والسير: (٥٢٤/١٢) والتذكرة: (٥٨٩)، وإضاءة البدرين: (ل ٢١١/ب).

⁽٣) صيانة صحيح مسلم: (٦٣ ـ ٦٤) وطبقات المحدثين: (٢٨٧/٧) وتهذيب الكمال: (٣/ق ١٣٢٦) وتهذيب التهذيب: (١١٤/١٠).

⁽٤) الجرح والتعديل: (١٨٢/٨ ـ ١٨٣).

الحديث» (1) وقال السمعاني وابن باطيش: «أحد أثمة الدنيا» (7) وقال ابن خلّكان: «أحد الأثمة الحفاظ، وأعلام المحدّثين» (7)، وقال أبو بكر الجارود: «من أوعية العلم» (1) وقال محمد بن عبد الوهاب الفراء: «كان مسلم بن الحجاج من علماء الناس، ومن أوعية العلم، ما علمتُهُ إلا خيراً» (6).

وكيف لا يكون من أوعية العلم؟! وهو أحد حفاظ الدنيا، قال شيخة محمد بن بشار: «حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة الرازي بالرّي، ومسلم بنيسابور، وعبدالله الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارى» (٢) وأحد أثمة خراسان في الحديث، قال أبو حامد بن الشَّرْقي: «إنما أخرجت خراسان من أثمة الحديث خمسة: محمد بن يحيى، ومحمد بن إسماعيل، وعبدالله بن عبد الرحمن، ومسلم بن الحجاج، وإبراهيم بن أبي طالب»(٧) وهو أمير من أمراء المؤمنين في الحديث، قال الناظم:

⁽۱) تاریخ بغداد: (۱۳/۱۳۳).

⁽٢) الأنساب: (١٠/١٥٥) والتمييز والفصل: (٣٣٧/١).

⁽٣) وفيات الأعيان: (١٩٤/٥).

⁽٤) التهذيب: (١١٥/١٠).

⁽٥) المرجع السابق.

⁽٦) تاريخ بغداد: (١٦/٢ - ضمن ترجمة البخاري) وطبقات المحدثين: (١١٥/١٠) والسير: (٢٨٧/٢) والتهذيب: (٢٨٥/١٠) وشرح علل الترمذي: (٤٩٧/١) وفيه زيادة: «وهم غلماني خرجوا من تحت كرسيّ».

⁽٧) السير: (٢١/٧١٧).

وكَادَ مُسلمٌ بهذا اللَّقَبِ(۱) يُدْعى كما لبعضهم وما اجْتُبي^(۱)

ونقل العجلوني عن ابن الملقن في «التوضيح» أن البخاريً يسمّى أمير المؤمنين في الحديث، قال: وشاركه في ذلك جماعة أفردهم الحافظ أبو علي الحسن بن محمد البكري في كتابه «التبيين بذكر من تسمى بأمير المؤمنين»، وذكر جماعة، واستدرك عليه ابن الملقن جماعة نعتهم الحاكم في «تاريخ نيسابور» بهذا النّعت، ثم قال ابن الملقن: «ومسلم بن الحجاج جديرٌ بأنْ يلقّب بذلك، وإنْ لم أرهم نصّوا عليه»(۳).

وهو رحمه الله تعالى «إمام خراسان في الحديث بعد البخاري» (٤)، وقد نعته الذّهبي بأوصاف عدّة فيها دلالة على مكانة هذا الإمام العظيم، فقال عنه مرة: «الإمام الحافظ حجة الإسلام» (٥) وقال أخرى: «الإمام الكبير الحافظ المجوّد الحجّة

⁽١) أي: بلقب أمير المؤمنين.

⁽٢) هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث: (ص ٢٨)، واجتُبي: أي اختير واصطفى.

⁽٣) إضاءة البدرين في ترجمة الشيخين: (لوحة ٣/أ- ب).

⁽٤) مفتاح السعادة: (١١٩/٢)، وقال الذهبي في «السير»: (١٩/١٠): «لم يكن بخراسان بعد يحيى بن يحيى التميمي مثله إلا إسحاق، ولا بعد إسحاق مثل الذّهلي، ولا بعد الذهلي كمسلم، ولا بعد مسلم كمحمد بن نصر المروزي، . . . ».

⁽٥) تذكرة الحفاظ: (٥٨٨).

الصادق» (۱) وقال مرة ثالثة: «أحد أركان الحديث» (۲) ومرة رابعة: «حافظ خراسان» (۳) وخامسة: «حافظ نيسابور» (٤) وسادسة: «الحافظ الكبير الشهير» (٥) ، وذكره ضمن «الحفاظ» (٢) و «أعلام النبلاء» (٧) و «من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» (٨) وتابعه السخاوي فترجم له في كتابه «المتكلّمون في الرجال» (٩) ، وإمامنا أبو الحسين من المتكلّمين في كثير من الرجال (١٠) ، وهو من المعتدلين، وليس من المتعنّين أو المتساهلين رحمه الله تعالى.

قال ابن السيّد البطيلوسي (ت ٥٢١ هـ)؛

«وللبخاري _ رحمه الله _ في هذا الباب (نقد الرجال) عناء

⁽١) سير أعلام النبلاء: (١٧/٧٥٥).

⁽٢) العبر في خبر من عبر: (٢٣/٢) وعنه اليافعي في «مرآة الجنان»: (١٧٤/٢).

⁽٣) دول الإسلام: (١٤٥).

⁽٤) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: ترجمة رقم (٢٨٩).

⁽٥) المعين في طبقات المحدثين: ترجمة رقم (١١٦٩).

⁽٦) في كتابه وتذكرة الحفاظ؛ (٥٨٨) و والموقظة؛: (٧١) إذ ذكره تحت عنوان: دوالحفاظ طبقات؛ وذكره في الطبقة السابعة منهم، مع البخاري وأبي زُرْعة وأبي حاتم وأبي داود.

⁽٧) إذ ترجم له في «سير أعلام النبلاء»: (١٢/٥٥٧).

⁽٨) إذ ترجم له في وذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»: ترجمة رقم (٨).

⁽٩) ترجمة رقم (٦٥).

⁽١٠) ذكره الشيخ عبد الرحمن المعلّمي اليماني في كتابه «علم الرجال وأهميته»: (ص ٢٤) تحت عنوان «طائفة من مشاهير المكثرين من الجرح والتعديل».

مشكور، وسعي مبرور، وكذلك لمسلم وابن معين، فإنهم انتقدوا الحديث وحرَّروه، ونبَّهوا على ضعفاء المحدَّثين والمتَّهمين بالكذب حتى ضبَّ ذلك من كان في عصرهم (١).

ووصفه العجلوني بقوله: «النّاقد البصير، وصاحب الحفظ والتحرير، ومن يعوّل عليه في حلّ الأمر الخطير»(٢) وهو أحد النّقاد الذين اعتمد البيهقي أقوالهم في الجرح والتعديل(٣).

ومدحه القاضي عياض في وشرحه لمسلم»، فقال: وهو أحد أثمة المسلمين، وحفاظ المحدثين، ومتقني المصنفين، أثنى عليه غير واحد من الأئمة المتقدمين والمتأخرين، وأجمعوا على إمامته وتقدّمه وصحة حديثه وتمييزه وثقته وقبول كتابه»(٤) وقد ذكره المباركفوري في ومقدمة تحفة الأحوذي»(٥) في الفصل السادس والعشرين: (في ذكر أئمة الجرح والتعديل).

وقال عنه ابن عبد الهادي: «الإمام الحافظ حجة الإسلام» (٢) وقال الخليلي: «وهو أشهر من أن تذكر فضائله» ($^{(1)}$ وقال النووي: «أحد الأثمة من حفاظ «إمام أهل الحديث» ($^{(1)}$) وقال ابن أبي يعلى: «أحد الأثمة من حفاظ

⁽١) التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين: (ص ١٧٣).

⁽٢) إضاءة البدرين (لوحة ١١/ب).

 ⁽٣) راجع: «كشاف مواضع الصناعة الحديثية» في السنن الكبرى للإمام البيهقي: (٣٧، ٤١).

⁽٤) إضاءة البدرين: (لوحة ١١/ب).

[.] ٢٠٣/١ (٥)

⁽٦) طبقات المحدثين: (٢٨٦/٢).

⁽٧) الإرشاد: (٨٢٥/٣).

⁽٨) تهذيب الأسماء واللغات: (٢/ ٨٩ - ٩٠).

الأثر» (١) وقال ابن عساكر: «الحافظ صاحب الصحيح، الإمام المبرز، والمصنف المميز، رحل، وجمع، وصنف» (٢).

وقد ظهرت مكانته الحقيقية واشتهرت بعد تأليف «صحيحه»، حتى قال ابن حجر: «حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط، لم يحصل لأحدٍ مثله» (٣) وقال ابن الصلاح قبله: «وقد كان له - رحمه الله وإيانا - في علم الحديث ضُرباء لا يقْضُلهم، وآخرون يفضلونه، فرفعه الله - تبارك وتعالى - بكتابه «الصحيح» هذا إلى مناط النجوم، وصار إماماً حجّة يُبدأ ذكره ويُعاد في علم الحديث، وغيره من العلوم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء»(٤).

وقال النووي: «أجمعوا على جلالته، وإمامته، وعلوّ مرتبته، وأكبر الدلائل على ذلك كتابه «الصحيح»، الذي لم يوجد في كتابٍ قبله ولا بعده من حسن الترتيب، وتلخيص طرق الحديث» (٥٠).

وقال أيضاً: «أحد أعلام أئمة هذا الشأن، وكبار المبرزين فيه، وأهل الحفظ والإتقان، والـرحالين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان، والمعترف له بالتقدّم فيه بلا خلاف عند أهل الحذق والعرفان، والمرجوع إلى كتابه والمعتمد عليه في كل الأزمان» (1).

⁽١) طبقات الحنابلة: (٣٣٧/١).

⁽۲) تاریخ دمشق: (۱۹/ق ۴۹۸).

⁽٣) تهذیب التهذیب: (۱۱٤/۱۰).

⁽٤) صيانة صحيح مسلم: (٦١).

⁽٥) تهذيب الأسماء واللغات: (٢/ ٩٠) بتصرف يسير.

⁽٦) المرجع السابق: (٩١/٢) وشرح صحيح مسلم: (١٠/١).

وقد ذكر غير واحدٍ من مترجميه أنه «كان من الثقات» (١) وإذا كان العلماء الأفذاذ، إنما ينالون تقدير الآخرين بعد وفاتهم واندثارهم فإن الإمام مسلماً من القلّة من العلماء الذين يعرف لهم قدرهم. ويعظم شأنهم، وفي مجالس فحول العلماء والمحدّثين، وحتى قبل وفاته بسنين، قال أحمد بن سلمة: «رأيتُ أبا زُرعة وأبا حاتم يقدّمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما» (١).

وأخيراً: من العبث أن نستدل على علو منزلة الإمام مسلم بأقوال المتأخرين من العلماء والباحثين. فصيتُه، وتبحّره العلمي، وقوّة حفظه، وجودة فقهه، كل هذا لا يحتاج إلى بيان، فهو وشيخه البخاري يلقبان بالشيخين في علم الحديث، فإذا قيل في حديث: «رواه الشيخان» بدون تخصيص فالمراد به هذان الشيخان، وفيما قدّمناه كفاية، ولقد صدق القائل:

علا عن المدح حتى ما ينزان به كأنما المدح من مقداره يضع

⁽۱) راجع: «الجرح والتعديل»: (۱۸۲/۸) و دفهـرسة ابن خيـر»: (۱۰۲) و دوفيات الأعيان»: (۱۹٤/۵) و دشذرات الذهب»: (۳۸/۳) و دشذرات الذهب»: (۱۲۵/۱).

⁽٢) تـاريخ بغـداد: (١٠١/١٣) وطبقات المحـدثين: (٢٨٧/٢) وطبقـات الحنابلة: (٣٣٨/٢) وتهذيب الكمال: (٣/ق ١٣٢٥).

شيوخمه

إن الدارس لحياة الإمام مسلم - رحمه الله تعالى - يجدها حلقة متصلة من التعلم والتعليم، والأخذ والعطاء، فقد تلقى العلم في بيئات مختلفة، وعلى شيوخ متبايني الاتجاه والنزعة، وقد أخذ عن جماعة من الأثمة في الحجاز والعراق والري ومصر والشام، كما قدمنا بيانه في الفصل السابق، تحت عنوان (رحلاته).

ومما تجدر الإشارة إليه، أنَّ شيوخ مسلم من الكثرة بحيث يصعب حصرهم، وذكر بعض مترجميه في شيوخه ما لم يذكره الآخرون منهم، وأورد الذهبي والمزي جماعةً كبيرةً منهم، إذ ذكرا له ممن روى عنه في «الصحيح» مئتي وعشرين شيخاً(١)، هذا سوى شيوخه الذين لم يخرج لهم في «صحيحه».

وسوف أقتصر على ترجمة سبعة من مشاهير شيوخه، ممن طالت صحبته لهم، وكانوا أكثر أثراً في شخصيته، أو وقعت بينه وبينهم أمور جديرة بأن تذكر، أو أكثر الرواية عنهم، ذلك لأن الترجمة لجميعهم مما يطول بنا، ويضخم هذا الكتاب.

⁽۱) راجع «السير»: (۱۲/۸۰۵ ـ ۵۲۱) و «تهذيب الكمال»: (۳/ق ۱۳۲۶ ـ ۱۳۲۵).

وقد جمعهم الحاكم مع شيوخ البخاري في «المدخل إلى الصحيح»: (ل ٧٧ أ ـ ٧٥ ب).

وفي دراستي الموسوعية عن الإمام مسلم ذكرتُ له نحو مئة وعشرين شيخاً أخرج لهم في «الصحيح» وذكرتُ أربعة عشر عالماً ممن عُدّ في شيوخ مسلم خطاً ووهماً، ثم أردفتُ ذلك كله بدونت وملاحظات».

التعريف بسبعة من مشاهير شيوخه وبيان صلته وعلاقته معهم

أولاً: الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري:

كنيته: أبو عبدالله. ولقبه: إمام المحدثين، أو أمير المؤمنين في الحديث.

كان والده من كبار المحدثين، من تلاميذ وأصحاب الإمام مالك، ترجمه ابن حبان بقوله: «إسماعيل بن إبراهيم والد البخاري، يروي عن حماد بن زيد ومالك، وروى عنه العراقيون» (۱)، وصحب عبدالله بن المبارك، وبقي في تربيته، تتلمذ عليه أحمد بن حفص ونصر بن الحسين وغيرهما، وكان رجلاً تقياً ورعاً، يذكر أحمد بن حفص: «دخلت على إسماعيل والد أبي عبدالله عند موته، فقال: لا أعلم من مالي درهماً من حرام، ولا درهماً من شبهة» قال ابن حفص: «فتصاغرت إلي نفسي عند درهماً من شبهة» قال ابن حفص: «فتصاغرت إلي نفسي عند ذلك» (۲).

⁽١) ثقات ابن حبان: (٩٨/٨) وترجم له ابنه الإمام أبو عبدالله في والتاريخ الكبير»: (٣٤٧- ٣٤٢).

 ⁽۲) طبقات الشافعية الكبرى: (۲۱۳/۲) وهدي الساري: (٤٧٩) و «إرشاد الساري»: (۲٦/۱).

وكانت والدته عابدةً صاحبة الكرامات وقد رزقت حظاً وافراً من الابتهال إلى الله والدعاء إليه، وكان الإمام البخاري قد ضاع بصره في صغره، وفقد نوره، وعجز الأطباء عن العلاج، فرأت أمه في المنام إبراهيم عليه الصلاة والسلام، يقول لها: «يا هذه! قد ردّ الله على ابنك بصره بكثرة دعائك»(١) قالت: إنها قامت من ليلتها التي رأت فيها الرؤيا، وإذا ببصر ولدي محمد قد رجع، وعاد فيه نوره(٢).

ولد الإمام البخاري في مدينة (بخارا) ـ وهي مدينة معروفة في خراسان، تقع على أرض مستوية سهلة على بُعد يـ ومين من جيحون، ويمتد سورها في ستة وثلاثين ميلاً، وعلى بُعد فرسخين منها تقع مدينة (بِيكَنْد)، وعلى بعد سبعة وثلاثين فرسخاً من مدينة سمرقند.

وكان مولده في ١٣ شوال سنة (١٩٤) بعد صلاة الجمعة، وذكر البخاري أنه وجد تاريخ ميلاده مكتوباً بخط والده (٣).

أما عن نشأته وتعلمه: فقد توفّي والده إسماعيل، وكان البخاري صغيراً، فعادت كفالته إلى أمه، ولما بلغ رشده مال قلبه إلى حفظ الأحاديث وتحقيقها، كيف لا وقد ورثه من والده العظيم؟!

 ⁽۱) مقدمة وفتح الباري: «هدي الساري»: (۲۷۸) ومقدمة «إرشاد الساري»:
 (۲۲/۱).

⁽٢) تاريخ بغداد: (٢/ ١٠) وهدي الساري: (٤٧٨).

⁽٣) هدي السري: (٤٧٧).

وقد نقل القسطلاني قولاً جامعاً لأحد المحدثين في نشأته، فقال: «فقد ربي في حجر العلم حتى ربا، وارتضع ثدي الفضل فكان نظامه على هذا اللبا» (١).

قال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعت البخاري يقول: الهمتُ حفظ الحديث وأنا في الكُتَّاب.

قال الوراق: قلت: وكم أتى عليك إذ ذاك؟

قال: عشر سنين أو أقل(٢).

ومن التطويل والصعب _ في هذا المقام _ أن أذكر كل ما يخص الإمام البخاري، ولما له من الشهرة فلا أجدني بحاجة إلى أن أفصّل في شيوخه ورحلاته ومنزلته ومصنفاته وثناء العلماء عليه، ومدحهم له (٣) «فأخباره أكثر من أن يتعرض لها» (٤). وسأقتصر على علاقة إمامنا أبي الحسين مسلم بن الحجاج به.

مقدمة «إرشاد الساري»: (٢٧/١).

⁽۲) تاریخ بغداد: (۲/۲) و «طبقات الشافعیة الکبری،: (۲۱٦/۲).

⁽٣) وأحيل القارىء إلى أشهر مصادر ترجمته، وهي: «الجرح والتعديل»: (١٩١/٧) و «طبقات الحنابلة»: (٢٧١/١) و «تاريخ بغداد»: (٢٩١/٧) و «جامع الأصول»: (١٨٦/١) و «طبقات الشافعية الكبرى»: (٢١٢/٢) و «البيداية والنهاية»: (١٨٦/١) و «السير»: (٢٩١/١٧) و «تذكرة الحفاظ»: (٥٥٥) و «الوافي بالوفيات»: (٢٠٦/٢) و «النجوم الزاهرة»: (٣٩٥) و إلى أشهر من أفرده بتأليف مستقل، وهم: عبد السلام المباركفوري في كتابه «سيرة الإمام البخاري» والحسيني في كتاب «الإمام البخاري محدّثاً وفقيهاً» وعبد الغني عبد الخالق في «الإمام البخاري وصحيحه» والقاسمى في «حياة البخاري».

⁽٤) من تعريف لابن قطّان في كتابه وبيان الوهم والإيهام، لمصادر والأحكام =

صلة الإمام مسلم بشيخه البخاري وأثرها وسبب عدم روايته عنه في «الصحيح»:

كان مسلم تلميذاً للبخاري قال ابن حجر: «ومن الكبار الآخذين عن البخاري من الحفاظ» وسرد جماعة، منهم «مسلم بن الحجاج»(۱)، وقال أيضاً: «وإن مسلماً كان يتعلّم منه -أي البخاري -، ويشهد له بالتقدّم والتفرد بمعرفة ذلك -أي الحديث في عصره»(۱) وقال ابن الصلاح: «ومسلم مع أنه أخذ عن البخاري، واستفاد منه يشاركه في كثير من شيوخه»(۱) وقال العجلوني في مبحث شيوخ البخاري: «من أجلّهم الإمام مسلم بن الحجاج، فيروي عنه لكن في غير «صحيحه» و«جامعه»(٤) وقال علي القاري: «ولم يزل مسلم يستفيد العلوم من البخاري، ويتبع علي القاري: «ولم يزل مسلم يستفيد العلوم من البخاري، ويتبع فوائده، وحصول عوائده» (وقال الميانجي: «وكان مسلم من أصحاب البخاري، ولم يثبت في المحنة التي امتحن بها أصحاب البخاري، ولم يثبت في المحنة التي امتحن بها سواه» (۱).

الوسطى،، نقله أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري في مطلع كتابه
 «الشروح والتعليقات على كتب الأحكام»: (١٧٩/١).

⁽۱) هدي الساري: (۲۹۶).

⁽٢) النكت على ابن الصلاح: (٢/٢٨٦).

⁽٣) علوم الحديث: (١٤).

⁽٤) إضاءة البدرين في ترجمة الشيخين: (لوحة ٦/أ).

⁽٥) شرح شرح النخبة: (٦٥ ـ ٦٦).

⁽٦) ما لا يسع المحدث جهله: (٢٧).

فمسلم مع إمامته وجلالته «وحذقه ومشاركته للبخاري في كثير من شيوخه، كان أحد المستفيدين منه، والمقرّين له بالأستاذية»(١) لا سيما في علم «العلل».

قال أحمد بن حمدون القصَّار: جاء مسلم بن الحجاج إلى محمد بن إسماعيل البخاري، فقبَّل بين عينيه، وقال: «دعني حتى أُقبَّل رجليك، يا أُستاذ الأستاذين! وسيَّد المحدثين! وطبيب الحديث في علله (٢).

وكان من شدّة إعجاب مسلم بشيخه البخاري وتعلّقه به أنه لازمه ملازمة تامة، بل انقطع إليه بالكليّة عندما ورد نيسابور في المرة الأخيرة.

قال الخطيب البغدادي: «إنما قفا مسلم طريق البخاري، فنظر في علمه، وحذا حذوه، ولما ورد البخاري نيسابور في آخر أمره، لازمه مسلم، وأدام الاختلاف إليه» (٣).

ولا عجب من ذلك، فإن البخاري له اليد الطولى في معرفة على المحديث، قال الحافظ أحمد بن حمدون: «رأيتُ البخاري في جنازة (عثمان بن أبي سعيد بن مروان)، ومحمد بن يحيى الذّهلي

⁽١) صيانة صحيح مسلم: (٦٧).

 ⁽۲) السير: (۲۱/۱۲) و «تاريخ بغداد»: (۱۰۲/۱۳) و «معرفة علوم الحديث»: (۱۱٤) و «تهذيب الأسماء واللغات»: (۷۰/۲) و «تاريخ دمشق»: (۱۹/ق ۷۰).

 ⁽۳) تاریخ بغداد: (۱۰۲/۱۳) و «البدایة والنهایة»: (۳٤/۱۱) و «تاریخ دمشق»: (۱۱/ق ۷۰۰).

يسأله عن الأسماء والعلل، والبخاري يمرّ فيه مثل السّهم كأنه يقرأ ﴿قل هو الله أحد﴾» (١).

وعلم العلل «نوع من النقد الموضوعي العميق، الذي يحتاج إلى معرفةٍ واسعة، فالحديث قد يستوفي جميع العناصر الشكليَّة للصّحة، فيتوهم الناظر إليه أنه صحيح، ولكنه إذا عرضه على المختصِّ الخبير يردُّه ولا يقبله لوجود علَّةٍ فيه، فقد يكون الراوي حدّث بالحديث في بلد غير بلده، والمعروف أنه إذا خرج من بلده وقع في الخطأ لمفارقته كتبه وبُعده عنها، وقد يكون الراوي حدّث بالحديث في شيخوخته ومع بداية هرمه، حيث تبدأ الذاكرة بالتخليط وتشتبك الحقيقة بالخيال، وقد يكون الراوى ممارساً متقنأ لأحاديث شيوخه إلا واحداً منهم لم يتمكّن من إتقانه وممارسته، وقد يكون الراوي سمع شيخه، ولم ينتبه إلى عيب في نطقه ولسانه، فغيّر الحرف أو الكلمة، وقد يذهب الراوي في سندٍ وهو يريد غيره، وقد يروي بالمعنى فيختصر الحديث، فيغيّر حقائقه وهو لا يشعر، كل هذه القضايا ـ وغيرها كثير ـ لا تظهر على الشاشة المرثية، ولا تقع تحت الظروف الشكليَّة المعروفة، وإنما يـدركها من كــان الحديث عنده كالهواء والطعام والشراب، يملأ وجدانه، ويشغل جنانه، ويمارسه في أحيانه كلها» (٢)، وهكذا كان الإمام البخاري، ونحى نحوه هذا، وسلك منهجه تلميذه مسلم، وأدام الاختلاف إليه يسأله عن علل الأحاديث، ودقائقه ومشكلاته، «كان ذلـك سنة خمسين ومئتين، عندما قدم البخاري نيسابور، وحدّث بها مدّة من

⁽١) هدي الساري: (٨٨٨) و «مقدمة إرشاد الساري»: (٣٠٠/١).

⁽٢) الفكر المنهجي عند المحدّثين: (١٠٥، ١٠٢ ـ ١٠٣) مع تصرف يسير.

الزّمن (١)، أي: بعد أن تجاوز الإمام مسلم العقد الرابع من عمره، هذا إذا لم يكن قد التقى به قبل هذه المرّة خلال رحلاته إلى الأمصار الإسلامية، وهو الذي يطمئن إليه من تتبع أخبار هذين الإمامين (٢).

وكان من شدّة تعلّق الإمام مسلم بشيخه البخاري يجثو بين يديه، ويسأله بأدب جم، مع توقير وتبجيل عظيمين، حتى قال محمد بن يعقوب الحافظ: «رأيت مسلم بن الحجاج بين يدي البخاري يسأله سؤال الصبي» (٣) أي: يتكلم معه، وهو محب له، محترم إياه، حتى كان يقبّل بين عينيه. ويقول له: «دعني أقبّل رجليك» وينعته بـ «أستاذ الأستاذين» و «سيد المحدثين» و «طبيب الحديث في علله» كما مضى.

وكان إعجاب مسلم بشيخه البخاري وتعلقه به، منذ أول قدومه إلى نيسابور، قال حاتم بن أحمد بن محمود: سمعت مسلم بن الحجاج يقول:

«لما قدم محمد بن إسماعيل نيسابور ما رأيتُ والياً ولا عالماً فعل به أهل نيسابور ما فعلوا به، استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث (أ) ولعل أبا الحسين كان من جملة العلماء الذين استقبلوه، إذ يحدّث بهذا الخبر على أنه رآه وشاهده، ولكن ازداد إعجابه به عندما تكشفت له عبقريته، ورسوخ قدومه في علم العلل، وهذه القصة شاهد على ذلك:

⁽١) كما يستنبط من «هدي الساري»: (٤٩١).

⁽٢) الإمام مسلم بن الحجاج: حياته وصحيحه: (٤٨) بتصرف.

⁽٣) تاريخ بغداد: (٢٩/٢) وتهذيب الأسماء واللغات: (٧٠/٢).

⁽٤) هدي الساري: (٤٩٠) وسير أعلام النبلاء: (١٢/٤٥٨).

قال أبو حامد الأعمش: «كنا يوماً عند محمد بن إسماعيل البخاري بنيسابور، فجاء مسلم بن الحجاج فسأله عن حديث عبيد الله بن عمر عن أبي الزبير عن جابر قال: بعثنا رسول الله على سرية ومعنا أبو عبيدة. الحديث بطوله.

والحديث قد ذكره السائل معلّقاً، فحذف الرواة الذين هم قبل عبيد الله بن عمر التابعي، فكأنه يريد أن يختبر الإمام البخاري: هل يعرف هذا الحديث أم لا؟ وإن كان يعرف فعنده سنده أم لا؟ وإن كان عنده السند فكيف هو أمعلّل أم صحيح؟ وإنْ كان معللاً فهل هو يعرف علّته أم لا؟ ولكن الإمام البخاري قرأ الحديث بتمامه في تلك اللحظة بسند متصل، فقال: «حدثنا ابن أبي أويس حدثني أخي عن سليمان بن بلال عن عبيد الله، فذكر الحديث بتمامه»(١).

وفي المجلس نفسه قرأ عليه إنسان حديثاً:

«حجاج بن محمد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي على قال:

«كفارة المجلس إذا قام العبـد أن يقول: سبحـانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك».

فقال له مسلم: «ما في الدنيا أحسنُ من هذا الحديث؟ ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح، تعرف بهذا الإسنادِ حديثاً؟».

فقال له البخاري: «إلا أنه معلول».

 ⁽١) الإرشاد: (٩٩/٣ - ٩٦٠) والسنن الأبين: (١٢٤) وهدي الساري:
 (٨٨٤) وإرشاد الساري: (٢٠/١) وسيرة الإمام البخاري: (٣٣).

فقال مسلم: لا إلَّه إلا الله، وارتعد! أخبرني به.

فقال البخاري: استر ما ستر الله. هذا حديث جليل رواه الناس عن حجاج بن محمد عن ابن جريج.

فألحّ عليه مسلم، وقبّل رأسه، وكاد أن يبكي، فقال: اكتب إنْ كان ولا بُدّ، ثم روى هذا الحديث بسنده السالم من العلّة هكذا:

«حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا موسى بن عقبة عن عسون بن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: كفارة المجلس...».

ولما سمع مسلم هذا الإسناد، قال: «لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك»(١).

وزاد فيه أحمد بن حمدون القصار (وهو أبو حامد الأعمش) يقول:

سمعت مسلم بن الحجاج لما ذكر هذا الحديث ساقه من طريقين:

١ محمد بن سلام حدثنا مخلد بن يزيد أخبرنا ابن جريج . . .
 إلخ .

⁽۱) الإرشاد: (۹۲۰/۳ ـ ۹٦۱) والسنن الأبين: (۱۲۱) وسير أعلام النبلاء: (۱۲۱) وتاريخ بغداد: (۱۲۲) وتاريخ بغداد: (۲۹/۲) وأدب الإملاء والاستملاء: (۱۳۱) والنكت على ابن الصلاح: (۲۹/۲) وأدب الإملاء والاستملاء: (۱۳۸) وسيرة الإمام البخاري: (۲۳ ـ ۷۱۷/۲).

٢ ـ أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا حدثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج. . . إلخ.

ثم قال البخاري: هذا حديث مليح، ولا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا حديثاً غير هذا (١)، إلا أنه معلول.

ولما ألحّ عليه مسلم، وطلب منه بيان علّته، سكت عليه، ولكنه لما رأى شدّة حرصه وشوقه، وقد بالغ في الإلحاح والطلب، فذكر له علّة هذا الحديث، فقال:

«لا يذكر لموسى بن عقبة مسنداً عن سهيل».

أي: إنما أخطأ فيه، فأسنده. والحديث الوارد بهذا السند هو موقوف، ثم بيّن وقفه بسندٍ آخر:

«حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا سهيل عن

⁽۱) نقل الحاكم هذه القصة في «معرفة علوم الحديث»: (۱۱٤) وفيها: «ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث، إلا أنه معلول»!! ولم يقل البخاري ذلك وإنما قال ما أثبتناه، ولا يتصوّر وقوع هذا من البخاري مع معرفته بما في الباب من الأحاديث، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، قاله الحافظ في «هدي الساري»: (۸۹٤) وقد ردها العراقي في «التقييد والإيضاح»: (۹۷) من أجل قول الحاكم، فقال: «والغالب على الظن عدم صحتها، وأنا أتهم بها أحمد بن حمدون القصار راويها عن مسلم، فقد تكلّم فيه» ثم استبعد أن يكون البخاري قد قال العبارة التي نقلها عنه الحاكم، ورد عليه ابن حجر في «النكت ابن الصلاح»: (۲۱۹/۲) - ۲۱٦) فقال: «الحكاية صحيحة قد رواها الحاكم على الصحة من غير نكارة» وبيّن أن قول الحاكم السابق فيها منكر، وقال: «والحق أن البخاري لم يعبر بهذه العبارة».

والمتأمل في قصة مسلم مع شيخه البخاري يجد فيها حرص التلميذ على الاستفادة من الشيخ، حتى أنه عندما أبدى له الشيخ تردداً في الإجابة عن سؤاله، قام إليه «وقبّل رأسه، وكاد أن يبكي» من شدة الحرص على الانتفاع به، وتصوّر لنا هذه القصة طالباً يسأل أستاذه، وبعد أن أجابه أثنى الطالب عليه، وشهد له بالعلم، وعرّض بخصمه، فقال: «لا يبغضك إلا حاسد وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك».

ولا يوجد إعجاب بعد هذا الإعجاب، ومن شدّه ملازمة مسلم للإمام البخاري، وحرصه على الأخذ منه، والتتلمذ على يديه، قال الإمام الدارقطني: «لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء»(٢)، وفي هذا إشارة إلى شدّة انتفاع التلميذ بالأستاذ، وأنه صبغ بصبغته، وتأثّر بمنهجه(٣)، حتى إنه «قفا طريقه، ونظر في علمه، وحذا حذوه» وكان ـ رحمه الله ـ يتبيّن منه العلل التي كانت تخفى عليه،

⁽۱) هدي الساري: (۸۸) وإرشاد الساري: (۳۰/۱) وتاريخ دمشق: (۱٦/ق ٤٧٠ ـ ٤٧١).

 ⁽۲) البداية والنهاية: (۳۳/۱۱) وجامع الأصول: (۱۱۰/۱) وتاريخ بغداد:
 (۱۰۲/۱۳) وتاريخ دمشق: (۱٦/ ق ٤٧٠).

⁽٣) قال على القاري في «شرح شرح النخبة»: (٦٦) مفسّراً عبارة الدارقطني السابقة: «أي: ما ظهر في هذا الفن، ولم يضع فيه القدم، بناءً على أن الفضل لمن تقدم، والله أعلم».

قال السخاوي بعد أن ذكر القصة المذكورة آنفاً، التي تكلم فيها البخاري عن علّة حديث كفارة المجلس، ما نصه: «على أن هذه العلّة قد خفيت على مسلم حتى بيّنها له إمامه»(١).

وكان من أثر هذا الإعجاب أن وقف مسلم مع شيخه البخاري في «أعصب الظروف التي مرّ بها حين وقع بينه وبين محمد بن يحيى الذهلي ما وقع ومنع الناس من الاختلاف إليه، حتى هُجر، وسافر من نيسابور، فقطعه أكثر الناس غير مسلم، فإنه لم يتخلّف عن زيارته، وأدام الاختلاف إليه، وكان يناضل عنه حتى أوحش ما بينه وبين الذّهلي بسببه» (٢).

بين الإمامين البخاري والذهلي وموقف تلميذهما مسلم منهما:

كان الإمام محمد بن يحيى الذّهلي ذا مكانةٍ كبيرة في نيسابور، وكان من أساتذة الإمام مسلم، ومن كبار المحدّثين، وكان من معاصري الإمام البخاري وزملائه في الـدّرس، ويقول فيه الحافظ ابن حجر: «رفقاؤه في الطلب وممن سمع قبله قليلاً كمحمد بن يحيى الذّهلي»(٣).

وقد أعلن الإمام الذّهلي ذات يوم في درسه بأننا سنروح غداً لمقابلة الإمام البخاري، فمن أراد أن يمشي فليذهب معي، وكأنه خطر في باله أن مجلسي قد فقدت بهاءه، وقد تأثر منه تلامذتي أيضاً، فخاف أن يسأله أحد تلامذته سؤالاً يؤدّي إلى سوء الفهم بينه

⁽١) فتح المغيث: (٢٢٧/١).

⁽٢) الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه: (٣٣).

⁽٣) هدي الساري: (٤٧٩).

وبين البخاري، فيجد الآخرون فرصة للشّماتة باختلاف أهل السنّة، ولذلك أكّد على أصحابه أن لا يسأل أحد عن المسائل التي اختلف فيها.

وفي اليوم الثاني وصل الإمام الذّهلي مع جماعة من أصحابه إلى الإمام البخاري، وقد حدث ما كان يخافه ويحذر منه، فقد قام رجل وسأله.

يا أبا عبدالله! هل ألفاظنا بالقرآن مخلوقة؟ وكان نصُّه هكذا:

«يا أبا عبدالله! ما تقول في اللفظ بالقرآن، مخلوق هو أو غير مخلوق؟».

فأعرض البخاري، ولم يجبه ثلاثاً.

فألحّ عليه، فقال البخاري: «القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، والامتحان بدعة»(١).

والحقيقة أنّ الإمام البخاري قد حكم في القضية بكلماتٍ موجزة، ولا شك في أنه إنْ كان المراد من القرآن هو كلام، فالكلام صفة من صفات الله، وصفة الله لا يمكن أن تكون مخلوقة، وإنْ كان المراد الألفاظ التي تخرج من ألسنتنا الحادثة، فهو فعل صدر من مخلوق، فلا جدال في كونه مخلوقاً.

إلا أن عوام الناس لم يستطيعوا أن يفهموا هذا الجواب الدقيق، فبالغوا في القصّة وأذاعوها، حتى خفّت منزلته في قلوب

⁽١) هدي الساري: (٤٩٠) وطبقات الشافعية الكبرى: (٢٢٨/٣) وسيرة الإمام البخاري: (٢٨٨ ـ ٢٨٣).

الناس، وزادت النار ضراماً مما كان يجد الإمام الذهلي في قلبه (۱)، وكان الإمام الذهلي من المتطرفين في هذه المسألة، فكان يرى أن من لا يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق، فلا يستحق أن يقابله ويجالسه (۲).

وأما أهل العقل فقد عرفوا حقيقة جوابه، وعلموا حقه، فأصبحوا يعظّمونه أكثر من ذي قبل، حتى أن الإمام مسلماً لما عرف أن الإمام اللّهلي قد أصبح من مخالفي البخاري بسبب هذه المسألة، وأنه أعلن في مجلسه، أن من يقول: لفظي بالقرآن مخلوق فلا يحل له أن يحضر مجلسنا، _ أو قال: لا يشترك في مجلسنا _، فغضب الإمام مسلم، وأخذ كل ما كان كتبه عند الذهلي، وحمله على البعير، وأرسله إليه، وابتعد أهل البلد كلهم عن الإمام البخاري ما عدا الإمام مسلم وأحمد بن سلمة (٣).

⁽۱) قرر السبكي في دطبقات الشافعية الكبرى»: (۲۲۸/۳ ـ ۲۲۰) أن سبب موقف الذهلي هو حسده للبخاري، فقال: دولا يرتاب المنصف في أن محمد بن يحيى الذهلي لحقته آفة الحسد، التي لم يسلم منها إلا أهل العصمة، وقد سأل بعضهم البخاري عما بينه وبين محمد بن يحيى، فقال البخاري: كم يعتري محمد بن يحيى الحسد في العلم، والعلم رزق الله، يعطيه من يشاء» وفي دهدي الساري»: (٤٩٠) ما يدلّ على كلام السبكي، فراجعه، بل يرى القاسمي في كتابه دحياة البخاري»: (ص ٢٤) إن نهي الذّهلي عن سؤال البخاري عن شيء من الكلام، فيه تلقين للفتنة، وتعليم لمثارها، وفتح لبابها. وانظر _غير مأمور _ «الإمام البخاري وصحيحه» للشيخ عبد الغني عبد الخالق (ص ١٦٢ وما بعدها).

⁽٢) تاريخ بغداد: (٣١/٣ ـ ٣٢) وهدي الساري: (٤٩١).

⁽٣) راجع تفصيل ذلك في: «هدي الساري»: (٩١) و وتاريخ بغداد»: =

وقد أجمل البيهقي مذهب الذهلي والبخاري ومسلم في هذه المسألة، فقال: «إن البخاري كان يفرق بين التلاوة والمتلو، ومحمد بن يحيى كان ينكر التفصيل، ومسلم بن الحجاج رحمه الله كان يوافق البخاري في التفصيل» (١) وكان «على مذهبه قديماً وحديثاً» (٢).

وقال الذهبي في ترجمة (الحافظ أبي الوليد حسان بن محمد النيسابوري): قال الحاكم: سمعت أبا الوليد يقول: قال أبي: أيَّ كتاب تجمع؟ قلتُ: أخرِّج على «كتاب» البخاري، قال: عليك بـ «كتاب» مسلم، فإنه أكثر بركة، فإن البخاري كان يُنسبُ إلى اللفظ.

وتعقبه الذهبي بقوله: «ومسلم أيضاً منسوب إلى اللفظ، والمسألة مشكلة» (٣) ولا إشكال في المسألة، لأن الحق كان بجانب الشيخين (البخاري ومسلم) في مسألة اللفظ، وإنْ تعصبوا عليهما وعلى كثير غيرهما من الرواة (٤) -، من أجل هذا ترى ابن أبي حاتم يجرح البخاري، فيقول في ترجمته:

«قدم عليهم الري سنة ٢٥٠، سمع منه أبي وأبو زرعة، ثم

⁽١) الأسماء والصفات: (٢٦٧).

⁽٢) تاريخ بغداد: (١٠٣/١٣).

⁽٣) تذكرة الحفاظ: (٨٩٥).

⁽٤) راجع تفصيل ذلك في رسالة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة «مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدّثين وكتب الجرح والتعديل».

تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري: أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق $^{(1)}$.

ومن هذه اللمحات الكاشفة: يتبدّى لنا سَدَادُ موقف الإمام البخاري وسَدادُ موقف تلميذه الإمام مسلم رحمهما الله تعالى، إذ نرى كلاً منهما لا يمتنع أن يروي في «صحيحه» عمن رُمي بمثل هذه الجروح المجروحة بوزن القسطاس المستقيم.

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما موقف الإمامين البخاري ومسلم من شيخيهما الإمام الذّهلي؟ وجواباً عليه نقول:

أخرج البخاري حديث الذّهلي في «صحيحه» في «مقدار ثلاثين موضعاً» (۲) «في الصوم والطب والجنائز والعتق وغير موضع» (۳) مع ما جرى بينهما، «فمرة يقول: حدثنا محمد لا يزيد عليه، ومرة يقول: حدثنا محمد بن عبدالله فينسبه إلى جدّه، ومرة

⁽١) الجرح والتعديل: (١٩١/٧) وعلّق تاج الدين السبكي في وقاعدة في الجرح والتعديل: (١٩) على صنيع ابن أبي حاتم هذا بقوله: وفيا لله وللمسلمين! أيجوز لأحد أن يقول: البخاري متروك؟! وهو حامل لواء الصّناعة، ومقدّم أهل السنّة والجماعة، ثم يا لله وللمسلمين! أتُجْعَلُ ممادِحُهُ مَذَامٌ؟! فإنّ الحق في (مسألة اللفظ) معه، إذ لا يستريب عاقل من المخلوقين في أنّ تلفّظه من أفعاله الحادثة التي هي مخلوقة لله تعالى، وإنما أنكرها الإمام أحمد رضي الله عنه لبشاعة لفظها».

 ⁽۲) وفيات الأعيان: (١٩٥/٥) وفي «التهـذيب»: (١٦/٩): «روى عنه البخاري أربعة وثلاثين حديثاً».

⁽٣) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في والجامع الصحيح»: (٦٨٨/٢) ونحوه في والسير»: (٢٧٥/١٢ ـ ٢٧٦) و ووفيات الأعيان»: (١٩٥/٥).

يقول: حدثنا محمد بن خالد فينسبه إلى جدّ أبيه. ولم يقل في موضع من المواضع: حدثنا محمد بن يحيى الذهلي»(١) آخذاً بعلمه، ودفعاً لما يُتوهّم من أن شيخه محقّ في طعنه لو صَرَّح باسمه(٢)، و «لمكان الواقع بينهما، غفر الله لهما»(٣).

وأما مسلم فبعث إليه جميع ما كان كتب عنه على ظهر حمّال. لما فسد بينهما، «فامتنع من الرواية عنه، فما ضرّه ذلك عند الله» (٤) كان هذا بعد إتمامه «صحيحه»، وهذا المراد بقول من ترجم له «فروى عنه وأكثر» (٥) ومن ثم ترك الرواية عنه بالكليّة.

بقي بعد هذا: لماذا لم يُخرِّج مسلم في «صحيحه» عن شيخه البخاري، مع أنه على مذهبه في المسألة التي اختلف فيها مع الذَّهلي؟

قال الحافظ بن حجر بعد أن سرد الخلاف الواقع بين البخاري والذّهلي ما نصُّه:

«قلت: وقد أنصف مسلم فلم يحدّث في كتابه عن هذا ولا عن هذا».

⁽١) المرجع نفسه.

⁽٢) مسألة خلق القرآن: (١٩).

⁽٣) سير أعلام النبلاء: (١٢/٢٧٥).

⁽٤) سير أعلام النبلاء: (١٢/٢٧٥).

⁽٥) المرجع نفسه.

⁽٦) هدي الساري: (٤٩١) وقال الكوثري في تعليقه على «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي: (٢١ ـ ٢٧) بعد أن ذكر ما جرى بين البخاري والذهلي ملخصاً ما نصه: «ومسلم لم يُخْرج بعد ذلك لا عن الذَّهلي ولا عن البخاري»!!

ومفاد هذا أن سبب امتناع مسلم عن الرواية في «صحيحه» عن شيخه البخاري، هو عين السبب الذي جعله يترك الرواية عن الذهلي أيضاً!! وهذا ما صرّح به الذّهبي في كلام آتٍ إنّ شاء الله تعالى.

ولعل هذا مجانباً للحقيقة، ومخالفاً لها، نعم، امتنع مسلم عن الرواية عن شيخه البخاري في «صحيحه»، إلا أنه روى عنه وأكثر خارج الصحيح، «ولعل ذلك يرجع لكون لقياه الأخير (١) وملازمته له، بشكل كبير كان بعد إتمامه «صحيحه»، أو لأنه أفاد منه كثيراً في جوانب أخرى كالعلل، وهذا ما يشعر به قول مسلم في القصة المتقدمة له مع البخاري».

وأظنّ أن لو وصلنا كتاب «العلل» لمسلم لوجدناه حافلًا بالرواية عنه، وقد نص المزي، والذهبي على أن مسلماً روى عن البخاري خارج «الصحيح»(٢).

وأودّ أن أُنبّه على مسألة وهي: أن البخاري عندما قدم نيسابور سنة (٢٥٠ هـ)، كان مسلم قد أنهى تأليف كتابه(٣)، ولا شبك أنه قد

⁽١) لا يبعد أن يكون مسلم قد التقى بالبخاري قبل هذه المرّة، ويشير إليه قول الخطيب: «كان _ أي مسلم _ على مذهبه _ أي البخاري _ قديماً وحديثاً» راجع: «تاريخ بغداد»: (١٠٣/١٣).

⁽٢) راجع: «تهذيب الكمال»: (١١٧٠/٣) و «سير أعلام النبلاء»: (٣٩٧/١٢) وقد كشفنا في دراستنا المطوّلة عن مسلم عن وهم وقع للسيوطي وتابعه عليه أحمد شاكر ومحمد محيي الدين عبد الحميد في عده الإمام البخاري روى عنه مسلم في «صحيح».

⁽٣) كما سيأتي تحقيقه _ إن شاء الله تعالى .

قرأه على الناس بعد ذلك، واشتهر أمره، وذاع صيته، وعلم به البخاري (۱)، لا سيما وأن مسلماً أحدُ طلابه النجباء الملازمين له _ بل إن مسلماً هجر مَنْ سواه لأجله فهل يمكن أن يخفى على أستاذه كتاباً مثل «الصحيح» الذي كان يقول عنه مسلم: «لو أنّ أهل الحديث يكتبون الحديث مئتي سنة فمدارهم على هذا المسند» (۱)، فإن لم يخبره مسلم أخبره غيرة من الناس. فلو أنّ البخاري كره صنيع مسلم في عدم روايته عنه في «الصحيح» لما أدناه منه، ولما أسمعه الحديث، فضلاً عن أن يجعله من المقرّبين الملازمين له ستّ سنوات. فإذا كان البخاري لم يتعصّب لنفسه _ بل ولا عاتب مسلماً _ فكيف نتعصّب لما لم يتعصّب له؟!

ولذا فإني أرى: أن ما قاله الذهبي: «ثم إنّ مسلماً لحدّةٍ في خلقه انحرف أيضاً عن البخاري، ولم يذكر له حديثاً، ولا سمّاه في «صحيحه»(٣) وما قاله بعض المعاصرين: «إلّا أنه حصل بينهما جفاء في آخر أيامهما»(٤) ليس بجيّدٍ لما قدَّمتُهُ من أنّ البخاري لم يتعصب لنفسه، ولم تكن المسألة مطروحة تماماً، ولأن قول الذهبي: «ثم... انحرف أيضاً عن البخاري» يشعر أنه بعدما

⁽۱) جاء في هامش نسخة خطية من «علوم الحديث»: (۹۰ ـ ط بنت الشاطىء) ما نصه: «... وروي أنّ البخاري نظر في كتاب مسلم، فعلَّم على جماعة عدّهم مسلم من الصحابة وهم من التابعين، وجماعة من التابعين عدّهم من الصحابة» قلت: لاحظت هذا في عملي في «الطبقات» للإمام مسلم، وتبدّى لي في بعض الأحايين دقّة فائقة لمسلم في هذا العدّ، فافهم.

⁽٢) سير أعلام النبلاء: (٢١/٥٦٨).

⁽٣) سير أعلام النبلاء: (١٢/٧٧٥).

⁽٤) منهاج الصالحين: (١٠٠٠) لعز الدين بليق.

انحرف عن محمد بن يحيى الذّهلي وبعث إليه ما كتبه عنه على ظهر حمّال، انحرف أيضاً عن البخاري، ولم يذكر له حديثاً، ولا سمّاه في وصحيحه، فكانّ مسلماً ألّفه في ذلك الوقت! وليس الأمر كذلك، فإن هذه القصّة وقعت في أواخر أيّام البخاري بنيسابور وقبل خروجه منها بقليل. ثم إنّ مسلماً لو كانت فيه حدّة لما قال له: ودعني أُقبّل رجليك، ولما أثنى عليه ذاك الثناء العطر: وأستاذ الأستاذين، و وسيد المحدثين، و وطبيب الحديث في علله، وقوله: ولا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك، بل إن هذا لا يصدر إلا من متواضع عرف قدر نفسه وملكها، فألزمها حدودها، واعترف لأهل الفضل بفضلهم، مع أن مسلماً تلميذه الأول الذي لحق بشيخه أو قاربه، وارتقى إلى ما يقرب من مرتبته، وأصبح «كتابه» قرين «كتاب» البخاري، وقيل لهما في عرف المحدثين الشيخان» (1).

ولا يبعدن بك _ أخي القارىء _ الظّنُ والتخمينُ، فتحسب من خلال المحبة والحفاوة من مسلم لشيخه البخاري أنَّه متبع له في كل شيء، وأن شخصيته ذابت في شخصيته، فصار نسخة عنه ليس إلا؟ بل هو _ باتفاق مترجميه وغيرهم من العلماء _ إمام متفنَّنُ بارع حافظ، بل «كان أبو زرعة وأبو حاتم الرّازيان يقدّمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما»(٢).

⁽١) من والإمام مسلم ومنهجه في صحيحه: (٣٤ ـ ٣٦)، وراجع: والإمام البخاري محدثاً وفقيهاً»: (١٢٠) و دمنهج النقد في علوم الحديث»: (٢٥٣).

⁽٢) طبقات المحدثين: (٢/٧٨٧) وطبقات الحنابلة: (٣٣٨/٢) وتاريخ بغداد: =

ذكر ابن عساكر بسنده إلى أبي عبدالله الحاكم النيسابوري قال:

سمعتُ أبا عمرو بن أبي جعفر يقول: سمعتُ أبا العباس بن سعيد بن عقدة وسألتُهُ عن محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري أيهما أعلم؟ فقال:

كان محمد بن إسماعيل عالماً، ومسلم عالم، فكررتُ عليه مراراً، وهو يجيبني بمثل هذا الجواب، ثم قال لي: يا أبا عمرو! قد يقع لمحمد بن إسماعيل الغلط في أهل الشام، وذاك أنه أخذ كتبهم، فنظر فيها، فربما ذكر الواحد منهم بكنيته، ويذكره في موضع آخر باسمه، ويتوهم أنهما اثنان. فأما مسلم فقلما يقع له الغلط في العلل، لأنه كتب المسانيد، ولم يكتب المقاطيع(١).

فإنْ وافق مسلم شيخه البخاري في مسألة اللفظ، فلا يعني ذلك أنه قلده تقليداً أعمى، بل وافقه عن علم ودليل وبرهان، ولذا «كان يُظهر القولَ باللفظ ولا يكتمه»(٣)، فضلاً عن أنه قد خالفه في

^{= (}۱۰۱/۱۳) وتهذيب الكمال: (٣/ق ١٣٢٥).

⁽١) قال الذهبي في والسير»: (٥٦٥/١٢): وعنى بالمقاطيع أقـوال الصحابـة والتابعين في الفقه والتفسير».

 ⁽۲) تاريخ دمشق: (۱۹/ق ٤٧٠) ووسير أعلام النبلاء،: (۱۹/۵۲۰) و وتذكرة الحفاظ،: (۸۹) و «البداية والنهاية»: (۳٤/۱۱) و «تاريخ بغداد»: (۳٤/۱۳) و وجامع الأصول»: (۱۰۲/۱۳)، وفي آخر مصدرين: «لأنه كتب المقاطيع والمراسيل»: وهو خطأ.

⁽٣) سير أعلام النبلاء: (٢١/١٢)، ٥٧٢).

مسألة «ثبوت اللقيا» وجَعْلِها شرطاً لاتّصال الإسناد، وخالفه في أسماء كثيرٍ من الرواةِ ذكرها البخاريُّ ووهم فيها(١)، بينما هي عنده على الجادّة(٢).

بقي بعد هذا كله. . أن نجيب على السؤال الذي ذكرناه آنفاً: لماذا لم يخرج مسلم في وصحيحه، عن شيخه البخاري؟

يبدو _ والله أعلم _ أن مسلماً _ رحمه الله _ فعل ذلك لأمرين:

أحدهما: الرغبة في علو الإسناد، وذلك أن مسلماً شارك البخاري في كثير من شيوخه، فلو روى عنه ما رواه عنهم لطال السند بزيادة راو، لكنه رغبة منه في علو الإسناد، وقربه من رسول الله وي مباشرة عن هؤلاء الشيوخ تلك الأحاديث التي رواها البخاري عنهم.

والآخر: أن الإمام مسلماً _رحمه الله _ ساءه ما حصل من بعض العلماء من مزج الأحاديث الضعيفة بالأحاديث الصحيحة وعدم التمييز بينهما، فوجه عنايته في تجريد الصحيح من غيره كما أوضح ذلك في «مقدمة صحيحه»، وإذا ما كان عند البخاري من

⁽١) ذكر جملة منها الخطيب في «الموضح»: (٩/١- ٢١٢) وجمعها ابن أبي حاتم في كتاب مفرد مطبوع بعنوان «بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه».

⁽٢) وقد بيّنتُ ذلك بالتفصيل في قسم الدراسة التي وضعتها على كتاب «الطبقات» للإمام مسلم.

الأحاديث قد كفاه مؤونته، لأنه قد عنى بجمع الحديث الصحيح مع شدة الاحتياط وزيادة الثبت»(١).

ولعل من المناسب هنا أن أتحدّث عن شيخ آخر من شيوخ مسلم، ألا وهو:

ثانياً: محمد بن يحيى بن عبدالله بن خالد بن فارس بن ذؤيب، أبو عبدالله الذُّهليّ:

الإمام العلامة الحافظ البارع، شيخ الإسلام، وعالم أهل المشرق، وإمام أهل الحديث بخراسان. مولد سنة بضع وسبعين ومئة.

سمع من جماعة: من الحَفْصَيْن حفص بن عبدالله، وحفص بن عبد الرحمن، والحسين بن الوليد، ومكي بن إبراهيم، وارتحل في سنة سبع وتسعين سنة موت وكيع، وكتب بالرّي عن يحيى بن الضُّرْيس، وطبقته.

وكتب عن عبد الرحمن بن مهدي بالبصرة ـ وقيل بأصبهان ـ ، وأكثر عنه ، وهو أقدم شيوخه وأجلُّهم ، وسمع بالبصرة من : أبي داود الطيالسي ، ووهب بن جرير ، ومحمد بن بكر البُرْساني ، وطبقتهم ، وبالكوفة : من أسباط بن محمد ، ومَحاضِرِ بن المُورِّع وعدّة . وبواسط يزيد بن هارون وعلي بن عاصم ، وعدّة . وسمع من خلق في بغداد والمدينة واليمن ـ وبها سمع من عبد الرزاق فأكثر ـ ومصر والجزيرة .

⁽١) مقالة الشيخ عبد المحسن العباد: «الإمام مسلم وصحيحه»، المنشورة في «مجلة الجامعة الإسلامية»، سنة ٤٣٠ هـ، ص ٣٢٠.

وكتب العالي والنّازل، وكان بحراً لا تُكدّره الدّلاءُ. جَمَعَ علمَ الزَّهري، وسئّفه، وجوَّده، من أجل ذلك يقال له: الزَّهري، ويقال له: الذَّهلي، وانتهت إليه رئاسةُ العلم والعظمة، والسُّوْدُد ببلده، كانت له جلالة عجيبة بنيسابور، من نوع جلالة الإمام أحمد ببغداد، ومالك بالمدينة.

روى عنه خلائق، منهم: محمد بن إسماعيل البخاري، وأبو زُرعة، وأبو حاتم، وأبو داود السَّجْزي، وأبو عيسى الترمذي، وابن ماجه والنسائي في «سننهم»، وسعيد بن منصور صاحب «السنن»، وابن خزيمة، وأبو العباس السَّراج، ومكيِّ بن عَبْدان، وأبو عوانة، وخلق.

مدحه كثير من العلماء وأثنوا عليه، فقال أبو حاتم: ثقة، وقال ابنه عبد الرحمن: هو إمام من أثمة المسلمين. وقال الخطيب: كان أحد الأثمة العارفين والحفّاظ المتقنين، صنَّف حديثَ الزّهري، وجَوّده، وكان أحمد بن حنبل يُثني عليه، ويَنْشُرُ فضله. وقال النسائي: ثقة مأمون، وقال ابن أبي داود: حدثنا محمد بن يحيى، وكان أمير المؤمنين في الحديث.

وكان يقول له علي بن المديني: «أنتُ وارثُ الزُّهري».

قال السَّلمي: سألتُ الدَّارَقطني: مَنْ تُقَدِّم من محمد بن يحيى وعبدالله بن عبد الرحمن السمرقندي؟ فقال: محمد بن يحيى، ومَنْ أحبَّ أن ينظُر ويعرف قصورَ علمه من علم السَّلف، فلينظُر في «علل حديث الزهري» لمحمد بن يحيى.

مات في سنة ثمان وخمسين ومئتين، رحمه الله وأسكنه جنّته مع محبّيه(١).

علاقة الإمام مسلم بشيخه الذُّهلي:

سبق وأن بينا أن الإمام مسلماً هجر شيخه الذُّهلي، وجمع ما كان كتب منه، وبعث به على ظهر حمال إلى باب داره، وذلك عندما قال الذهلي: «ألا من قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا»، وذلك لأنه «كان يناضل عن البخاري، حتى أوحش ما بينه وبين محمد بن يحيى بسببه»(٢). وقد نقم على صنيعه هذا شيخُهُ أبو زُرعة الرّازي.

قال أبو قريش الحافظ: كنا عند أبي زُرعة الرَّازي، فجاء مسلم بن الحجاج، فَسَلَّم عليه، وجلس ساعةً، وتذاكرا، فلما ذَهبَ قلتُ لأبي زُرعة: هذا جمع أربعة آلاف حديث في «الصحيح»! فقال: ولم ترك الباقي؟ ليس لهذا عقل، لو دَارى محمد بن يحيى لصارَ رَجُلاً(٣).

وقد قيل في سبب ترك مسلم لحديث الذهلي شيء آخر:

⁽۱) له ترجمة في: «الجرح والتعديل»: (۱۲۰/۸) و «تاريخ بغداد»: (۲۰/۳) و «تاريخ بغداد»: (۲۰/۳) و «تذكرة الحفاظ»: (۲۰/۲) و «السير»: (۲۷۳/۱) و «البداية والنهاية»: (۲۷/۱۱) و «البداية والنهاية»: (۲۱/۱۱) و «تهاذيب الكمال»: (ق ۱۲۸۵) و «المنتظم»: (٥/٥١) و «النجوم الزاهرة»: (۲۹/۳) و «شذرات الذهب»: (۲۲۸/۲).

⁽۲) «البداية والنهاية»: (۳٤/۱۱) و «تاريخ بغداد»: (۱۰۳/۱۳) و «تذكرة الحفاظ»: (۵۸۹) والسير: (۷۳/۱۲) و «وفيات الأعيان»: (۵۸۹).

 ⁽۳) تاریخ دمشق: (۱۹/ق ۷۱ ـ ۷۷۲) و (سیر أعلام النبلاء): (۱۸۰/۱۲ ـ
 (۳) ۲۸۱ - ۷۰۰ ـ ۷۱۹).

روى ابن عساكر بسنده إلى طاهر بن أحمد قبال: سألتُ مكيّ بن عبدان: لم ترك مسلم حديث محمد بن يحيى؟ فقال:

وافى داود الأصبهاني - هو داود الظاهري - نيسابور أيام إسحاق بن إبراهيم الحنظلي - هو ابن راهويه -، فعقدوا له مجلس النظر، وحضر مجلسة يحيى بن محمد بن يحيى ومسلم بن الحجّاج، فجرت لهم مسألة تكلّم فيها يحيى بن محمد بن يحيى، فزَبَرهُ داود، وقال: اسكتْ يا صبيّ، ولم يَنْصُرهُ مسلم. فرجع إلى أبيه، وشكا إليه داود. فقال محمد بن يحيى - أبو الذهلي -: ومن كان في المجلس؟ قال: مسلم بن الحجاج، ولم ينصرني. قال: قد رَجعتُ عن كل ما حدّثتُه به. قال: فبلغ مسلم قول محمد بن يحيى هذا، فجمع ما كتب عنه، وجعله في زِنْبيل، وحمله إلى داره، وقال: لا أروي عنك أبداً.

ثم خرج إلى عبد بن حميد، هكذا علّقتُ(١) هذه الحكاية قديماً عن طاهر، والله أعلم. فإن مسلم بن الحجاج قد كان يختلف بعد حديث الواقعة بينه وبين حَيْكَان(٢) إلى أبيه، بذلك من غيره، وقد أخبر عن الوحشة الأخيرة، وأخبر مكي بن عبدان عن الوحشة القديمة(٣).

⁽١) القائل دون طاهر بن أحمد في سند ابن عساكر، وسنده: «قرأت على أبي القاسم الشحامي عن أحمد بن الحسين أن محمد بن عبدالله _ هو أبو عبدالله الحاكم _ قال: سمعت طاهر بن أحمد

 ⁽۲) هو لقب ليحيى بن محمد، ابن الحافظ الذهلي، راجع: وتذكرة الحفاظ»: (۲۱۷) و «النجوم الزاهرة»: (۲/۳).

⁽٣) تاريخ دمشق: (١٦/ق ٢٧٤).

وروى نحو القصة المذكورة أبو عبدالله الحاكم، وقال عقبها:

«علّقتُ هذه الحكاية عن طاهر بن أحمد، عن مكي، وقد كان مسلم يختلف بعد هذه الواقعة إلى محمد بن يحيى، وإنما انقطع عنه من أجل البخاري، وكان الحافظ أبو عبدالله بن الأخرم أعرف بذلك، فأخبر عن الوحشة الأخيرة» (١).

قلت: استحكمت الوحشة بين مسلم وشيخه الذهلي بسبب مسألة اللفظ، ولعلها دامت، ومن أجل هذا كان يعاتبه أبو زرعة، ويدل على ذلك خروجه إلى عبد بن حميد فيما بعد، ولا يمنع أنه كان بينهما حتى قبل ذلك ميء من الخلاف والنزاع الذي قد يقع في بعض الأحايين بين الشيخ والشيخ، أو بين الشيخ والتلميذ في بعض الأمور الذّاتيّة؛ والظاهر من القصّتين السابقتين أن أبا الحسين لم يروعن الذهلي لا في «صحيحه» ولا خارجه، إذ بعث إليه أحاديثه في المرّة الأولى في (زنبيل) وهذا يدلّ على قلّتها وفي المرة الثانية (على ظهر حَمَّال) وهذا يدل على كثرتها وقد صرح بهذا ابن كثير، فقال بعد أن أورد قول الذّهلي: «ألا من كان يقول بقول البخاري في مسألة اللفظ بالقرآن فليعتزل مجلسنا» ما يقول بقول البخاري في مسألة اللفظ بالقرآن فليعتزل مجلسنا» ما

«فنهض مسلم من فوره إلى منزله، وجمع ما كان سمعه من الذُّهلي جميعه، وأرسله إليه، وترك الرواية عن الذَّهلي بالكليّة، فلم يروِ عنه شيئاً لا في «صحيحه» ولا في غيره، واستحكمت

⁽١) سير أعلام النبلاء: (١/١٧١ ـ ٥٧٢).

الوحشة بينهما»(١)، ولا شك أن مسلماً استفاد من شيخه هذا لا سيما في حديثه عن الزهري، فإنه كان أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري(٢)، وعلى الرغم من هذا فقد ترك الرواية بإسناده عنه، وقد فاته بذلك خير كثير على رأي أبي زُرعة الرازي، فقال: «لو داراه لصار رجلاً»(٣).

بينما قال الذهبي: «فما ضرّه ذلك عند الله»(^{٤)}، وقد صار رجلًا وإماماً بارعاً على الرغم من عدم روايته عنه.

ثالثاً: عبد بن حميد بن نصر الكِسِّي ـ ويقال له: الكَشِّي (٥):

يقال اسمه: عبد الحميد، وعبد لقب له. و «كَش» بفتح الكاف: قرية بالجبل على ثلاثة فراسخ من جرجان.

ولد بعد السبعين ومئة بكَش، ونشأ بها، ثم رحل وطوف البلاد

⁽۱) البداية والنهاية: (۳٤/۱۱)، وصع هذا فإنه ذكره في كتابه والكنى والأسماء: (۱۰/۱۱) رقم (۲۰۰۹) وختم به (باب أبو عبدالله)، وقال: وسمع ابن مهدي وعبد الرزاق، ولم يزد على ذلك، ولم يذكر شيخه البخاري في كتابه هذا!!

⁽٢) منهج النقد في علوم الحديث: (٢٥٥)، والملاحظ أن مسلماً قد أكثر من بيان العلل الواقعة في حديث الزهري في كتابه «التمييز» كما يظهر من القسم الموجود والنصوص التي وقفنا عليها في بطون الكتب، فلعله استفاد شيئاً من ذلك من شيخه الذهلي، والله أعلم، وانظر: «هدي االساري»: (٣٤٥) و «قواعد في علوم الحديث» : (٣٩١).

⁽٣) تاريخ دمشق: (١٦/ق ٤٧٢) والسير: (٢٨١/١٢، ٧٥١).

⁽٤) سير أعلام النبلاء: (٢٧٥/١٢).

⁽٥) بالفتح والإعجام.

الإسلامية على رأس المئتين في شبيبته للسّماع والتلقي.

يروي كثيراً عن عبد الرزاق، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد، وأبي عاصم، وعثمان بن عمرو.

وحدّث عن علي بن عاصم الواسطي، ومحمد بن بشر العَبْدي، وابن أبي فُدَيك، ويزيد بن هارون، ويحيى بن آدم، وخلق كثير مذكورين في «تفسيره الكبير» وفي «مسنده».

حدث عنه: الترمذي، وبكر بن المَرْزُبان، وشُريح بن أبي عبدالله النَّسَفي الزَّاهد، وأبو سعيد حاتم بن حسن الشاشي، وغيرهم من أهل وراء النهر.

وزعموا أن ما أتبع البخاري في «صحيحه» حديث ابن عمر في حنين الجذع من قوله: «وزاد عبد الحميد» أنه عبد بن حميد، ولم يقع له ذكر عند البخاري في غير هذا الموضع، وكان إماماً حافظاً حجة جوّالاً، وكان ممن جمع وصنف، مدحه غير واحد من مترجميه، فقال السمعاني: «إمام جليل القدر. ممن جمع وصنف، وكانت إليه الرحلة في أقطار الأرض» وقال ياقوت الحموي: «صاحب المسند، وأحد أثمة الحديث» ونقل ابن نقطة عن أبي سعد عبد الرحمن بن محمد الإدريسي قال: «كان من الأثمة المتقنين والثقات من المحدثين» وقال الذهبي: «كان من الأثمة المتقنين والثقات من المحدثين» وقال الذهبي: «كان من الأثمة

مات سنة تسع وأربعين ومئتين، وحكى غنجار في «تاريخ بخارى» قال: كان يحيى بن عبد الغفار الكشي مريضاً، فعاده عبد بن حميد، فقال: لا أبقاني الله بعدك، فماتا جميعاً، مات

يحيى، ومات عبد في اليوم الثاني فجأة من غير مرض، ورفعت جنازتهما في يوم واحد، رحمهما الله تعالى (١).

علاقة مسلم بشيخه عبد بن حميد:

روى مسلم عن شيخه عبد بن حميد في «صحيحه» و «أكثر عنه» (٢)، فروى عنه في كتاب «الإيمان، والوضوء، والصّلاة، والصوم، والحج، والبيوع، والجهاد، والأطعمة، والفضائل، والعلم، والدّعاء وغير ذلك» (٣).

انقطع إليه مسلم ولازمه بعد الذي حصل بينه وبين شيخه الذهلي في الواقعة الأولى (1)، وكانت بينهما مودّة أكيدة، بحيث كان يذهب مسلم إلى داره ويروي عنه ابنه محمد بن عبد (٥)، ويكتب

⁽۱) له ترجمة في: «البداية والنهاية»: (۱۱/٤) و «تهذيب الكمال»: (۸۷۱) و «العبر»: (۱۹٪) و «الكمال»: (۲۲۲/۲) و «تذكرة الحفاظ»: (۳۲۰/۳) و «العبر»: (۳۳۰) و «المعجم المشتمل»: رقم (۷۹۰) و «رجال صحيح مسلم»: (۲۹/۲) و «ثقات ابن حبان»: (۸/۱٪) و «الأنساب»: (۹/۱٪) و «اللباب»: (۹/۳٪) و «معجم البلدان»: (۹/۲٪) و «طبقات المفسرين»: (۱۰/۲٪) و «النجوم الزاهرة»: (۲۳۰/۳) و «شذرات الذهب»: (۲۲۰/۲).

 ⁽٢) من تعريف لابن القطان في كتابه «بيان الوهم والإيهام» لمصادر «الأحكام
الوسطى»، نقله أبو عبد السرحمن بن عقيل النظاهري في مطلع كتابه
«الشروح والتعليقات على كتب الأحكام»: (١٧٨/١).

⁽٣) رجال صحيح مسلم: (٢٩/٢) ترجمة رقم (١٠٧٠).

⁽٤) يستفاد ذلك من «تاريخ دمشق»: (١٦/ق ٢٧٤).

⁽٥) ذكره من تلاميذه والراويين عنه: المزي في «تهذيب الكمال»: (١٣٢٥/٣) والذهبي في «السير»: (٢٢/١٢ه ـ ٥٦٣).

عنده بعض تصانيفه، جاء في ديباجة بعض نسخ كتاب «الطبقات» للإمام مسلم ما نصه:

«حدثنا أبو محمد عبدالله بن محمد بن محمد السماسي صبيحة يوم الخميس غرّة محرّم سنة ثمان وخمسين وثلاث مئة؛ قال: سمعتُ أبا محمد داود بن سليمان الكرماني؛ قال: ثنا أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، يكتب عند عبد بن حميد، قال: ... »(۱).

رابعاً: عبدالله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهْرام بن عبد الصمد، أبو محمد التميمي ثم الدَّارمي السمرقندي:

الحافظ الإمام، أحدُ الأعلام، طوّف الأقاليم، وصنّف التّصانيف.

ولد أبو محمد بسَمَرُقند سنة إحدى وثمانين ومثة، في سنة موت ابن المبارك.

حدّث عن: يزيد بن هارون، ويعلى بن عُبيد، وجعفر بن عون، ووهب بن جرير، والنّضر بن شُميل ـ وهو أقدمهم موتاً ـ وأبي مُسْهِر الغسّاني، وجماعة. وينزل إلى دُحيم، وخليفة بن خياط.

حدث عنه: أبو داود والترمذي وعبد بن حُميد ـ وهو أقدم منه ـ وبقيّ بن مخلد، وأبو زُرعة، وأبو حاتم، وصالح بن محمد جَزَرة، وعبدالله بن أحمد بن حنبل، وجعفر الفريابي وآخرون.

⁽۱) طبقات مسلم: (لوحة ۱/أ)، نسخة سراي أحمد الثالث بتركيا، في مجموع تحت رقم (۲۲/٦۲٤) من ورقة (۲۷۸ ـ ۲۹۸).

مدحه جلَّ معاصريه ومترجميه، فقال فيه الإمام أحمد: «هو ذاك السيّد» ثم قال: «عرض عليّ الكفر فلم أقبل، وعرضت عليه الدنيا فلم يقبل» وقال أبو حاتم الرازي: «عبدالله بن عبد الرحمن إمام أهل زمانه» وقال أبن حبان: «كان الدّارمي من الحفّاظ المتقنين، وأهل الورع في الدين، ممن حفظ وجمع، وتَفَقّه، وصنّف وحَدَّث، وأظهر السنّة ببلده، ودعا إليها، وذَبَّ عن حريمها، وقمعَ مَنْ خالفها» وقال محمد بن إبراهيم بن منصور الشيرازي: «كان عبدالله على غاية من العقل والدّيانة، من يُضرب به المَثلُ في الحلم والدّراية، والحفظ والعبادة والزّهادة، أظهر علم الحديث والآثار بسَمَرْقند، وذَبَّ عنها الكذِبَ، كان مُفسِّراً كاملًا، وفقيهاً عالماً».

وقال الخطيب البغدادي: «كان أحدَ الرَّحالين في الحديث، والموصوفين بحفظه وجَمْعه والإتقان له، مع الثقة والصدق، والورع والزهد، واستُقْضِي على سمرقند، فأبى، فألحَ السلطانُ عليه حتى يُقلِّده، وقضى قضيةً واحدة، ثم استَعْفَى، فأعْفي، وكان على غايةِ العقل، ونهايةِ الفَضْل، يضرب به المشل في الدّيانة والحِلْم والرزانة، والاجتهاد والعبادة، والزّهد والتقلل، وصنف «المسند» و «الجامع».

مات في سنة خمس وخمسين ومثتين، يوم التروية (الثامن من ذي الحجة) بعد العصر، ودفن يوم عرفة يوم الجمعة(١).

⁽۱) له ترجمة في: «الجرح والتعديل»: (۹۹/۵) و «تاريخ بغداد»: (۲۹/۱۰) و «طبقسات الحنابلة»: (۱۸۸/۱) و «تهسذيب الكسال»: (۷۰۳) و «الأنساب»: (۲۸۰/۱) و «تذكسرة الحفاظ»: (۵۳۶) و «السيس»: =

علاقة الإمام مسلم بشيخه الدّارمي:

في رواية الإمام مسلم عن شيخه الدارمي دلالة على علو سنده، إذ روى عن الدارمي أيضاً جملة من مشايخ مسلم، مثل: عبد بن حميد، ومحمد بن يحيى الذهلي وأبو زرعة الرازي، ومحمد بن بشار، فمسلم ـ رحمه الله تعالى ـ يشارك مشايخه هؤلاء في الإمام الدارمي، والرواية عنه.

وقد شارك مسلماً في الرواية عن هذا الشيخ جماعة من النيسابورين، مثل: إبراهيم بن أبي أطالب النيسابوري، ومحمد بن النضر الجارودي، ومحمد بن نعيم بن عبدالله النيسابوري، ولعل في هذا إشارة إلى أن مسلماً سمع منه بنيسابور، وتتأكد هذه الإشارة إذا علمنا أن الدارمي رحل إلى خراسان، كما قال الحافظ الذهبي (١).

وقد روى مسلم عن الدارمي وأكثر عنه، فقد تضمن كتابه «الصحيح» روايات عدّة له عن الإمام الدارمي، وقد حصرها شيخنا محمد عويضة (٢) فبلغت ثلاثة وسبعين رواية، أي أن الإمام مسلماً

^{= (}۲۲8/۱۲) و «العبر»: (۸/۲) و «التهذيب»: (۲۹8/٥) و «شيوخ الإمام مسلم»: (۲۲/۳) رقم (۷۰۷) و «النجوم الزاهرة»: (۲۲/۳) و «طبقات الحفاظ»: (۲۳۵) و «طبقات المفسرين»: (۲/۳۵) و «شذرات الذهب»: (۲/۳۰) ولأستاذنا محمد عويضة «الإمام الدارمي وجهوده في الحديث» رسالة نال بها درجة الدكتوراة العالمية، وهي مرقومة على الآلة الكاتبة.

⁽١) راجع: «تذكرة الحفاظ»: (٥٣٤).

 ⁽٢) في أطروحته للدكتوراة: «الإمام الدارمي وجهوده في الحديث»: (١٣٢ (١٤٢) مرقومة على الآلة الكاتبة.

قد روى في «صحيحه» ثلاثة وسبعين حديثاً بسند الإمام الدارمي.

وهذه الأحاديث الثلاثة والسبعون منها ما ورد في مقدمة الإمام مسلم التي جعلها في أول كتابه «الصحيح»، وعددها ثلاثة أحاديث.

ومنها ما ورد بين ثنايا كتابه «الصحيح»، موزّعةً على أبوابه المختلفة.

وهذه الروايات التي يرويها الإمام مسلم في «صحيحه» عن الدارمي، منها ما ورد موافقاً لما جاء في «مسند الدارمي» بنفس السند الذي في «مسند الدارمي». ومنها ما جاء عن الدارمي بسند آخر غير سنده الذي اختاره في كتابه.

ومنها أيضاً ما وقع في «مسند الدارمي»، ومنها ما ليس في «مسند الدارمي»، وإنما هو من مرويّات الدارمي التي لم يضمّنها كتابه «المسند»، فربما يكون قد ضمنها بعض كتبه الأخرى المفقودة، أو أنه لم يدوّنها لأنّ منهجه في كتابه «المسند» - أو غيره من كتبه - يكتفي ببعض الأحاديث في الباب دون الاستقصاء طلباً للاختصار، أوغيره من الأسباب التي يأخذها المصنفون بعين الاعتبار (۱).

ولم تقتصر إفادة إمامنا مسلم من شيخه الدارمي على «الصحيح»، ولا في علم الرواية، وإنما تعدى ذلك إلى علم الرجال والكنى، ولذا تراه يصرح بالنقل عنه في هذا الباب، كما وقع في كتاب: «الكنى والأسماء» في ترجمة (أبو ثعلبة الخشني)(٢).

⁽١) وقد عملنا على استقصائها وبيانها بالتفصيل مقسمين إياها أربعة أقسام في دراستنا الموسعة، يسر الله نشرها.

⁽٢) راجع «الكنى والأسماء»: (١٧١/١) رقم (٤٩٥).

خامساً: يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن، أبو زكريا التميمي المِنْقَرِيّ النيسابوري:

شيخ الإسلام، وعالم خُراسان، الإمام الحافظ، كتب ببلده وبالحجاز والعراق والشّام ومصر. لقي صغاراً من التابعين، منهم كثير بن سُلَيْم، وأخذ عنه، وعن عبدالله بن جعفر المَخْرَمي، ويزيد بن المقدام، وزُهير بن معاوية، ومالك، وشريكِ القاضي، وأمم سواهم.

وعنه البخاري وحُميد بن زَنجويه، وعثمان بن سعيد الدَّارمي، ومحمد بن نصر المروزي، ومحمد بن يحيى الذَّهلي، وخلائق.

ولد سنة اثنتين وأربعين ومئة.

أثنى عليه الأثمة والعلماء خيراً، قال إسحاق بن راهويه: «ما رأيتُ مثل يحيى بن يحيى، ولا أحسبُ أنه رأى مثل نفسه، وقال أحمد بن حنبل: «ما رأى يحيى بن يحيى مثلَ نفسه، وما رأى الناس مثله» وقال أيضاً: «كان يحيى عندي إماماً، ولو كانت عندي نفقة لرحلتُ إليه» وقال أبو أحمد الفرّاء: «كان إماماً قدوةً، ونوراً للإسلام»، وقال أحمد بن سيّار: «كان خيّراً فاضلاً صائناً لنفسه»، وقال النسائي: «ثقة ثبت» وكان يقول عنه: «الثقة المأمون».

وكانت له علاقةً قوية، وصلةً أكيدة بالإمام مالك، فهو ـ أي: مالك ـ من أجلّ شيوخه الذين رحل إليهم، وسمع منهم، وكان من نجباء من تلمذ على الإمام مالك، حتى إن من العلماء من فضّلَ قراءته على الإمام مالك على سماع غيره منه.

مات يحيى في أول ربيع الأول، سنة ستّ وعشرين ومثتين رحمه الله تعالى(١).

علاقة الإمام مسلم بشيخه يحيى بن يحيى التميمي:

لما مات هذا الشيخ كان عمر الإمام مسلم عشرين سنة، فكان أخذُ مسلم عنه مبكّراً، إذ سمع منه في سنة ثمان عشرة ومئتين (٢)، أي: وعمره اثنتا عشرة سنة، وكان هذا السماع هو أول سماع للإمام مسلم على الإطلاق (٣)، ومع هذا فقد أكثر عنه الرواية «فروى عنه في «الإيمان، والوضوء، والصلاة، والرؤيا، والجنائز، والصوم، والهبة، والحج، والنكاح، والبيوع، والجهاد، والصيد، والأشربة، واللباس، والأدب، وإماطة الأذى، والعلم، وصفة الدنيا في الآخرة، وغيرها (٤).

فهو ابن بلدته وشيخها، وإمام عصره بلا مدافعة.

ومن جملة الطّرق التي أخذ منها مسلم «الموطأ» وأدخلها في «صحيحه» طريق يحيى بن يحيى هذا، بل إنه ينقل عنه من هذا الطريق أكثر من بقيّة الطرق الأخرى، كالقعنبي عن مالك، أو

⁽۱) له ترجمة في: «التاريخ الكبير»: (۲۰/۸) و «التاريخ الصغير»: (۲۰/۸) و «الجرح والتعديل»: (۱۹۷۹) و «تهذيب الكمال»: (۱۹۷۳) و «تهذيب الكمال»: (۱۹۲۸) و «الخرة الحفاظ»: (۱۹۷۸) و «العبر»: (۲۹۷۸) و «السير»: (۲۹۲/۱۰) و «النجوم الزاهرة»: (۲۸/۲) و «تهذيب التهذيب»: (۲۹۲/۱۱) و «شذرات و «الكاشف»: (۲۷۱/۳) و «رجال صحيح مسلم»: (۲۳۵۳) و «شذرات الذهب»: (۲۹۲/۳) ، وغيرها.

⁽٢) راجع: «السير»: (١٢/٥٥٨).

⁽٣) المرجع السابق.

⁽٤) رجال صحيح مسلم: (٣٥٣/٢ ـ ٣٥٤) بتصرف.

إسماعيل بن أبي أويس عن مالك، أو خلف بن هشام عن مالك، أو عبدالله بن وهب عن مالك.

ومن أراد العناية بـ «موطأ مالك» من رواية يحيى بن يحيى النيسابوري هذا، فعليه بالاعتماد على «صحيح مسلم»(١).

وقد أدرك مسلم بشيخه هذا جملةً من الأحاديث العوالي، بل إنه أدرك به بعض الأحاديث التي يرويها عنه، ويكون البخاري قد روى هذه الأحاديث بعينها بإسنادٍ نازل، فيكون البخاري كأنه سمعها من تلميذه مسلم (٢).

سادساً: عبدالله بن مسلمة بن قعنب، أبو عبد الرحمن الحارثي القعنيي:

الإمام الثبت القدوة، شيخ الإسلام، نزيل البصرة، ثم مكة. مولده بعد سنة ثلاثين ومئة بيسير.

سمع من: أفلح بن حميد، وابن أبي ذئب، وشعبة بن الحجاج، والليث بن سعد، واللَّراوَرْدي، وحماد بن سلمة، وهشام بن سعد، وعلَّة.

⁽١) الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه: (٣٧).

 ⁽۲) مع العلم بأن البخاري روى عن خمسة وثلاثين من شيوخه وروى مسلم
 عنهم بواسطة رجل. راجع: «المدخل إلى الصحيح»: (ل ٧٥/أ ـ ب).

ومن المفيد أن أنبه في هذا المقام أن شيخ مسلم هذا غير يحيى بن يحيى الليثي، صاحب الرواية المشهورة المطبوعة لـ «موطأ مالك»، انظر في التفرقة بينهما: «دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك»: (١٢٥ - ١٢٦) وقد كشفتُ في دراستي الموسعة عن الإمام مسلم فوائد مهمة حول رواية مسلم عنه. ومثلت على ذلك بأمثلة عملية من «الصحيح».

وسمع من الإمام مالك، وكان من أجل أصحابه، وعندما قيل للإمام مالك: قدم القعنبي، قال لأصحابه: قوموا بنا إلى خير أهل الأرض. بل قال العجلي: قرأ مالك عليه نصف «الموطأ»، وقرأ هو على مالك النصف الثاني. وبعد هذه المنزلة التي تبوأها عند الإمام مالك ـ بحق وجدارة ـ صار لا يقدّم عليه من رواة «الموطأ» أحد، كما قال ابن المديني، فهو من أثبت الناس في «الموطأ» كما قال نصر بن مرزوق، بل إنّ ابن معين كان لا يقدّم عليه في مالك أحداً، وكان القعنبي يقول: اختلفت إلى مالك ثلاثين سنة، ما من حديث في «الموطأ» إلا لو شِئت، قلت: سمعته مراراً.

روى عنه البخاري، وأبو داود، والخُريبي _ وهو من شيوخه _ ومحمد بن سَنْجَر الحافظ، ومحمد بن يحيى الذُّهلي، وأبو حاتم الرازي، وعبد بن حميد، وأبو زَرْعة الرازي، وعبد بن حميد، الدَّارمي، وخلق كثير.

مدحه تلاميذه والأثمة ومترجموه وأثنوا عليه خيراً، فقال أبو زُرعة: «ما كتبتُ عن أحدٍ أجلُّ في عيني من القَعْنبي» وقال أبو حاتم: «ثقة حجة، لم أر أخشع منه»، وقال يحيى بن معين: «ما رأيتُ رجلًا يحدّث لله إلا وكيعاً والقَعْنبي، وقال الفلّاس: «كان رأيتُ مجابَ الدّعوة» وقال إسماعيل القاضي: «كان القعنبي من المجتهدين في العبادة» وقال ابن سعد: «كان عابداً فاضلًا، قرأ على مالك كتبه».

ومات في المُحَرَّم سنة إحدى وعشرين ومئتين، رحمه الله تعالى (١).

⁽١) له ترجمة في: «طبقات ابن سعد»: (٣٠٢/٧) و «التاريخ الكبير»: =

علاقة الإمام مسلم بشيخه القعنبى:

لم تطل مدّةُ ملازمةِ الإمام مسلم لشيخه القعنبي، فقد التقى به قبل وفاته بعام «وسمع منه في أيام الموسم في ذي الحجة سنة عشرين، ولم يُكْثِرْ عنه»(۱)، فلم يروِ عنه إلا سبعين حديثاً في «الوضوء، والصلاة، والحج، والصوم، والزكاة، والنكاح، والجهاد، والأطعمة والقدرة، وهذه الأحاديث كلها رواها مسلم عن القعنبي نفسه، ما خلا حديث الدَّراوَرْي في الأطعمة فإنه روي عن عبد بن حميد عن القعنبي»(۱) والقعنبي «أكبر شيخ لمسلم»(۱) و «سمع منه في الحج بمكة»(۱) ولذا «روى عن رجل عنه»(۱) أيضاً، إذ كان حجه مبكراً، ولم يزل أمرداً (۱)، وهو ابن أربعة عشر عاماً حينتذ رحمه الله تعالى، ولذا فقد أدرك به أحاديث عوالي؛ فأحاديث القعنبي «من أعلى شيء في صحيح مسلم»(۱).

^{= (} 1 () و «المعارف»: (2 () و «الجرح والتعديل»: (1 ()) و «السير»: و «ترتيب المدارك»: (2 ()) و «وفيات الأعيان»: (2 ()) و «السير»: (2 ()) و «تذكرة الحفاظ»: (2 ()) و «الكاشف»: (2 ()) و «رجال صحيح مسلم»: (2 ()) و «الديباج المذهب»: (2 ()) و «شجرة النور الزكية»: (2 ()) و «شذرات الذهب»: (2 ()).

⁽١) سير أعلام النبلاء: (٢٦٤/١٠).

⁽٢) رجال صحيح مسلم: (٢٩٢/١).

⁽٣) سير أعلام النبلاء: (١٠/ ٢٦٤ و ٢٦٤/١٥).

⁽٤) المرجع السابق: (١٢/٥٥٨).

⁽٥) المعجم المشتمل: (ص ١٦٢) رقم (٥٠٦).

⁽٦) راجع: «سير أعلام النبلاء»: (١٢/٥٥٨).

⁽٧) سير أعلام النبلاء: (١٠/ ٢٦٤).

وعلى الرغم من قصر المدة التي أخذ فيها مسلم عن شيخه القعنبي إلا أنه «استفاد من معرفته وتجاربه وحنكته في التعليم والدرس، مما يختصر عليه الطريق، ويقيه العثرات، ويرسم له النهج السليم»(١).

سابعاً: عُبَيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فَرُّوخ، أبو زُرْعة الرَّاذِيّ:

الإمام، سيَّد الحفاظ، محدَّث الرِّي.

طلب الحديث وهو حَدَث، وارتحل إلى الحجاز، والشّام، ومِصرَ، والعراق، والجزيرة، وخُراسان، وكتب ما لا يوصف كثرة، وحدث عن أحمد بن حنبل، ومحمد بن سابق، وأبي الوليد الطيالسي وآخرين.

حدّث عنه: أبو حفص الفَلَّاس، وحرملة بن يحيى، وابن وَابَن وَابَن وَابَن وَابَن وَابَن وَابُو عَوَانَة الإسفراييني، وعبدالله بن أحمد، وأبو بكر بن أبي داود، وخلقٌ كثير.

قال الخطيب: «كان إماماً ربّانياً، حافظاً مُتقناً مكثراً» وقال أبو حاتم عنه: «إمام»، وقال أبو يعلى الموصلي: «ما سمعنا بذكر أحد في الحفظ، إلا كان اسمُه أكبرَ من رؤيته، إلا أبا زُرعة الرّازي، فإنّ مشاهَدته كانت أعظمَ من اسمه، وكان قد جَمَعَ حفظَ الأبواب والشَّيُوخ والتفسير، كتبنا بانتخابه بواسط ستة آلاف حديث»، وقال إسحاق بن راهويه: «كلُّ حديث لا يعرفه أبو زُرعة الرازي، فليس له

⁽١) الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه: (٣٧).

أصل». وعندما قدم أبو زُرعة بغداد نزل عند الإمام أحمد بن حنبل، فكان كثيرَ المذاكرة له، وقال: «ما صلَّيتُ غيرَ الفرض، استأثرتُ بمذاكرة أبى زرعة عنها».

توفي أبو زُرعة الرّازي في آخر يوم من سنة أربع وستين ومئتين، ومولده كان في سنة مئتين. رحمه الله تعالى رحمةً واسعةً(١).

علاقة الإمام مسلم بشيخه أبي زُرْعة الرَّازي:

روى الإمام مسلم في «صحيحه» عن أبي زُرعة الرازي حديثين في كتاب الدَّعاء (٢)، فلم يكثر عنه، إلا أنه أفاد منه كثيراً، فكانت له معه مجالس للمذاكرة. قال أبو قريش الحافظ: «كنتُ عند أبي زُرعة الرَّازي، فجاء مسلم بن الحجاج فسلم عليه، وجلس ساعة، وتذاكرا» (٣) وكان مسلم يحدّث بحضرة شيخه أبي زرعة، وكان العلماء يطمئنون للأثر أو الخبر بمجرد إقرار أبي زُرْعة له، فقد أورد ابن الصلاح في «علوم الحديث» خبراً يتعلّق بتحديد مفهوم الصحبة

⁽۱) له ترجمة في: «الجرح والتعديل»: (۲۸/۱) و (۳۲٤/۱) و «تاريخ بغداد»: (۲۲۲/۱۰) و «المنتظم»: (۴۲۲/۱۰) و «المنتظم»: (۴۷/۵) و «تهذيب الكمال»: (۸۸۳) و «تذكرة الحفاظ»: (۵۰۷) و «السير»: (۲۰/۱۳) و «البداية والنهاية»: (۴۷/۱۱) وأفرد حياته بدراسة وافية الدكتور سعدي الهاشمي، طبعت بعنوان «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبويّة».

 ⁽۲) هما برقمي: (۲۷۳۹) و ()، وراجع ورجال صحیح مسلم»: (۲/۹۱).
 (۳) هما برقمي: (۲۸/۹۸ درجال صحیح مسلم»: (۲/۹۸).

 ⁽٣) راجع: «تاریخ دمشق»: (١٦/ق ٤٧١ ـ ٤٧١) و والسیر»: (٢١/١٢ ـ
 ٣) راجع: «تاریخ دمشق»: (٢١/١).

والصحابي، ثم قال: «إسناده جيد، حدّث به مسلم بحضرة أبي زُرْعة»(١).

ويرجع الفضل إلى أبي زُرعة في خلو صحيح مسلم من الأحاديث المنتقدة، يقول ابن الصلاح: «ومما جاء في فضل «صحيح مسلم» ما بلغنا عن مكي بن عَبْدان أحد حفاظ نيسابور أنه قال: سمعتُ مسلماً يقول: عرضتُ كتابي هذا على أبي زُرعة الرازي، فكل ما أشار أنّ له علّة تركتُه، وكل ما قال: إنه صحيح، وليس له علّة خرّجتُه» (٢).

فهذا يدل على مدى إفادة مسلم من أبي زُرعة، وعلى مكانته عنده، «وله الفضل في خلو «صحيح مسلم» من الأحاديث المنتقدة والمعلّلة، ويدل وبوضوح لا لبس فيه إقرار أبي زُرعة في صحة منهج الإمام مسلم في «صحيحه» ورضاه عنه»(٣) ولذا فلا عجب أن يقول أحمد بن سلمة: «رأيت أبا زُرعة وأبا حاتم يقدّمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما»(٤).

⁽١) راجع: «التقييد والإيضاح»: (ص ٢٩٩).

 ⁽۲) صیانة صحیح مسلم: (۲۸ ـ ۹۸) و «شرح النووي على صحیح مسلم»:
 (۲) (۱۰/۱).

⁽٣) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية: (٣/١٠١٠).

⁽٤) تاريخ بغداد: (۱۰۱/۱۳) وطبقات الحنابلة: (۲۳۸/۲) وتهذيب الكمال: (۳۳) ق ۱۳۲۵) و دطبقات المحدثين: (۲۳۸/۲) وزاد بعضهم عليه دفي معرفة الحديث، راجع: دصيانة صحيح مسلم: (۲۳) و دشرح النووي على مسلم: (۱۰۰/۱).

تلامينه

بينا فيما سبق أشهر شيوخ الإمام مسلم، وفيما يلي نبيَّن - إن شاء الله تعالى - طائفةً من مشاهير تلاميذه، والإمام مسلم على الرغم من شهرته، إلا أن التعرف على كل تلاميذه وحصرهم يعتبر أمراً عسيراً، لأن يد الحدثين أتت على معظم كتبه المسندة، فضاعت وضاع معها نقلتها ورواتها.

ولكننا تمكّنا من خلال البحث في كتب الرجال والتراجم والبرامج والأثبات، ومن خلال كتب السنة التي روى أصحابها عن الإمام مسلم، أو من طريقه، تمكنا من جمع طائفة من تلاميذه، ولكنها قليلة جداً بالنسبة إلى باقي تلاميذه الذين لم نتمكن من الوصول إليهم. هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار شهرة هذا الإمام، وحفظه وإتقانه، وتثبته الذي اشتهر به.

وسنثبت فيما يلي قائمة بأسماء أحدَ عشر تلميذاً من مشاهير تلاميذه (١١)، مع التعريف اليسير بحال كل منهم:

⁽١) وفي دراستي الواسعة عن الامام مسلم ذكرت اسم ٣٩ تلميذاً وأكتفي هنا بذكر أحدَ عشر منهم.

١ - إبراهيم بن أبي طالب.

ذكره ضمن تلاميذ مسلم والرواة عنه: المزي(١)، والـذهبي، وقال: «رفيقُهُ»(٢)، وابن عبد الهادي(٣) وابن عساكر(٤) والنووي(٥) وابن الصلاح(٢) والعجلوني(٧).

وهو الإمام الحافظ المجوّد الزّاهد، شيخ نيسابور، وإمام المحدّثين في زمانه: أبو إسحاق بن أبي طالب محمد بن نوح بن عبدالله بن خالد النيسابوري المُزكى.

سمع: إسحاق بن راهويه، ومحمد بن أبان البلخي، ومحمد بن مهران، وداود بن رُشيد، وطبقتهم.

وعنه: ابنُ خزيمة، وأبو الوليد حسان بن محمد، وأهل بلده.

قال الحاكم: كان إمام عصره بنيسابور في معرفة الحديث والرِّجال، جمع الشيوخ والعلل، ودخل على أحمد بن حنبل، وذاكره، وعلَّق عنه.

مات في رجب سنة خمس وتسعين ومئتين (^).

⁽١) تهذيب الكمال: (٣/ق ١٣٢٥).

⁽٢) السير: (١٢/١٢٥).

⁽٣) طبقات علماء الحديث: (٢٨٧/٢).

⁽٤) تاريخ دمشق: (١٦/ق ٤٦٨).

⁽٥) تهذيب الأسماء واللغات: (٢٠/٢).

⁽٦) صيانة صحيح مسلم: (٥٩ ـ ٦٠).

⁽٧) إضاءة البدرين: (لوحة ١١/ب).

⁽٨) له ترجمة في: «المنتظم»: (٦/٦) و«السير»: (١٣/١٣) و«تذكرة =

٢ ـ إبراهيم بن محمد بن سفيان أبو إسحاق النَّيسابوري.

ذكره جماعة وعدّوه من تلاميذ مسلم، كما سيأتي.

هو الإمام القُدوة الفقيه، العلّامة المحدّث الثّقة، من تلامذة أيوب بن الحسن الزّاهد الحنفي، وكان من أئمة الحديث.

سمع من سفيان بن وكيع، وعمرو بن عبدالله الأودي، وعدة بالعراق، ومن محمد بن مقاتل الرّازي، وموسى بن نصر بالريّ، ومن محمد بن أبي عبد الرحمن المقرىء، وأقرانه بمكة، ومن محمد بن رافع، ومحمد بن أسلم الطّوسي ببلده.

حدَّث عنه: أحمد بن هارون الفقيه، والقاضي عبدالحميد بن عبدالرحمن، ومحمد بن أحمد بن شعيب، ومحمد بن عيسى بن عمرويه الجَلودي، وآخرون.

قال ابن شعيب: ما كان في مشايخنا أَزهدُ ولا أعبد من ابن سفيان، توفي ابن سفيان عشية الاثنين، ودفن يومئذ، في رجب سنة ثمان وثلاث مئة، رحمه الله تعالى(١).

⁼ الحفاظ»: (۱۳۸) و «العبر»: (۱۰۰/۲) و «طبقات علماء الحمديث»: (۲۱۳/۳) و «الناجوم الزاهرة»: (۱۱۳/۳) و «الناجوم الزاهرة»: (۲۱۸/۳). و «طبقات الحفاظ»: (۲۷۸) و «شذرات الذهب»: (۲۱۸/۲).

⁽۱) له ترجمة في «الكامل في التاريخ»: (۱۲۳/۸) و «السير»: (۲۱/۱٤) و «العبر»: (۲/۲۳) و «الوافي بالوفيات»: (۲۸/۱) و «البداية والنهاية»: (۱۳۱/۱۱) و «التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد»: (۲۱۸/۱) و «صيانة صحيح مسلم»: (۱۰۳ ـ ۲۰۲) و «شذرات الذهب»: (۲۰۲/۲).

كان أبو إسحاق من مشاهير تلاميذ مسلم، حتى قال الحاكم فيه:

«كان من العبّاد المجتهدين الملازمين لمسلم () وقال الذّهبي: «لازم مسلماً مدّة، وبرع في علم الأثر» () وقال النووي: «وأما شيخ إبراهيم بن محمد بن سفيان فهو الإمام مسلم () ونُقل عن إبراهيم نفسه قوله: «فرغ لنا مسلم من قراءة الكتاب في شهر رمضان سنة سبع وخمسين ومئتين () فهو إذا من رواة «الصحيح» لشيخه، قال العجلوني وهو يتحدث عن تلاميذ مسلم والرواة عنه: «وإبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه الزاهد، وهو راوية صحيح مسلم () ونعته التجيبي بقوله «صاحب مسلم» () وقال الذهبي وابن العماد في () ترجمته: «راوي صحيح مسلم» () بل قال ابن الصلاح في «صحيح مسلم» () بمسلم»: «هذا الكتاب مع شهرته التامة، صارت روايته بإسناد متصل بمسلم» وقصورة على أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان» ().

وذكر أبا إسحاق في عداد تلاميذ مسلم والراويين عنه جماعة،

⁽۱) التقييد (۲۱۸/۱) و «شرح النووي على صحيح مسلم»: (۱۰/۱) و «السير»: (۱۰/۱).

⁽٢) السير: (٢/١٤).

⁽٣) شرح النووي على صحيح مسلم: (١٠/١).

⁽٤) المرجع السابق، وصيانة صحيح مسلم: (١٠٤).

⁽٥) إضاءة البدرين: (لوحة ١١/ب).

⁽٦) مستفاد الرحلة والاغتراب: (٢٩).

⁽٧) العبر: (١٣٦/٢) والسير: (٢١/١٢ه) وشذرات الذهب: (٢٥٢/٢).

⁽٨) صيانة صحيح مسلم: (١٠٣).

منهم: ابن عساكر (۱)، والمزي (۲)، والذهبي (۳)، وابن خير الإشبيلي (۱)، وابن عطية (۵)، والقاضي عياض (۱)، وابن نقطة (۷)، وابن عبد الهادي (۱) والنووي (۱)، وابن الأثير (۱۱)، وابن باطيش (۱۱)، والتبريزي (۱۱)، وروى ابن الجوزي حديثاً بسنده من طريقه عن مسلم، فقال: «... ثنا إبراهيم بن محمد بن سفيان ثنا مسلم بن الحجاج» (۱۳). وكذلك فعل ابن عساكر (۱۱)، وروى التجيبي في «رحلته» بسنده إليه عن مسلم تسعة أحاديث (۱۰).

٣_ أحمد بن حمدون بن أحمد بن عمارة بن رُستم، أبو حامد الأعمشي.

⁽١) تاريخ دمشق: (١٦ / ق ٤٦٨).

⁽٢) تهذیب الکمال: (٣/ ق ١٣٢٥).

⁽٣) سير أعلام النبلاء: (١٢/ ٥٦٠).

⁽٤) انظر: «فهرسة ما رواه عن شيوخه»: (٩٨ ـ ١٠٠).

⁽٥) انظر: «فهرس ابن عطية»: (٦٨، ١٢٢، ١٣٠).

⁽٣) راجع: «الغنية»: (٣٥).

⁽٧) التقييد: (١/ ٢١٨).

⁽٨) طبقات علماء الحديث: (٢/ ٢٨٧).

 ⁽٩) تهذيب الأسماء واللغات: (٢/ ٩٠).

⁽١٠) جامع الأصول: (١/ ١٨٧).

⁽١١) التمييز والفصل: (١/ ٣٣٧).

⁽١٢) الإكمال في أسماء الرجال: (٨٠١)، ملحق بآخر «مشكاة المصابيح»، الطبعة الأولى.

⁽۱۳) مشيخة ابن الجوزي: (۱۹۱).

⁽۱٤) تاریخ دمشق: (۱۱ / ق ٤٦٨ ـ ٤٦٩).

⁽١٥) راجع: «مستفاد الرحلة والاغتراب»: (٦٨، ٢٦١، ٢٨٢، ٣١١، ٢١١). ٣١٧، ٣٤٠، ٣٤٠، ٣٧٣، ٣٧٣، ٤٤٤].

لُقِّب ببغداد بالأعمشي لحفظه حديث الأعمش، واعتنائه به. الإمام الحافظ النَّبتُ المصنَّف.

مات الأعمشي في ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة، رحمه الله تعالى (١).

عدّه ضمن تلاميذ مسلم والراويس عنه: ابن عساكر (٢) والمري (٣) والذهبي (٤) وابن عبد الهادي (٩) والنووي (٢) ، والعجلوني (٧) .

أحمد بن سلمة بن عبدالله، أبو الفضل النيسابوري البَزّاز.
 الحافظ، الحجة، العدل، المأمون، المجرّد.

روى عن قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، وعبـدالله بن معاوية، وأبي كُريب، وعثمان بن أبي شيبة، وطبقتهم.

حدّث عنه: ابن قرادة، وأبو زُرعة ـ وهما من شيوخه ـ وأبو حاتم ـ وهو من صغار شيوخه ، وأبو حامد بن الشرقي، وأبو الفضل محمد بن إبراهيم، وغيرهم.

⁽۱) له ترجمة في: «السير»: (۱/۵۰) و «العبر»: (۱۸۵/۲) و «تذكرة الحفاظ»: (۸۰۵) و «الميزان»: (۹٤/۱) و «الوافي بالوفيات»: (۲۱/۳) و «طبقات علماء الحديث»: (۲/۱۲) و «النجوم الزاهرة»: (۲۸۱/۳) و «شذرات الذهب»: (۲۸۸/۲).

⁽۲) تاریخ دمشق: (۱٦/ق ۲۸گ).

⁽٣) تهذيب الكمال: (٣/ق ١٣٢٥).

⁽٤) سير أعلام النبلاء: (٢١/١٢٥).

⁽٥) طبقات علماء الحديث: (٢٨٧/٢).

⁽٦) تهذيب الأسماء واللغات: (٩٠/٢).

⁽٧) إضاءة البدرين: (لوحة ١١/ب).

مات في جمادى الآخرة سنة ست وثمانين ومئتين رحمه الله تعالى (١).

ذكره في عداد تـ لاميذ مسلم والـراويين عنه: ابن عسـاكر $^{(7)}$ ، والنووي $^{(7)}$ وابن الصلاح $^{(1)}$ ، والمزي $^{(9)}$ ، والذهبي $^{(7)}$ ، وغيرهم.

وهو رفيق مسلم في رحلتيه إلى بلخ والبصرة كما تقدم، ولعل سبب الرحلة إلى بلخ كان هو، قال أحمد بن سَلَمة: عمل أبي طعاماً، ودعا إسحاق، ثم قال: إنّ ابني هذا قد ألَحَّ عليَّ في الخروج إلى قتيبة، فما ترى؟ فنظر إليَّ. وقال: هذا قد أكثر عني، وهو يجلس بالقرب مني، وأبو رجاء عنده ما ليس عندنا، فأرى أن تأذن له عسى أن ينتفع (٧).

وكانت علاقته مع شيخه مسلم قويَّةً جداً، وهذا أثر مبارك من آثار الرحلة في طلب العلم، فكان يمشي في تزويج أخت امرأة مسلم بن الحجاج (^/)، بل كان لأحمد «صحيح» يشاركه مسلم في تصنيفه، وينتقي له شرطه فيه، قال مسدّد بن قطن: لمّا تُوفي محمد بن يحيى

⁽۱) له ترجمة في: «الجرح والتعديل»: (۲/۵) و «ذكر أخبار أصبهان»: (۱/۹۶) و «تاريخ بغداد»: (۱۸٦/۶) و «سير أعلام النبلاء»: (۱۳۷۳/۱۳) و «تذكرة الحفاظ»: (۱۳۷۳) و «العبر»: (۲/۲۷) و «طبقات علماء الحديث»: (۲/۲۷) و «شذرات الذهب»: (۱۹۲/۲).

⁽٢) تاريخ دمشق: (١٦/ ق ٤٦٨).

⁽٣) تهذيب الأسماء واللغات: (٢/ ٩٠) وشرح صحيح مسلم: (١٠/١).

⁽٤) صيانة صحيح مسلم: (٥٩).

⁽۵) تهذیب الکمال: (۳ / ق ۱۳۲۵).

⁽٦) سير أعلام النبلاء: (٦٢/١٢).

⁽٧) سير أعلام النبلاء (٢٠/١١)، وطبقات علماء الحديث: (٣٤٣/٢).

⁽٨) راجع: «السير»: (٢١/٣٤٣).

عقد مسلمٌ مجلساً لخالي عبد الرحمن بن بشر، فكان يحضر أحمد بن سلمة، وينتقي له مسلم شرطه في «الصحيح»، فيمليه عبدالرحمن، ولم يكن له مجلسٌ إملاء قبلها(١).

ولهذا مدح الأثمة (صحيحه)، حتى قال أبو القاسم النَّصْرآباذي: رأيتُ أبا على الثقفي في النَّوْم، وهو يقول: عليكَ «بصحيح» أحمد بن سلمة ينقل مدح شيخيه أبي زرعة وأبي حاتم لمسلم، ويقول: «رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما» كما سبق ذكره.

وكان يرجع ابن سلمة إلى شيخه مسلم في المشكلات والمعضلات، روى ابن نقطة بسنده إليه، قال: «قلت لمسلم بن الحجاج: إن أبا كريب ثنا عن ابن المبارك عن شعبة عن قتادة عن أبي المليح عن أبيه أن النبي على نهى عن جلود السباع؟

فقال مسلم: هكذا رواه أبو كريب فاستر عليه ١٣٠٠.

وكان ينقل عنه فوائد فريدة، من مثل ما رواه البيهقي قال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ ثنا محمد بن صالح بن هانيء ثنا أحمد بن مسلمة

⁽۱) سير أعلام النبلاء: (٣٤٢/١٢) وفي هذا الخبر بيان قوّة علاقة مسلم مع شيوخه وتلاميذه، إذ هو الذي عقد المجلس لشيخه للتحديث، في وقت عصيب (راجع: والسيرة: (٢٤٦/١٣)) حدّث فيه بعض المغفّلين (راجع: والسيرة: (٢٤٦/١٣)).

⁽٢)سير أعلام النبلاء: (٣٧٣/١٣) وطبقات علماء الحديث: (٣٤٣/٢).

⁽٣) التقييد: (٢٥٢/٢) وعقب عليه بقوله: «قلت: قول مسلم: «هكذا رواه أبو كريب فاستر عليه» لأنه رواه عن ابن المبارك عن شعبة، وإنما رواه ابن المبارك عن سعيد بن أبي عروبة».

قال: «سمعتُ مسلم بن الحجاج يقول: أهل اليمن أعرف بحديث معمر من غيرهم، فإنه حدث بهذا الحديث عن الزهري عن سالم عن أبيه بالبصرة، وقد تفرد عنه البصريون، فإنْ حدث به ثقة من غير أهل البصرة. صار الحديث حديثاً، وإلا فالإرسال أولى»(١).

ومن مثل ما رواه أيضاً بسنده إلى أحمد بن سلمة، قال: «سمعتُ مسلم بن الحجاج يقول، وذاكرتُه بحديث مخرمة هذا، فقال: هذا أجود حديث وأصحه في بيان ساعة الجمعة» (٢).

ومن مثل مذاكرته إياه بحديث «عليكم بالدلجة فإن الأرض تطوى بالليل . . . $^{(7)}$.

الحسين بن محمد بن زياد القباني، أبو على النيسابوري.
 الإمام، الحافظ، الثقة، أحد أركان الحديث بنيسابور.

مدحه تلميذه ابن الأخرم، فقال: «كان أبو علي مَجَمَع أهل الحديث بعد مُسلم بن الحجاج»، وكان أبو علي القبّاني قد سمع «مسند» أحمد بن منيع منه، وكان ملازماً للبخاري في إقامته بنيسابور. «وقد عاش بعد البخاري ثلاثاً وثلاثين سنة، وكان من أقران مسلم، فرواية البخاري عنه من رواية الأكابر عن الأصاغر» (٤)، فهو رادٍ عن مسلم، وتلميذٍ له، ومع ذلك فقد روى عنه البخاري، وهو في عداد

⁽١) السنن الكبرى: (١٨٢/٧).

⁽۲) السنن الكبرى: (۳/ ۲۵۰) و «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج»: (ق ۱۰۶ /ب).

 ⁽٣) انظر تفصيل ذلك في «العلل»: (٢/٢٥٤) رقم (٢٥٤٦) لابن أبي حاتم.

⁽٤) فتح الباري: (١٠//١٠) ونحوه في «هدي الساري»: (٢٣١).

شيوخه، ولعل أبا علي سمع من أبي الحسين مسلم وهما عند البخارى.

مات سنة تسع وثمانين ومئتين (١).

ذكره ضمن تلاميذ مسلم والراوين عنه: ابن عساكر (7), والنووي (7), وابن الصلاح (1), والمزي (9), والمنووي (7)

٦ محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلميّ، أبو بكر النيسابوري. الحافظ الثّبت، إمام الأثمّة، شيخ الإسلام. ولد سنة ثلاثٍ وعشرين ومثين وعني بهذا الشأن في صغره.

توفي في ثاني ذي القعدة سنة إحدى عشرة وثلاث مئة، وله ثمان وثمانون سنة، رحمه الله تعالى (٧).

⁽۱) له ترجمة في: «السير»: (۲۹۹/۱۲) و «تذكرة الحفاظ»: (۲۸۰) و «العبر»: و «العبر»: (۲/۳۸) و «التهذيب»: (۲۸۲) و «طبقات الحفاظ»: (۲۹۸/۳) و «طبقات الحفاظ»: (۲۹۸/۳) و «شذرات الذهب»: (۲۰۱/۳) و «هدية العارفين»: (۲۹۳).

⁽۲) تاریخ دمشق: (۱۹/ق ۴۹۸).

⁽٣) تهذيب الأسماء واللغات: (٩٠/٢).

⁽٤) صيانة صحيح مسلم: (٩٥).

^(*) تهذیب الکمال: (۳/ق ۱۳۲۰).

⁽٦) سير أعلام النبلاء: (٦٢/١٢).

⁽۷) له ترجمه في: «الجرح والتعديل»: (۱۹٦/۷) و «تاريخ جرجان»: (۴۵۶) و «المنتظم»: (۱۸٤/۳) و «السير»: (۴۲۰/۱۶) و «الحفاظ»: (۲۲۰) و «العبر»: (۲۹۲/۱) و «الوافي بالوفيات»: (۲۹۲/۱) و «طبقات الشافعية الكبرى»: (۲۰۹/۳) و «البداية والنهاية»: (۱۲۹/۱۱) و «النجوم =

كان ابن خزيمة من المستفيدين والمفيدين للإمام مسلم، فروى عنه مسلم في غير «الصحيح»، واستفاد ابن خزيمة منه، ونقل عنه بعض الفوائد، ولذا عدّه ابن عساكر(۱)، والمزي(۲)، والذهبي(۱)، وابن كثير(٤)، من تلاميذه والراوين عنه.

٧ ـ محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مِهْران، أبو العبّاس التّقفي مولاهم، النّيسابوري، السَّرَّاج الإمام الحافظ، شيخ خراسان، ولد سنة ست عشرة ومئتين.

مات السراج في ربيع الآخر سنة ثلاث عشرة وثلاث مئة، رحمه الله تعالى (٥).

روى الإمام مسلم عنه شيئاً يسيراً خارج «الصحيح». ومع هذا فقد أخذ عن مسلم واستفاد منه، وعده ضمن الراويين عنه وتلاميذه،

⁼ الزاهرة»: ((7.9/7)) و «طبقات علماء الحديث»: ((7.9/7)) و «شذرات الذهب»: ((7.77/7)).

⁽١) تاريخ دمشق: (١٦/ق ٤٦٨).

⁽٢) تهذيب الكمال: (٣/ق ١٣٢٥).

⁽٣) سير أعلام النبلاء: (٥٦٢/١٢).

⁽٤) البداية والنهاية: (٢٢/١١).

⁽٥) له ترجمة في: «الجرح والتعديل»: (١٩٦/٧) و «تاريخ بغداد»: (١٩٦/٧) و «المنتظم»: (١٩٩/٦) و «طبقات علماء الحديث»: (٢٤٨/١) و «البداية والنهاية»: (٢٠٨/١) و «البداية والنهاية»: (١٠٨/١) و «السير»: (١٠٨/١١) و «شذرات الذهب»: (٢٦٨/١٤).

جماعةً، منهم: ابن عساكر (١)، والمزي (٢)، وابن عبد الهادي (7)، وابن الصلاح (3)، والنووي (6)، والذهبي (7).

وكان السرَّاج معجباً بشيخه مسلم، وكتب تخريجاً على «صحيحه»، قال الحافظ أبو عبدالله بن الأخرم: استعان بي السرَّاج في تخريجه على «صحيح مسلم»، فكنتُ أتحيّر من كثرة حديثه، وحسن أصوله، وكان إذا وجد الخبرَ عالياً، يقول: لا بُدّ أن نكتبه، فأقول: ليس من شرط صاحبنا، فيقول: فشَفَعني فيه (٧).

٨ ـ محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبدالله السَّرَخْسي، أبو
 العباس الدَّغُولي.

الإمام العلّامة، الحافظ المجوّد، شيخ خراسان.

قال الحاكم في كتاب «مزكي الأخبار»: كان أبو العباس أحد أئمة عصره بخُراسان في اللُّغة، والفقه، والرّواية. أقام بنيْسابور مستفيداً على محمد بن يحيى الذّهلي، وعبد الرحمن بن بشر وأقرانهما سنين، وكتب بالعراق والحجاز عن محمد بن إسماعيل الأحمسي وأقرانه.

⁽۱) تاریخ دمشق: (۱۹/ق ۲۹۸).

⁽٢) تهذيب الكمال: (٣/ق ١٣٢٥).

⁽٣) طبقات علماء الحديث: (٢٨٧/٢).

⁽٤) صيانة صحيح مسلم: (٦٠).

⁽٥) تهذيب الأسماء واللغات: (٩٠/٢).

⁽٦) سير أعلام النبلاء: (٦٢/١٢٥).

⁽٧) طبقات علماء الحديث: (٢/ ٤٤٩) وسير أعلام النبلاء: (٣٩٤/١٤).

حدّث عنه: أبو حاتم بن حبان، وله كتاب «الآداب»، وكتاب «فضائل الصّحابة»، وأشياء.

مات في سنة خمس وعشرين وثلاث منه، رحمه الله تعالى.

لم أر من ذكره ضمن تلاميذ مسلم إلا إشارة ذكرها الذهبي، فقال عقب قول الحاكم السابق: «قلت: روى عن. . . » وذكر جماعة منهم «ومسلم بن الحجاج».

وكان ـ رحمه الله تعالى ـ يقدر «صحيح» شيخه حقَّ قدره، قال الحاكم:

سمعتُ يحيى بن عمرو البُستي يقول: سمعتُ أبا العبَّاسِ الدُّغُولي يقول لأبي الحسين الحجَّاجي: أيش حال أبي علي الحافظ؟ وما الذي يُصنَّفُه الآن؟ قال: هوذا يَرُدُّ على مسلم بن الحجاج. فأنشأ يقول:

يُفَضَى للحُطْيَئةِ أَلْفُ بَيْتٍ كذاك الحيُّ يَخْلِبُ كلَّ مَيْتِ كذلك دِعْسِلٌ يرجو سَفَاهاً وحُمْقاً أن يَنَالَ مدَى الكُمَيْتِ إذا ما الحيُّ ناقض حَشْوَ قَبْرٍ فذالِكُمُ ابنُ زانية بزيتِ(١)

٩ محمد بن عيسى بن سَوْرة السُّلَمي الضَّرير، أبو عيسى الترمذي.

⁽١) سير أعلام النبلاء: (١٤/٥٥٩).

الإمام، الحافظ، العَلَم، البارع، مُصنّف «الجامع» و «العلل»، وغير ذلك.

ولد في حدود سنة عَشْر ومثتين.

قال ابن حبان: «كان أبو عيسى ممّن جمع، وصنَّف، وحفظ، وذاكر، وقال أبو سعد الإدريسي: «كان أبو عيسى يُضْرَبُ به المثلُ في الحفظ»، و «جامعه، قاض له بإمامته، وحفظه، وفقهه، ولكن يترخَّصُ في قبول الأحاديث، ولا يشدّد، ونَفَسُه في التّضعيف رَخُوَّه.

مات في ثالث عشر رجب، سنة تسع ٍ وسبعين ومثنين بِتِرْمِذَ رحمه الله تعالى (١).

استفاد الترمذي من الإمام مسلم كثيراً، فقد أنهى كتابه «الجامع» المشهور «في يوم الأضحى من سنة سبعين ومئتين» (٢)، وكان في ذلك الوقت قد سُبِق بـ «الصحيحين»، فجمع فوائدهما في كتابه، وأضاف من مجهوده، ما جعل لعلمه صبغته الخاصة به، التي تميّز بها عن غيره (٣).

⁽۱) له ترجمة في: «الأنساب»: (۲/ ۳۳۰ ، ۳/۰۵) و «التقبيد»: (۲/ ۹) و «وفيات الأعيان»: (3/ 8) و «تهذيب الكمال»: (3/ 8) و «المعر»: (3/ 8)

⁽٢) التقييد: (٢/٩٥) و وتهذيب التهذيب،: (٩/٥٧).

⁽٣) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: (٤٩).

ولم يكثر الترمذي الرواية عن شيخه مسلم في «جامعه»، فلم يروِ عنه إلا حديثاً واحداً، قال: (حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا أبو معاوية عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله على: «أَحْصُوا هِلَالَ شعبانَ لِرَمَضَان») (١).

وقد ذكر الترمذي ضمن تلاميذ مسلم والراويس عنه، جماعةً من أهل العلم، منهم: المزي^(۱)، والذهبي^(۱).

• ١ - محمد بن النَّضْر بن سلمة بن الجارود بن يزيد، أبو بكر الجارودي النَّيْسَابوري.

الإمام الأوحد، الحافظ، المتقن الأمجد، الفقيه الحنفي. سمع: ابن رَاهويه، وسُويد بن سعيد، وأبا كُريب، وخلقاً كثيراً. حدث عنه: ابن خزيمة، وأبو حامد بن الشَّرْقي، ويحيى بن منصور القاضى، وآخرون.

قال الحاكم: «كان شيخَ وقته حفظاً ـكمالًا ورثاسةً ـ وأبوه وأهل بيته حنفيُّون».

مات في السابع عشر من شهر ربيع الأول، سنة إحدى وتسعين ومثتين، رحمه الله تعالى (٤).

⁽١) جامع الترمذي: أبواب الصوم: باب ما جاء في إحصاء هلال شعبان للمضان: (٧١/٣) رقم (٦٨٧).

⁽٢) تهذيب الكمال: (٣/١٣٢٥).

⁽٣) سير أعلام النبلاء: (٥٦٢/١٢).

⁽٤) له ترجمة في: «الجرح والتعديل»: (١١١/٨) و «تهذيب الكمال»: (٣/ق =

عدّه من تلامیند مسلم والراویس عنه: ابن عساکر (۱)، والمزي (۲)، والذهبي (۳)، والنووي ($^{(1)}$ وقال ابن عبد الهادي:

«وقيل: كان رفيق مسلم في الرّحلة» (٥). قلت: جزم بذلك أبو عبدالله الحاكم بلديً مسلم، فهو أدرى به وبأحواله، فقال: «كان رحلته مع مسلم، يتبجّعُ بذلك، ويَعتمدُه في جميع أسبابه، إلى أن توفي مسلم» (٦)، وهذا يدل على قوّة الصّلة والعلاقة بين هذا التّلميذ وشيخه، حتى إنه كان يفخر بأنه رفيق له في الرحلة، ويتبجّع بذلك على أقرانه، وأبناء عصره، رحمهما الله تعالى.

١١ مكِي بن عُبْدان بن بكر بن مسلم بن راشد، أبو حاتم التّميمي النّيسابوري.

المحدّث، الثّقة، المتقن.

قال أبو على النيسابوري: «ثقة، مأمون، مقدّم على أقرانه من المشايخ»، مات في جمادى الآخرة، سنة خمس وعشرين وثلاث

⁼ ۱۲۸۱) و «السير»: (۱۲۸۱») و «تذكرة الحفاظ»: (۱۲۸۳) و «الجواهر المضية»: (۱۳۸۸) و «طبقات علماء الحديث»: (۲۸۹/۳) و «طبقات الحفاظ»: (۲۹۳) و «شذرات الذهب»: (۲۰۸/۲).

⁽۱) تاریخ دمشق: (۱۹/ق ۴۹۸).

⁽۲) تهذیب الکمال: (۳/ق ۱۳۲۵).

⁽٣) سير أعلام النبلاء: (٢١/١٢٥ و٢/١٣٥).

⁽٤) تهذيب الأسماء واللغات: (٢٠/٢).

⁽٥) طبقات علماء الحديث: (٢/ ٣٩٠).

⁽٦) سير أعلام النبلاء: (١٣/٥٤٧).

مئة، وصلّى عليه أبو حامد بن الشَّرْقي، وعاش بضعاً وثمانين سنة، رحمه الله تعالى(١).

عده من تلامیذ مسلم والرواة عنه ، جماعة ، منهم : ابن عساکر $(^{(1)})$ والمزي $(^{(1)})$ وابن الصلاح $(^{(2)})$ والذهبي $(^{(1)})$ ، بل إنه من تلامیذه المتمیزین «فقد لازمه ملازمة تامة ، واستفاد من شیخه ، وروی عنه معظم کتبه التي ألّفها $(^{(1)})$ ، مثل : «الجامع الصحیح $(^{(1)})$ و «الأسماء والکنی» $(^{(1)})$ ، و «الطبقات» $(^{(1)})$ و «الوحدان» $(^{(1)})$ ، و «التمییز» $(^{(1)})$ ، و «رجال عروة بن الزبیر» $(^{(1)})$ وکتاب «الإخوة

⁽۱) له ترجمة في: وتاريخ بغداد»: (۱۱۹/۱۳) و والتقييد»: (۲۰٤/۳) و والسير»: (۷۰/۱۰) و وتذكرة الحفاظ»: (۸۲۲) و وطبقات الشافعية»: (۱۸۳/۳) و والعبر»: (۲۰۰/۲) و وشذرات الذهب»: (۲۰۷/۳).

⁽۲) تاریخ دمشق: (۱۹/ق ۲۹۸).

⁽٣) تهذیب الکمال: (٣/ق ١٣٢٥).

⁽٤) تهذيب الأسماء واللغات: (٩٠/٢).

⁽٥) صيانة صحيح مسلم: (٥٩).

⁽٦) سير أعلام النبلاء: (٧١/١٢ و ٧١/١٥).

⁽٧) مقدمة والكنى والأسماء، (١٨/١) للقشقري.

⁽٨) راجع: «المعجم المفهرس»: (لوحة ٣/أ).

⁽٩) راجع: مقدمة «الكنى والأسماء»: (٢٨/١) و «فهرسة ابن خير»: (٢١٢ ـ٢١٣).

⁽١٠) راجع: مقدمة «الطبقات»: (١٠) بقلمي.

⁽١١) راجع وفهرسة ابن خير»: (٢١٢) وديباجة والوحدان».

⁽١٢) راجع: مقدمة والتمييزة: (١١١) للدكتور محمد مصطفى الأعظمي .

⁽١٣) راجع: مقدمة «رجال عروة بن الزبير»: (١١١) لسكينة الشهابي.

والأخوات» (1) ، وغيرها. ونستطيع القول بأنه عن طريق هذا التلميذ قد انتشرت مؤلّفات الإمام مسلم عدا «الصحيح» على الرغم من روايته له ، ووصلت إلينا محفوظة ، كما سمعت من مؤلّفها رحمه الله تعالى .

قال الخليلي في ترجمة (مكي): «وأخذ العلم في هذا الشأن عن البخاري ومسلم، وروى تصانيف مسلم عنه» (٢).

وقد روى ابن نقطة حديثاً وفائدتين عن بعض الرواة، من طريق مكي عن مسلم (٣).

وروى ابن أبي يعلى فائدتين حديثيتين بسنده من طريق مكي عن مسلم (١٠).

⁽١) المعجم المفهرس: (لوحة ١٩/أ).

⁽٢) الإرشاد: (٣/ ٨٢٦).

⁽٣) راجع: «التقييد»: (٢ / ٢٥٥ ـ ٢٥٦).

⁽٤) راجع (طبقات الحنابلة): (٣٣٨/١).

الفَصْلالثالث مُؤلِّفَكاتُهُ

الإمام مسلم من المكثرين في التصنيف في الحديث: رواية ودراية ، وفي علومه المختلفة ، وتنوعت مجالات البحث عند الإمام مسلم ، وشملت من فنون الحديث أبدعها ، وكلها تدل على ما كان لدى الإمام مسلم من تمكن ودراية وفهم .

وسأعمل على سَرْد مؤلّفاته أوّلاً، ثم أقوم بالتعريف بالمطبوع منها، ومنهجه فيها، مقارناً إيّاها بالكتب التي صُنّفَت في بابها، ثم أتكلّم _ إن شاء الله تعالى _ على منهجه في «صحيحه»، وسماته والجهود التي قامت حوله، وما إلى ذلك.

مُسْرد عام لمؤلّفات الإمام مسلم:

لم يصلنا من مؤلّفات مسلم إلا النّزر اليسير، وإليك قائمة تجمع ما تناثر في المراجع وكتب الأثبات والبرامج المتنوّعة، مراعياً فيها الأمور التالية:

أولا: بدأت بالمطبوع فالمفقود(١).

⁽١) ولا أعلم له كتاباً مخطوطاً لم يطبع، ولكن الأيام حبالى، ولا ندري بما تجود، والمكتبات زاخرة بآلاف المخطوطات، ولم يطلع عليها جل الباحثين، لا سيما غير المفهرسة منها.

ثانياً: رتبتُها على حروف المعجم لكل قسم.

ثالثاً: ذكرتُ الكتب المكررة، فلو ورد كتاب بأكثر من اسم في المصادر كررتُه بأرقام مختلفة، وأشرتُ إلى ما ترجح لدي في الموطن الأخير منها.

الكتب المطبوعة:

١ ـ الأسامي والكني:

كذا ذكره ابن الجوزي في «المنتظم»: (٣٢/٥) والذهبي في «السير»: (٣٢/١٢)، وغيرهما.

٢ ـ أسماء الرجال:

كذا ذكره النووي في «شرح صحيح مسلم»: (١٤/٤)، وهو الآتي برقم (٩).

٣ ـ الأسماء والكني:

كذا ذكره ابن النديم في «الفهرست»: (٢٨٦) وابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث»: (٢٨٨/٢) والذهبي في «تذكرة الحفاظ»: (٩٥٠) وابن الأبّار في «المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي»: (٢٦٨) والسيوطي في «طبقات الحفاظ»: (٢٦٨)، وغيرهم.

٤ ـ الكنى والأسماء:

كذا المثبت على طرة نسخة الظاهرية المخطوطة، وكذا ذكره الرُّعيني في «برنامج شيوخه»: (٤٤)، ونشر بهذا الاسم مرتين، الأولى عن دار الفكر، بسوريا، مصوّراً عن مخطوطة الظاهرية، سنة 1٤٠٤ هــ ١٩٨٤م، قدم له الأستاذ مطاع الطرابيشي. والثانية:

عن الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنوّرة عن المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي بها، سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، بتحقيق الدكتور عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، وحققه ونال به درجة الماجستير.

والكتب المتقدمة عدا رقم (٢) كتاب واحد، وقد اقتصرت بعض المصادر على تسميته به «الكنى» فقط، مثلما فعل السمعاني في «التحبير»: (٢٠١/٢) والنووي في «شرح مسلم»: (١٤/٤) والكتاني في «الرسالة المستطرفة»: (١٢١)، وغيرهما.

٥ ـ التمييز:

ذكره السمعاني في «التحبير»: (٢/ ٢٨٣) وابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث»: (٢/ ٢٨٨) والنووي في «تهذيب الأسماء واللغات»: (٢/ ٩١) وابن خير في «فهرسته»: (٢١٢) والذهبي في «السير»: (٢١٢) و و «تذكرة الحفاظ»: (٢/ ٩٠) والصدفي في «الوافي»: (٤/ ١٤٦) والعليمي في «المنهج الأحمد»: (١/ ٦٤) وحاجي خليفة في «كشف الظنون»: (٤/٥، ١٤٠٥)، وغيرهم كثير.

وقد وصلنا الجزء الأول منه، وهو من محفوظات المكتبة الظاهرية (۱۱)، في مجموع (۱۱/ من أب ـ ۱۰ / أ)، وقد ضاعت من المخطوطة الأصلية الورقة الأولى، وأوراق من الأخير لا نعلم قدرها، إلا أن المتبقى منه ـ فيما يبدو من نقل العلماء ـ كبير.

⁽١) انظر: وفهرس مخطوطات الظاهرية، المنتخب من مخطوطات الحديث»: (١/ ٢٢٢) للزلباني، و «تاريخ التراث العربي»: (١/ ٢٢٢) لسزكين.

وصدر ضمن مطبوعات جامعة الرياض، بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، سنة ١٣٩٥ هـ. وصدّره بمقدّمة طويلة في النقد عند المحدثين، وطبع حديثاً عن مكتبة الكوثر، بالرياض.

٦ - الجامع:

كذا سماه الفيروزآبادي فيما نقله عنه صديق حسن خان في «الحطة»: (٦٧/١٠) وابن حجر في «التهذيب»: (٦٧/١٠) وحاجي خليفة في «كشف الظنون»: (١/٥٥٥) والبغدادي في «هدية العارفين»: (٢٧/٢) والكتاني في «الرسالة المستطرفة»: (٤١) والديوبندي في «فتح الملهم»: (١/٥٠١).

وهو مطبوع، وانظر رقم (۸) و (۱۲).

٧ ـ رجال عروة بن الزّبير وجماعة من التابعين وغيرهم:

توجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب الظاهرية، في مجموع (٥٥/من ١٤٠ ـ ١٤٧)، بخط الخطيب البغدادي (١١)، وهو خط نفيس صحيح الإعجام والشكل، وقد سمع الخطيب هذه النسخة بسنده إلى مصنفها، وكتبها، ورواها أيضاً، وحواشيها حافلة بخط واحدٍ مخالفٍ لخط الأصل، فيها فوائد وزوائد.

وقد نشر هذا الكتاب _ دون تحقيق _ في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، في مجلد (٥٤) عدد (١ ـ ٢) سنة ١٩٧٩ م، وقدم له وضبط نصه الأستاذة سكينة الشهابي.

⁽١) المرجعان السابقان.

٨ ـ الصحيح:

كذا سمّاه ابن الأثير في «اللباب»: (٣٨/٣) والنووي في «تهذيب الأسماء واللغات»: (٨٩/٨) و «شرح صحيح مسلم»: (١٠/١) وابن خلّكان في «وفيات الأعيان»: (١٩٥/٥) والذهبي في «السير»: (١٩/٥٥، ٥٦٦، ٥٧١) وابن كثير في «البداية والنهاية»: (٣٣/١١) واليافعي في «مرآة الجنان»: (٢١/٢٧) وابن العماد في «شذرات الذهب»: (١/٤٤١) والكتاب مشهور جداً بهذا الاسم في المشارق والمغارب، بين الخاصة فضلاً عن العامة، حتى قال السمعاني: «المشهور كتابه «الصحيح» في الشرق والغرب» وهذا هو المثبت على طبعاته. ومخطوطاته مبثوثة في خزائن المخطوطات والمكتبات في العالم، وهو مطبوع عدة طبعات، وله شروح كثيرة جداً، وهو المتقدم برقم (٥) والآتي برقم (١٢)، وسيأتي الكلام عليه.

٩ _ الطبقات:

هذا هو العنوان المثبت على بعض نسخه الخطية، وكذا سماه ابن النديم في «الفهرست»: (٢٨٦) والخطيب في «الموضح»: (١٤٨/) وابن خير في «الفهرسة»: (٢٢٥) وعياض في «الغنية»: (٤٠٠) والرّعيني في «برنامجه»: (٤٤) والنووي في «شرح صحيح مسلم»: (٧٦/٢) والذهبي في «السير»: (٧٦/٢) و «تذكرة الحفاظ»: (٥٩٠) وقد حققته وتمت طباعته بدار الهجرة بالدمام.

١٠ ـ طبقات التابعين:

كذا ذكره ابن الصلاح في «الصيانة»: (٦١) والنووي في «التهذيب»: (٩١/٢) و «شرح صحيح مسلم»: (١٠/١) وابن

الجوزي في «المنتظم»: (٣٢/٥) والنّيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور»: (لوحة ١٧/١).

١١ ـ طبقات الرواة:

كذا ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون»: (١٠٩٩/٢) والبغدادي في «هدية العارفين»: (٤٣١/٢)، وكذا جاء اسمه على طرة بعض نسخه الخطية.

والكتب الثلاثة المتقدمة، مع الكتاب المتقدم برقم (٢) كتاب واحد، وإن كانت التسميات مختلفة، ولعل العنوانين الأخيرين يوحيان بمضمون يختلف عما في مادة الكتاب.

١٢ ـ المُسْنَد الصَّحيح:

كذا سمّاه الإمام مسلم ـ خارج «صحيحه» ـ فقال ـ كما نقله عنه الخطيب في «تاريخ بغداد»: (١٠١/١٣) وابن خلكان في «وفيات الأعيان»: (٥/ ١٩٤) والتجيبي في «برنامجه»: (٩٣) وابن العماد في «الشذرات»: (١/٤٤/) ـ ما نصُّهُ:

وصنَّفتُ هذا المسند الصحيح من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة».

وربما اختصر الإمام مسلم الاسم السابق مكتفياً بالمقطع الأول منه، فقال _كما نقله عنه جماعة (١)_: «ما وضعتُ شيئاً في هذا

⁽۱) منهم: ابن الصلاح في دالصيانة»: (۹۸) والـذهبي في دالسيـر»: (۱۷) منهم). و دالتذكرة»: (۹۰)، وغيرهما.

«المسند» إلا بحجّة» وقال: «عرضت كتابي هذا «المسند» على أبي زرعة»(١) وقال أيضاً: «لو أنّ أهل الحديث يكتبون الحديث مئتي سنة فمدارهم على هذا «المسند»(٢).

ووردت هذه التسمية بتمامها في: «طبقات الحنابلة»: (۲۷۷) و «ثبت البلوي»: (۲۳۷) و «ثبت البلوي»: (۲۲۷، ۲۰۲) و «المنتظم»: (۲۱۸، ۲۰۲) و «المنتظم»: (۳۲۸) و «المنتصر من أخبار البشر»: (۲۱/۱) و «المنهج الأحمد»: (۲۱/۱) و «تذكرة الحفاظ»: (۲/۱۰)، وفي الأخير نقل عن الحاكم أنه سمّاه بهذا الاسم أيضاً، قلت: ووجدت تسميته له بذلك في «المستدرك»: (۱۹/۱).

وربما زاد بعضهم على هذه التسمية بعض الزيادات، مثل ما وقع للقاضي عياض في «الغنية»: (٣٥) وابن خير في «الفهرست»: (٩٨)، فإنهما زادا عليها: «المختصر من السنن»!؛ وزاد التجيبي في «برنامجه»: (٨٣) على هذه الزيادة أيضاً، فقال: «المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العَدْل عن العدل إلى رسول الله ﷺ!!

ووقع اسمه في «فهرس ابن عطية»: (٦٧) و «إثارة الفوائد المجموعة»: (ورقة ١٨/ب) للعلائي هكذا: «المُسْنَد الصحيح بنَقْل العدل عن العَدْل عن رسول الله ﷺ!!

والراجح من هذه التسميات: «المسند الصحيح» كما سمّاه به

⁽١) انظر: «فهرسة ابن خير»: (١٠٢) و «الصيانة»: (٦٨)، وغيرها.

⁽٢) انظر: «فهرسة ابن خير»: (١٠٢).

صاحبُهُ، وأراد من زاد «بنقل العدل عن العدل...» تفسير المسند بالمعنى العام الذي هو رواية الحديث بإسناده.

ولكون الكتاب اشتهر بـ «صحيح مسلم» وهو ما أثبت على غلاف مطبوعاته فاستحسن إنْ طبع الكتاب في المستقبل أن يجمع بين هذه التسمية، والتسمية المتقدمة برقم (٨)، فيكتب مشلا «المسند الصحيح» وتحته «المشهور بـ «صحيح مسلم»، فيجمع بين المشهور وأصالة التسمية.

والكتاب هذا هو عين المتقدم برقمي (٦) و (٨)، وهو أعظم مؤلفات الإمام مسلم، وله منهج فريد دقيق فيه.

١٣ - المنفردات والوحدان:

طبع بهذا الاسم في (حيدر آباد) بالهند، سنة (١٣٢٥ هـ)، وفي (أكرا) بالهند أيضاً، سنة (١٣٢٣ هـ)، وكلاهما طبعة حجر.

وذكره هكذا سزكين في «تاريخ التراث»: (۲۲۲/۱)، وأشار إلى وجود نسختين منه:

الأولى: في بانكيبور بالهند، برقم (٦٩١)، في ستٍ وعشرين ورقة.

والأخيرة: في السعيدية، بحيدر آباد، برقم (حديث ٣٥٢/ من ٦٦ ب ـ ٧٩ ب).

ولم يشر سزكين ما هو المثبت على طرة هاتين المخطوطتين؟! ويغلب على الظّنّ أن العنوان المثبت عليها ليس كذلك، وإنما تابع الكتاب المطبوع لمطابقة محتواها محتواه، ولم أر من ذكره من المترجمين بهذا الاسم إلا العراقي في «التبصرة والتذكرة»: (١٠٤/٣) وإبراهيم اللقاني في «البهجة السنية في حل الإشارات السنية»: (ل ٢٩/ب)، وإنما ذكروه باسم آخر، هو:

١٤ ـ مَنْ ليس له إلا راوٍ واحد:

هكذا ذكره الذهبي في «السير»: (٧٩/١٢) و «تذكرة الحفاظ»: (٥٩) وابن الصلاح في «الصيانة»: (٦١) وابن خير في «الفهرست»: (٢١٢) والنووي في «تهذيب الأسماء واللغات»: (٢١/١) و «شرح صحيح مسلم»: (١٠/١) والعليمي في «المنهج الأحمد»: (٢١/١).

واختلف الباحثون: هل الكتابان السابقان، والكتاب الآتي كتاب واحد أم كتب ثلاثة؟

١٥ - الوحدان:

فإن كانت الأرقام (١٣) و (١٤) و (١٥) كتب ثلاثة، فَلْيُنْقَلْ الكتابان الأخيران إلى قائمة الكتب المخطوطة!! ولكني أستبعد ذلك، وأرى أنها كتاب واحد، وإنْ فَصَلَ بينها بعض الأقدمين؛ وأدلتي على ذلك كثيرة، منها:

أُولاً: إن الكتاب طبع يحمل اسماً لم يذكره أحد ممن ترجم لمسلم به!.

ثانياً: جاء في ديباجة الكتاب (ص ٢) ما نصه:

«تسمية من روى عنه رجل أو امرأة حفظ أو حفظت عن

رسول الله على شيئاً من قول أو فعل، ولا يروي عن كل واحد منهم إلا واحد من مشهور التابعين لا ثاني معه في الرواية عنه في ما حفظ».

فموضوع هذه الديباجة، يصلح أن يطلق عليها: «الوحدان» و «من ليس له إلا راوٍ واحد» و «المنفردات والوحدان».

ثالثاً: ذكر هذا الكتاب جماعة، وسمّوه بغير هذه الأسماء، فورد مشلاً عند ابن الجوزي في «المنتظم»: (٣٢/٥) وخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور»: (١٧/١) هكذا: «ذكر من ليس له إلا راو واحد من رواة الحديث».

فلا يصح لأحدٍ أن يعد هذا، غير الكتاب الوارد برقم (١٤)، فكذلك سائر التسميات فهي لكتاب واحد اختلف الناس في تسميته!

فقد ورد أيضاً بعنوان: «الأفراد» كما عند ابن الجوزي في «المنتظم»: (٣٢/٥) وابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث»: (٢٨٨/٢) وخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور»: (١٤١/١) والذهبي في «السير»: (١٤١/١٧) و «تذكرة الحفاظ»: (٢٠/١٥) والصفدي في «الوافي»: (١٤٦/٢٤) والبغدادي في «هدية العارفين»: (٢١/٢٤)، وورد أيضاً عند ابن النديم في «الفهرست»: (٢٨٦) بعنوان «المفرد»! وبعنوان «الأوحاد»! أيضاً. على أنهما كتابان!!

رابعاً: ويقطع هذا الاختلاف بوجه نهائي، ما ورد عند ابن خير في «فهرسته» (ص ٢١٢): «وكتاب الأفراد في ذكر جماعة من

الصحابة والتابعين ـ رضي الله عنهم ـ ليس لهم إلا راوٍ واحد من الثقات».

فالإشكال إذن يكمن فيمن ذكر الكتاب بموضوعه أو اختصره، فلو أنه بسط الموضوع، أو حدد الاسم العلمي للكتاب الذي أطلقه عليه مصنّفُهُ لما وقع هذا الاختلاف.

ومن كلام ابن خير السابق، يُعلمُ بُعد كلام الأستاذ محمد عبد الرحمن الأحمد في التعريف بكتاب «الأفراد»، فإنه قال:

«قلت: لعل هذا الكتاب في الأسماء والكنى المفردة، كأوسط وعجيان، وأبو العشراء، وأبو المدلّة، أو في الأفراد من الأحاديث التي تقترن بالغرائب»(١)!!

خامساً: ومن نظر بإنعام نظر في نقل العلماء عن هذا الكتاب، يجد أنهم سمّوه ببعض الأسماء السابقة، فمثلاً في «تهذيب التهذيب»: (٢٥٥/١) في ترجمة (إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي) ما نصه: «وقال مسلم في «الوحدان» تفرد عن جماعة، وسردهم».

قلت: وهو في كتاب «المنفردات والوحدان»: (ص ١٥).

وفي «التهذيب» أيضاً: (٣٠١/٥) في ترجمة (عبدالله بن عَمِيرة الكوفي) ما نصه: «قال مسلم في «الوحدان» تفرد سِمَاك بالرواية عنه».

قلت: وهو في كتاب «المنفردات والوحدان»: (ص ١٤).

⁽١) الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه (ص ٧١).

سادساً: وأخيراً، رجح بعض العلماء ما ذكرتُه، فقال الدكتور محمد مصطفى الأعظمي: «فيا ترى هل هذه ثلاثة كتب: كتاب الوحدان، وكتاب الأفراد، وكتاب من ليس له إلا راو واحد، أو هما كتابان، أو هو كتاب واحد اختلف الناس في تسميته، والأخير هو الأرجح عندي»(١).

الكتب المفقودة

١ ـ الإخوة والأخوات:

ذكره المالكي في «تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق»: (ص ١٠٤) رقم (٢٥٩)، ونسبه له حاجي خليفة في «كشف الظنون»: (١٣٨٧/٢) باسم: «كتاب الإخوة» ورتبه العشّ في علوم الأدب، وليس كذلك، بل هذا نوع من أنواع الحديث.

٢ ـ أفراد الشاميين:

ذكره الذهبي في «السير»: (۲۷۹/۲) و «التذكرة»: (۹۰/۲) والصفدي في «هدية والصفدي في «الوافي»: (۱٤٦/۲٤) والبغدادي في «هدية العارفين»: (۲/۳۷) وابن الجوزي في «المنتظم»: (۳۲/۵) وزاد عليه «من الحديث» وخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور»: (ل ۱۷/۱) وزاد عليه، فوقع عنده هكذا:

«أفراد الشاميين من الحديث عن رسول الله ﷺ».

⁽١) مقدمة كتاب «التمييز»: (ص ١٠٩ ـ ١١٠)؛ ويؤيد ما ذهبتُ إليه أن الإمام النووي ذكر في «الإرشاد»: (٦٤٣/٢) في النوع السابع والأربعين: معرفة من لم يرو عنه إلا واحد، وقال: «ولمسلم فيه كتاب» ولم يُسمّه.

٣ _ الأقران:

ذكره ابن الجوزي في «المنتظم»: (٣٢/٥) والخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور»: (١٧/أ) والذهبي في «السير»: (١٢/٢٥) و «تذكرة الحفاظ»: (٢/٠٥) والصفدي في «الموافي»: (١٤٦/٢٤) والبغدادي في «هدية العارفين»: (٢١/٢٤).

٤ ـ انتخاب مسلم على أبي أحمد الفرّاء(١):
 ذكره ابن حجر في «فهرس مروياته»: (١١٣/أ).

٥ ـ الانتفاع بأهب السباع:

هكذا سمّاه ابن الجوزي في «المنتظم»: (٣٢/٥) وخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور»: (١٧/أ) والذهبي في «السير»: (١٩/١٢) و «تذكرة الحفاظ»: (٢/٩٥) والصفدي في «السوافي»: (١٤٦/٢٤) وحاجي خليفة في «كشف الطنون»: (١٧٥/١)، وأعاده في موطن آخر: (٢/١٣٩) وسماه: «الانتفاع بجلود السباع»، وكذا ذكره ابن حجر في «التهذيب»: (١٢/١٠) والكتاني في «الرسالة المستطرفة»: (٢٤) والبغدادي في «هدية العارفين»: (٢١/١٠).

٦ ـ أولاد الصّحابة:

ذكره الذهبي في «السير»: (٧٩/١٢) و «تذكرة الحفاظ»:

⁽١) أبو أحمد الفراء هو محمد بن عبد الـوهاب بن حبيب العبـدي الحافظ النيسابوري (ت ٢٧٢ هـ)، روى عنه مسلم في غير «صحيحه»، له ترجمة في: «التهذيب»: (٣١٩/٩) ومعنى الانتخاب: الانتقاء والاختيار.

(٩٠/٢) والصفدي في «الوافي»: (١٤٦/٢٤) البغدادي في «هدية العارفين»: (٢١/٢٤).

وذكره ابن الجوزي في «المنتظم»: (٣٢/٥) والخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور»: (١٧/أ) وزادا «ومن بعدهم من المحدّثين».

٧ ـ أوهام المحدّثين:

ذكره النووي في «تهذيب الأسماء واللغات»: (٩١/٢) و «شرح صحيح مسلم»: (١٠/١) والذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (٥٧٩/١٧) و «تذكرة الحفاظ»: (٩١/٣) وابن الجوزي في «الصيانة»: (٥١/٣) وابن الصلاح في «الصيانة»: (٥١/٥) والعليمي في «المنهج الأحمد»: (١/١٢) والصفدي في «الوافي»: (١٤٦/٢٤) وحاجي خليفة في «كشف الظنون»: (٢٠/١٤) والبغدادي في «هدية العارفين»: (٢١/٢٤).

وأضاف بعض المذكورين كلمة «ذكر» في أوّله.

٨ _ التاريخ:

ذكره ابن النديم في «الفهرست»: (٢٨٦) والبغدادي في «هدية العارفين»: (٢ / ٤٣١).

٩ ـ تفضيل السنن:

ذكره له ابن الجوزي في «المنتظم»: (٣٢/٥) هكذا: «تفضيل سنن»!! ووقع عند الخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور»: (١٧/أ) هكذا: «تفضيل السنيين»!! والصواب حذف ياء ما بين النونين، وإبقاء أُخرى، بدليل ما نقله الحسيني في «مجمع

الأخبار»: (٢٣٦/ب) عن الحاكم أنه عزي له كتاب «تفضيل الحديث عن رسول الله ﷺ».

١٠ ـ الجامع الكبير على الأبواب:

قال أبو عبدالله الحاكم _ فيما نقله عنه الذهبي _: «رأيتُ بعضَهُ بخطّه».

وكذا سماه ابن الجوزي في «المنتظم»: (٣٧/٥) وابن الصّلاح في «الصّيانة»: (٦١) والنووي في «تهذيب الأسماء واللغات»: (٩١/٢) و «شرح صحيح مسلم»: (١٠/١) والخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور»: (١٠/١) والعليمي في «المنهج الأحمد»: (٢٢١/١).

وسمّاه الذهبي في «السير»: (٥٧٩/١٢) و «تذكرة الحفاظ»: (٥٩٠/٢) والصفدي في «الوافي»: (١٤٦/٢٤) والبغدادي في «هدية العارفين»: (٢٩/٢٤) هكذا: «الجامع على الأبواب» بإسقاط كلمة «الكبير».

١١ ـ ذكر أولاد الحسين:

ذكره له الخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور»: (١٧/أ)، وأخشى أن يكون قسماً من الكتاب المتقدم برقم (٦).

١٢ ـ رواة الاعتبار:

ذكره له السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ»: (٥٨٩) والديوبندي في «فتح الملهم»: (١٠٠/١) وعرفه بقوله: «ولمسلم في الجرح والتعديل كتاب مستقل، سماه «رواة الاعتبار»، وموضوعه ظاهر من اسمه»، وتابعهما الدكتور أكرم العمري في «بحوث في تاريخ

السنة»: (١٠٦) فوضعه تحت عنوان «مؤلفون جمعوا بين الثقات والضعفاء».

وهنالك نقول مبثوثة في كتب التراجم منه، سنعمل ـ إن شاء الله تعالى ـ على جمعها في كتاب، وضمها إلى كلام الإمام مسلم المبثوث في كتبه المطبوعة، تحت عنوان «معلمة الإمام مسلم في الرجال والرواة»، يسر الله لنا ذلك.

هذا، وقد شكك الأستاذ مُطَاع الطرابيشي في صحة نسبة هذا الكتاب إلى الإمام مسلم، فقال:

«والظاهر أنَّ السَّخاويَّ قد وهم! بدليل اضطرابه في النسبة، قال: «ولمسلم «رواة الاعتبار»، وللنسائي «التمييز»، فجعل «التمييز» للنسائي، مع أنه لمسلم لا غير»(١).

قلت: لم يضطرب السخاوي، فقد نسب كلّ كتاب لصاحبه، نعم، للإمام مسلم كتاب «التمييز» كما قدمنا، ولكن للنسائي أيضاً كتاب يحمل العنوان نفسه، نقل منه جماعة، منهم: ابن حجر في «تهذيب التهذيب»: في مواضع عدة، منها: (٢٩٠/١، ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٨، ٣٠٦) وفي «لسان الميزان» في مواضع، منها (٣٦٤/٣) والسخاوي في «فتح المغيث» أيضاً: مواضع، منها (٣٦٤/٣) والسخاوي في «فتح المغيث» أيضاً:

١٣ - سؤالاته أحمد بن حنبل:

هكذا ذكره ابن الجوزي في «المنتظم»: (٣٢/٥) والذهبي في

⁽١) مقدمة كتاب «الكنى والأسماء»: (ص ٢٥).

«تذكرة الحفاظ»: (۲/ ۰۹۰) و «السير»: (۱۲/ ۵۷۹) والصفدي في «الوافي»: (۱٤٦/ ۲٤).

وذكره البغدادي في «هدية العارفين»: (٣١/٢) هكذا: «السؤالات عن أحمد بن حنبل» والخليفة في «مختصر نيسابور»: (١٧/أ) هكذا: «بسؤالات أحمد بن حنبل».

ولعل المذكور في «طبقات الحنابلة»: (٣٣٨/١) لابن أبي يعلى منه، فإن فيه سؤالًا موجهاً من مسلم لأحمد حول «سيار أبو الحكم» و «سيار أبو حمزة».

14 _ العلل:

ذكره ابن الجوزي في «المنتظم»: (٣٢/٥) وابن الصلاح في «الصيانة»: (٢٦) وابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث»: (٢٨٨/٢) والنووي في «شرح صحيح مسلم»: (١٠/١) و «تهذيب الأسماء واللغات»: (٩١/٢) والعليمي في «المنهج الأحمد»: (٢٢١/١) والخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور»: (٢٢١/١) والذهبي في «تذكرة الحفاظ»: (٢٠/٢٥) و «السير»: (١٤١/١) والكتاني في «الرسالة المستطرفة»: (١٤٧) والبغدادي في «هدية العارفين»: (٢١/٢٤).

وذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون»: (١١٦٠/٢) فسمّاه: «علل الحديث».

١٥ ـ كتاب عمرو بن شعيب:

كذا ذكره الصفدي في «الوافي»: (١٤٦/٢٤) والذهبي في

«السير»: (٧٩/١٢) و «تذكرة الحفاظ»: (٧٩/١٢)، وزاد في الموطن الأخير: «حديث» بعد كلمة (كتاب)، وزاد ابن الجوزي في «المنتظم»: (٣٢/٥) والخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ النيسابور»: (١٩/١) على المذكور: «يذكر فيه من لم يحتج بحديثه، وما أخطأ فيه». وذكره ابن حجر في «فهرست مروياته»: (١١٤/ب) بعنوان «جزء فيه ما استنكر أهل العلم من حديث عمرو بن شعيب، لمسلم بن الحجاج».

وسماه المالكي في «تسمية ما ورد بـ الخطيب البغـدادي دمشق»: (١١٠): «كتاب مسلم في عمرو بن شعيب».

وله ذكر في «هدية العارفين»: (٤٣١/٢) أيضاً.

١٦ ـ المخضرمون:

نقله الحاكم في «معرفة علوم الحديث»: (٤٤ ـ ٤٥) فقال:

«قرأتُ بخطِّ الإمام مسلم بن الحجاج _ رحمه الله _ ذكر من أدرك الجاهلية، ولم يلْقَ النبي ﷺ ولكنه صحب الصحابة بعد النبي ﷺ، منهم: . . . وسرد أسماءهم، ثم قال:

«فبلغ عدد من ذكرهم مسلم ـ رحمه الله ـ من المخضرمين عشرين رجلًا، ونقل بعضهم ابن الصلاح في «علومه»: (٢٧٣ ـ ٢٧٣)، وتممهم إلى العشرين العراقي في «التقييد والإيضاح»: (٢٨١ ـ ٢٨٨). والبُلقيني في «محاسن الاصطلاح»: (٢٥١) وسبط ابن العجمي في «تذكرة الطالب المعلَّم فيمن يقال إنه مخضرم».

وذكره له ابن الجوزي في «المنتظم»: (٣٢/٥) وابن الصلاح في «الصيانة»: (٦١) والخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ

نيسابور»: (١٠/١) والنووي في «شرح صحيح مسلم»: (١٠/١) و «تهذيب الأسماء واللغات»: (٢١/٢) والذهبي في «السير»: (٢١/١٥) و «التذكرة»: (٢/١٥) والعليمي في «المنهج الأحمد»: (٢١/١٢) والصفدي في «الوافي»: (٢٢/٢٤) وابن حجر في «التهذيب»: (٢٩١/٤) والبغدادي في «هدية العارفين»: (٢٩١/٤).

١٧ ـ مسند حديث مالك:

ذكره ابن حجر في «التهذيب»: (١٢٧/١٠) فقال: «و «مسند حديث مالك»؛ وذكره الحاكم في «المستدرك» في كتاب الجنائز استطراداً».

قلت: ونصّ عبارة الحاكم في «المستدرك»: (٣٥٢/١) ما يلي:

«وعندي حديث مالك» جمع مسلم بن الحجاج، بدأ بهذا الحديث من شيوخ مالك» فدل هذا على أنه المذكور عند ابن الجوزي في «المنتظم»: (٣٢/٥) وابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث»: (٢٨٩/٢) والذهبي في «السير»: (٢٨٩/٢٥) و «التذكرة»: (٢/٩٥) والخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور»: (٢١/١) والصفدي في «الوافي»: (٢٤/٢٤) والبغدادي في «هدية العارفين»: (٢/١٤) والسيوطي في «طبقات الحفاظ»: في «هدية العارفين»: (٢/١٣٤) والسيوطي في «طبقات الحفاظ»:

١٨ - المسند الكبير على الرجال:

قال الحاكم _ فيما نقله عنه ابن عبد الهادي الذهبي _: «وما أرى أنه سمعه منه أحد» وقال نحوه ابن الجوزي في «المنتظم»:

(٣٢/٥)، وقال ابن حجر في «التهذيب»: (١٢٧/١٠): «وقيل إنه صنف مسنداً كبيراً على الصحابة لم يتم» وفي الحاشية: «لم يُشْرَى».

وذكره النووي في «تهذيب الأسماء واللغات»: (٩١/٢) و «شرح صحيح مسلم»: (١٠/١) والعليمي في «المنهج الأحمد»: (١/١١) بعنوان: «المسند الكبير على أسماء الرجال».

وسمًاه كما ذكرناه: ابن الصلاح في «الصيانة»: (٦١) وابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث»: (٢٨٨/٢) والذهبي في «السير»: (٢٧٩/١٢) و «التذكرة»: (٢٠/١٢) والصفدي في «الوافي»: (٢٤٦/٢٤) والبغدادي في «هدية العارفين»: (٢٤١/٢٤) والكتاني في «الرسالة المستطرفة»: (٦١).

١٩ ـ مشايخ الثوري:

ذكره ابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث»: (۲۸۹/۲) وابن والذهبي في «السير»: (۷۹/۱۲) و «التذكرة»: (۲،۹۰/) وابن الجوزي في «المنتظم»: (۳۲/۵) والخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور»: (۱۲/۱۷) والصفدي في «الوافي»: (۱٤٦/۲٤) والبغدادي في «هدية العارفين»: (۲/۱۲).

ونقل منه إبن حجر في «التهذيب»: (١٥/٢) فقال: «وقال مسلم بن الحجاج في «شيوخ الثوري»: ثابت بن هرمز، ويقال: هريمز».

۲۰ ـ مشايخ شعبة:

ذكره الذهبي في «السير»: (٧٩/١٢) و «التذكرة»:

(٧/٠/٥) وابن الجوزي في «المنتظم»: (٣٢/٥) والصفدي في «السوافي»: (١٤٦/٢٤) والبغدادي في «هدية العارفين»: (٤٣١/٢).

٢١ ـ مشايخ مالك:

ذكره ابن الجوزي وابن عبد الهادي والذهبي والخليفة النيسابوري والصفدي والبغدادي والسيوطي، كما قدمناه برقم (۱۷).

وقد جعل ابن خير الكتب الثلاثة السابقة (رقم ١٩، ٢٠، ٢١) كتاباً واحداً سماه في «فهرسه»: (٢١٣): «كتاب تسمية شيوخ مالك وسفيان وشعبة»، وبين أنه يرويه عن طريق محمد بن أحمد بن زهير الطوسي، فهل وقعت له هذه الكتاب بإسناد واحد، فجمع بينها، فظهر كأنها عنده كتاب واحد؟ وتابعه على ذلك المالكي في «تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق»: (١١٠)، فقال: «معرفة شيوخ مالك والشوري وشعبة»، وتابعهما الزّركلي في «الأعلام»:

والذي يظهر أنها كتب ثلاثة؛ قال الأستاذ محمد عبد الرحمن الأحمد:

«والذي أراه أنها ثلاثة كتب مستقلة، لأن الحاكم ذكرها هكذا، وهو قريب عهد من الإمام مسلم، وعن الحاكم أخذ الخليفة النيسابوري والذهبي، ولعل الذهبي أخذ من «تاريخ نيسابور» كما فعل الخليفة النيسابوري، فقد اختصر الذهبي «تاريخ نيسابور»، وهو على كل حال نقل كل المصنفات التي ذكرها عن الحاكم،

وذكرها مستقلّة ابن الجوزي، وهو متقدّم أيضاً».

٢٢ ـ معرفة رواة الأخبار:

هكذا ذكره ابن حجر في «فهرس مروياته»: (١٢٤/أ)، وأورده ابن الجوزي في «المنتظم»: (٣٢/٥) مختصراً هكذا: «كتاب معرفة» ولعل سقطاً وقع فيه وورد عند الحسيني في «مجمع الأخيار»: (٢٣٦/ب) مختصراً أيضاً ولكن بالتعريف، ففيه «كتاب المعرفة».

٢٣ ـ كتاب المعمر:

هكذا ذكره الخليفة النيسابوري في «مختصر تاريخ نيسابور»: (١٧/أ) وزاد: «في ذكر ما أخطأ فيه معمر».

وسماه المالكي في «تسمية ما ورد بـه الخطيب البغـدادي دمشق»: (ص ١١٠) رقم (٤١٨): «كتاب مسلم بن الحجاج في معمر».

هذه هي كتب الإمام مسلم (١) التي استطعتُ أن أجمعها، وهي ذات قيمة علمية غالية، ولذا توافرت وتداعت هِمَمُ العلماءِ قديماً من الاستفادة منها، والنقل عنها، والأمثلة على هذا أكثر من أن تحصر، وأشهر من أن ترصد.

⁽۱) والعجب من الشيخ عبد السلام المباركفوري فإنه قال في دسيرة الإمام البخاري» (٣٩٣ ـ ٣٩٤) عند ترجمته لمسلم ـ ضمن تلاميذ البخاري ـ سرد أسماء كثير من كتبه، وقال: «كل هذه في مؤلفات الإمام مسلم المشهورة، وأكثرها مطبوعة معروفة»!!

البابالنانية

التَّعْ رُفِيُ بِصَحِيْح مُِسُلِمِ وَٱلْجُهُوْدُ ٱلِتِيْ قَامَتُ حَوْلَ مُ



الفَصّ لالأوّل

مُقَدِّمةُ صَجِيْحِ مِسْلِم

تمهيد:

الأثر الهام من تراث الإمام مسلم هو «صحيحه»، الذي عرفه كل فرد من أفراد المسلمين، وطبقت شهرته الآفاق، وسار ذكره في الأمصار، حتى كانوا يعرفون الإمام مسلماً به، فيقولون بعد ذكر اسمه: «صاحب الصحيح»(۱)، ولم تظهر مكانة الإمام مسلم الحقيقية إلا بعد تأليفه له، فبه عُرِفَ واشتُهِر، «وأبقى له به ذكراً جميلاً وثناءً حسناً إلى يوم الدين»(۱)

مقدمة صحيح مسلم

موضوعاتها:

لقد كتب الإمام مسلم مقدمة لمؤلّفه المبارك «الصحيح»، وقد ذكر في هذه المقدمة سبب تأليف كتابه، وتعرّض لكثير من الفوائد والأصول المتعلّقة بالرواية، كتقسيم الرواة، وبيان توضيح مراتبهم المختلفة (وهي دقيقة جداً)، فإنْ كان هناك جرح صحيح في الراوي. فينبغي أن يذكر بدون تردد، وهو أمر جائز ومشروع، والإسناد من الدين، فيجب أن تؤخذ بكل شدّة في الرواية، والمنع من قبول الرواية بلا تحقيق، ووجوب الاحتياط في قبول رواية

⁽۱) انظر: «الإرشاد»: (۸۲۰/۳) و «وفيات الأعيان»: (۱۹٤/۵) و «البداية والنهاية»: (۳۳/۱۱). و «تاريخ دمشق»: (۲۱/ق ٤٦٨). وغيرها كثير.

⁽٢) شرح النووي على صحيح مسلم: (١٠/١).

الضعفاء، وتقبل العنعنة بشرط المعاصرة بين الراوي والمروي عنه، ولا يشترط ثبوت اللقاء، والكلام في الرواية بالمعنى.

كل هذه القواعد والأصول تعرّض لها الإمام مسلم، وبيّنها بالتفصيل مقروناً بالأدلّة والحجج، ورد على بعض تلك القواعد التي كان يخالفها.

أسلوبه فيها وشروحها:

لما كانت القواعد المذكورة التي بحثها مسلم في مقدمة الصحيحه ـ من الأهمية بمكان، وفي نفس الوقت كانت عبارة هذه المقدمة غامضة صعبة الفهم، وقد عرف بإغلاقه، وذلك لأن الإمام قد ذكر هذه القواعد بدون تكلّف على طريقة المتقدّمين، بدون تهذيب وتحرير، فعبّر عن أفكاره (بطريقة عفوية)، فلم يبال بتكرار الجمل، ولا الإيجاز المخل، وأحياناً بذكر المبتدأ، ثم يأتي بجملة معترضة طويلة، ثم يذكر الخبر، وأحياناً يقدّم ويؤخّر الصلات والمتعلّقات، والمختصر أنه عبر عن أفكاره بدون تحبير ولا تنسيق، ونظراً إلى هذا الإغلاق والمسائل الأصولية المهمة اعتنى أهل العلم على مر العصور بشرح هذه المقدمة، فقام بشرحها كثير من العلماء، مثل:

١ ـ محمد بن أحمد التجيبي (المتوفى سنة ٧٩٥هـ) لـه
 «الإيجاز والبيان لشرح خطبة مسند مسلم» (١).

له عمد بن محمد القسطلاني (المتوفى سنة ٩٢٣ هـ) له «شرح خطبة مسلم» $^{(7)}$.

⁽١) راجع (فهرسة ابن خير الاشبيلي»: (١٩٦، ٢١٦).

⁽٢) راجع وتاريخ التراث العربي،: (/٢٧١).

٣ محمد بن يحيى بن أبي بكر بن خلف المراكشي، المعروف
 بـ «ابن المواق» (ت ٤٦٢ هـ) له «شرح مقدمة صحيح مسلم» (١٠).

\$ _ عبدالله الغازيفوري، له «البحر الموّاج».

ابو الطیب محمد شمس الحق العظیم آبادی، له شرح طویل علیها.

قال عبد السلام المباركفوري: «وكان شيخنا المحترم أستاذ الأساتذة العلامة الحافظ عبدالله الغازيفوري قد كتب شرحاً طويلاً، ومفيداً جداً لهذه المقدمة، وسماه «البحر المواج»، وهناك شرح آخر للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، وهو طويل جداً أيضاً، وما زالت نظرات المشتاقين تحن وترنوا إلى هذين الشرحين، حقق الله أماني هؤلاء المشتاقين، وعجل طبع هذين الشرحين، ونشرهما. وهناك ستة شروح أخرى بهذه المقدمة في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة» (٢).

وممن شرحها:

٦ ولي الله الفرخ آبادي، له «المطر الثجاج على صحيح مسلم بن الحجاج»، إلا أنه بالفارسية، مخطوط في مكتبة كلكتة (٣).

⁽۱) التكملة: (۲۰٤) والأعلام: (۳/ ۱٤۱) للمراكشي، والذيل والتكملة (۱) التكملة (السفر ۸، ص ۲۷۳) ومقالة «الشروح المغربية على صحيح مسلم» لعمر الجيدي (۱۲۰).

⁽٢) سيرة الإمام البخاري: (٣٩٥).

⁽٣) الحطة: (٢٠٦).

أهميتها:

تعتبر مقدمة «صحيح مسلم» من أوائل المقدمات العلمية المنهجية، بل هي جديرة أن تكون النموذج المنهجي العالمي في علم المقدمات، وهذه الميزة لمسلم ينفرد بها دون البخاري (١) ، بل ينفرد بها عن سائر كتب الحديث التي سبقته، وهذا يدلنا على أن مناهج المصنفين المسلمين امتازت منذ فجر التأليف العلمي بالعناية بالمقدمات، وقد سبقوا في ذلك المنهاج الأوروبي الحديث الدّعى في هذا الضرب من التصنيف.

ويمكن أن نقسم مقدمات كتب سلفنا في رواية الحديث النبوي إلى نوعين رئيسيين:

الأول: مقدمات علمية صرفة، من تأليف وتصنيف صاحب الكتاب، كما فعل الإمام مسلم في «مقدمة صحيحه»، التي تكلم فيها على بعض المسائل الحديثية رواية ودراية، وتعتبر مقدمته أول مقدمة من هذا النّوع في المصنّفات الحديثية (٢).

والآخر: مقدمات الرواية، ليس للمصنّف فيها كلمة واحدة، إلا الرواية والجمع، شأنها شأن بقية الكتاب، ولكنها تسمى مقدمة،

 ⁽١) الفكر المنهجي عند المحدّثين: (١٢٩)، وانظر والموسوعة البريطانية:
 (٥٣٧/٨).

⁽٢) ومن هذا النوع أيضاً خاتمة «جامع الترمذي» التي هي كتاب «العلل» الذي جعله في آخر «جامعه»، وختمه به، وقد تكلم فيه الإمام الترمذي عن غرضه من كتابه، وشرطه فيه، ومنهجه الذي سلكه، كما تكلم فيه عن كثير من المسائل العلمية الحديثية ومسائل العلل، وقد اعتبره بعضهم أول تصنيف في علم مصطلح الحديث.

ويجعلها المصنف في مطلع كتابه كالتقديم له، كما فعل الدارمي في «مسنده» وابن ماجه في «سننه» (١).

شرطه فيها ليس شرط «صحيحه»:

يلاحظ من صنيع العلماء والمخرّجين أنهم يميزون بين ما أورده الإمام مسلم في أثناء «الصحيح»، وبين ما أورده في «المقدمة»، بل نصّص ابن القيم على ذلك، فقال في معرض ردّه على مخالف له في مسألة: «وأما قولكم: إن مسلماً روى لسفيان بن حسين في «صحيحه»، فليس كما ذكرتُم، وإنما روى له في مقدمة كتابه، ومسلم لم يشترط فيها ما شرطه في الكتاب من الصحة، فلها شأن ولسائر كتبه شأن آخر، ولا يشكّ أهل الحديث في ذلك» (٢).

قلت: ولذا رمز ابن حجر في «التقريب» لمن أخرج لهم مسلم في صلب «الصحيح» بـ (م)، ولمن أخرجه لهم في مقدمته بـ (مق)، ويلاحظ أن العلماء استثنوا ما أخرجه مسلم من المعلقات في مقدمة «صحيحه» عند كلامهم على المعلقات الموجودة في «صحيحه»، إذ لم يعدوها في جملتها، لممايزتهم بين ما أورده في أثناء (الصحيح)، وبين ما أورده في (المقدمة) كما قدمنا.

ويدلُّ عليه أيضاً صنيع المخسرَّجين(٣)، وأصحاب

⁽١) الإِمام الدارمي وأثره في الحديث: (٤٦٣).

⁽٢) الفروسية: (١٩٧ ـ بتحقيقي).

⁽٣) راجع ـ على سبيل المثال ـ: «سير أعلام النبلاء»: (١٨/ ٤٤٣) و وفتح الباري»: (٣٠/١٠) .

«المستخرجات» إذ لم يذكروا فيها - كأبي عوانة - الأحاديث التي ذكرها مسلم في مقدمة «صحيحه»، وقد فرق الحاكم في «مستدركه» بين «صحيح مسلم» و «مقدمة صحيحه»، فإذا روى مسلم حديثاً هو في «مقدمة صحيحه» قال: «رواه مسلم في المقدمة» وإذا رواه في «الصحيح» قال: «رواه مسلم في صحيحه» (۱). وكذا بعض من ترجم لرجال «صحيح مسلم»، مثل ابن منجويه في «رجال صحيح مسلم» فإنه قال في مقدمة كتابه هذا: «ذكر رجال أوردهم أبوالحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري الحافظ واحتج بهم في «المسند الصحيح»، وكيفية روايتهم والرواة عنهم» (۱)، ولم يذكر فيه من أخرج لهم مسلم في «مقدمة صحيحه».

ومن ترجم من العلماء لبعض الرواة ممن لم يخرج لهم مسلم إلا في المقدمة، نصّص على ذلك، فقال: «أخرج له مسلم في المقدمة»(٣) ولم يطلق، وإنْ أطلق استدرك عليه إطلاقه ذلك.

ويؤكّد ما قررناه ما ذكره مسلم عقب «المقدمة»، وفي أول «الصحيح»، فإنه قال: «بعون الله نبتدِيء، وإياه نستكفي، وما توفيقنا إلا بالله جل جلاله»(٤).

⁽١) راجع: «الإمام الحاكم النيسابوري وكتاب المستدرك على الصحيحين»: (٣٣٧).

⁽٢) رجال صحيح مسلم: (١/ ٢٩).

⁽٣) راجع ـ على سبيل المثال ـ: «سير أعلام النبلاء»: (٥/٥٥، و ١٥٨/١٠ و ٢١٨/١٠). و ٢٣٦/٩) و «تدريب الراوي»: (٢٢٦/١).

⁽٤) صحيح مسلم: (٣٦/١)، وانظر بعض المآخذ على هذه والمقدمة، عند ابن حجر في والنكت على ابن الصلاح، (٩٧/٢ - ٥٩٨).

الفَصَّلالثابِث التَّوْهْيُ بصَِحِيْح مُِسْلِم

التعریف بـ «صحیح مسلم»

اسمه وما اشتهر به:

سبق وأن أشرنا في الفصل الأول من هذا الباب إلى أن مسلماً لم ينص في كتابه «الصحيح» على تسميته، ولذلك وقع خلاف بين العلماء في ذلك، وأن الصحيح»، وقد اشتهر هذا الكتاب بـ «صحيح مسلم» ـ وهذا ما أثبت على غلاف مطبوعاته، وبعض النسخ الخطية منه فأستحسن ـ إن طبع الكتاب في المستقبل ـ أن يجمع بين الاثنين، فيكتب ـ مثلاً ـ: «المسند الصحيح» وتحته: «المشهور بصحيح مسلم»، فيجمع بين المشهور وأصالة التسمية (۱)، ولا بد بصحيح مسلم»، فيجمع بين المشهور وأصالة التسمية (۱)، ولا بد الصحيح» أو يطبعه أن يعنونه بتسمية المؤلف محافظة على «الأعلام، وتحرساً من الاقتضاب، فيما لا محل له من الإعراب» (۲).

الباعث على تصنيفه والغرض منه:

طلب أحد النّجباء (٣) من الإمام مسلم أن يوقفه على جملة

⁽۱) راجع (صفحة ۱۲۲). (۲) حياة البخاري: (۱۲).

⁽٣) هو الحافظ أحمد بن سلمة، صاحب مسلم وتلميذه ورفيقه في الارتحال والطلب، ألّف مسلم «صحيحه» استجابةً لطلبه، فقد ذكر الخطيب في =

الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه، فوقع ذلك في قلبه، فأخذ في جمع (صحيحه)، قال رحمه الله تعالى:

وأما بعد: فإنك يرحمك الله بتوفيق خالقك، ذكرت أنك هممت بالفحص عن تَعرُف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله على سنن الدين وأحكامه، وما كان فيها من الشواب والعقاب، والترغيب والترهيب، وغير ذلك من صنوف الأشياء، بالأسانيد التي نُقلت وتداولها أهل العلم فيما بينهم، فأردت أن تُوقف على جملتها مؤلّفة محصاة، وسألتني أن ألخصها في التأليف بلا تكرار بكثير، فإن ذلك _ زعمت _ مما يشغلك عما له قصدت من التفهم فيها والاستنباط لها. ولِلّذي سألت _ أكرمك الله _ حين رجعت إلى تدبّره وما تؤول به الحال عاقبة محمودة، ومنفعة موجودة، وظننت حين سألتني تجشّم ذلك، أن لو عُزم لي عليه، وقضي لي تمامه، كان أول من يصيبه نفع ذلك إياي خاصة، قبل غيري من الناس، أول من يصيبه نفع ذلك إياي خاصة، قبل غيري من الناس،

كان غرض الإمام مسلم _ رحمه الله _ إذاً من تصنيف كتابه: أن يجمع جملة من الأخبار الصحاح في سنن الدين وأحكامه، وغير ذلك من صنوف الموضوعات، لتكون قريبة سهلة المنال من عموم

⁼ وتاريخ بغداده: (٩٨٦/٤) في ترجمته: وثم جمع له مسلم والصحيح، في كتابه، وانظر: والموقظة،: (١٣٨ ـ ١٣٩)، ولا يبعد أن يكون سمع هذه الأمنيَّة من غير واحد من شيوخه أو أقرانه أو تلامذته، إذ كانت الحاجة إليها ماسة في ذلك الوقت، وقد يكون السؤال مفترضاً، كما هو المعروف أن كثيراً من المؤلفين كان يفترض عند تأليفه سؤالاً يطرحه، ثم يجيب عنه! والله أعلم.

⁽١) مقدمة صحيح مسلم: (٣- ٤).

الناس _ الراغبين في طلب الحديث _، من غير عناء في البحث عن صحة الحديث وسقمه، قال رحمه الله: وأخرجت هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعاً عندي، وعند من يكتبه عني، فلا يرتاب في صحتها (١)، وقال أيضاً:

«فلولا الذي رأينا من سوء صنيع كثيرٍ ممن نَصَبَ نفسه محدّناً، فيما يلزَمُهم من طرح (٢) الأحاديث الضعيفة، والروايات المنكرة، وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة، مما نقله الثقات المعروفون بالصّدق والأمانة. بعد معرفتهم وإقرارهم بالسنتهم، أنّ كثيراً مما يَقْذِفُون به إلى الأغبياء من الناس هو مستنكر، ومنقول عن قوم غير مرضيّين، ممن ذمّ الرواية عنهم أئمة أهل الحديث، مثل: مالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من الأثمة، لما سَهلَ علينا الانتصابُ لما سألتَ من التمييز والتحصيل. ولكن من أجل ما أعلمناك من نشر القوم الأخبار المنكرة، بالأسانيد الضّعاف المجهولة، وقَذْفهم بها إلى العوام الذين لا يعرفون عيوبها، خَفَّ على قلوبنا إجابَتُك إلى ما سألت» (٣).

ف وصحيح مسلم، برز إلى الوجود نتيجة باعثين:

الأول: باعث الطالب المباشر من أحد المعاصرين أو التلاميذ

⁽١) صيانة صحيح مسلم: (٩٨) وشرح النووي على صحيح مسلم: (٢٦/١).

⁽٢) أراد بالطرح إلقائها إلى آذان المستمعين، كما قصد بذلك بالقذف. راجع: «الحل المفهم لصحيح مسلم»: (١٠ - ١١).

⁽٣) مقدمة صحيح مسلم: (٨).

وهو (أحمد بن سلمة) على ما رجّحناه، أو من فئة معينة منهم، ولا شك أن طالب الشيء إنما يطلبه غالباً ممن يستطيع القيام به، وفي ذلك ما يدلّ على مكانة الإمام مسلم.

الثاني: وباعث الطلب غير المباشر: طلب الحالة الحاضرة التي كان عليها الحديث قبل جمع «الصحيحين»، من اختلاط الصحيح بالسقيم، والقوي بالضعيف. وقصور الاستفادة من الأحاديث على الخاصة دون العامة(١).

فكتب «صحيحه» حرصاً منه على حفظ أحاديث سيد المرسلين، وصيانة لعوام المسلمين، عما يخاف عليهم من الوقوع في غرر الأخبار المنكرة، والروايات الضعيفة.

وفعله هذا يتضمن دعوة منه رحمه الله للاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة من نقله الثقات المعروفون بالصّدق والأمانة، وطرح الأحاديث الضعيفة، والروايات المنكرة.

مكان تصنيفه والزّمن الذي صنّفه فيه:

صنف مسلم كتابه «الصحيح» في بلده (نيسابور)، بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه (من أما الزمن الذي استغرقه فيه فليس بالقليل، وذلك بجمعه طرق الأحاديث وتحريه في سياقها، وتحرّره في ألفاظها، مع الاختصار البليغ، والإيجاز التام، وحسن الوضع، وجودة الترتيب (٣)، وهو على ما قاله أحمد بن سلمة:

⁽١)راجع: وأثمة الحديث النبوي»: (١٢٣ ـ ١٢٣).

⁽۲) هدي الساري: (۱۲).

⁽٣) المصدر السابق وتدريب الراوي: (٩٤/١).

«خمس عشرة سنة» (۱) ونقل عنه بعضهم أنه «اثنتا عشرة سنة» (۲) وهو تصحيف، أو خطأ مطبعي، وقال النووي: «بقي في تهذيبه وانتقائه ست عشرة سنة» (۳)، وهو الزمن الذي استغرفه البخاري في تأليف «صحيحه» (۱).

ولعل ما قاله أحمد بن سلمة هو الصحيح، لأنه كان ملازماً للإمام مسلم في تأليفه، قال رحمه الله تعالى: «كنت مع مسلم في تأليف «صحيحه» خمس عشرة سنة»(٥)، وهذا التحديد أقرب الأقوال إلى الصحة، إذ يستند إلى نقل من جهة، ولأن «مثل هذا العمل يحتاج إلى سنوات عديدة تساعده على التحقق من كل حديث يرويه، ومن كل راوٍ يروي له، وقد يحتاج الأمر إلى السفر إلى مدينة أخرى في سبيل ذلك»(١) من جهة أخرى.

وقد ابتدأ مسلم في تصنيف «صحيحه» وعمرهُ آنـذاك تسع وعشرون سنة، إذ فرغ من تأليفه سنة (٢٥٠ هـ) كما يفهم من قول العراقي وحاجي خليفة (٧)، فيكون قد ابتدأ به في سنة (٢٣٥ هـ)،

⁽١) سيأتي ما يدلُّ عليه من قول تلميذه أحمد بن سلمة.

⁽٢) النجوم الزاهرة: (٣٣/٣).

⁽٣) شرح النووي على صحيح مسلم: (١٠/١).

⁽٤)راجع: وسير أعلام النبلاء»: (٤٠٥/١٢) و وتاريخ بغداد»: (١٤/٢) و والإمام البخاري وصحيحه»: (١٨٠).

⁽٥) طبقات علماء الحديث: (٢٨٨/٢) و دتذكرة الحفاظ: (٥٨٩) و «السير»: (٥٦٦/١٢) و دالوافي بالوفيات»: (لوحة ٢٣٨/أ).

⁽٦) الإمام مسلم بن الحجاج: حياته وصحيحه: (٦٥).

 ⁽٧)ذكر العراقي في «التقييد والإيضاح»: (١٤) وحاجي خليفة في «كشف الظنون»: (١/٥٥٥) أن مسلماً الله كتابه سنة مثنين وخمسين، ويفهم منه=

إذ مكث فيه خمس عشرة سنة كما قدمنا، «وهو قول يسوّغه العقل والمنطق وليس هناك ما يناقضه، لأن مسلماً في هذه السن كان قد هيأ نفسه وثقّفها بهذه الصّناعة ثقافة كاملة، وأصبح جديراً، بالقيام بمثل هذا العمل، وبمثل هذا التأليف» (١).

وأما ما قاله إبراهيم بن سفيان: «فرغ لنا مسلم من قراءة الكتاب في شهر رمضان سنة سبع وخمسين ومئتين» (٢) فليس هذا الذي ذكره إبراهيم من التاريخ إلا تاريخاً لسماعه الكتاب من مؤلفه الإمام مسلم في هذه السنة (٢٥٧ هـ) وليس هو بتاريخ فراغ تأليف الكتاب، لما قدمناه عن أحمد بن سلمة، وهو الصاحب المرافق لمسلم.

رواة الصحيح:

«صحيح مسلم» ثابت بالنقل الصحيح، وهو متواتر عن صاحبه من حيث الجملة، فالعلم القطعي حاصل بأنه من تأليفه، واشتهر عنه من رواية أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان(٣) (المتوفى سنة ٣٠٨ هـ).

قال ابن الصلاح: «هذا الكتاب مع شهرته التامّة، صارت روايته بإسناد متّصل بمسلم مقصورة على أبي إسحاق إبراهيم بن

أنه فرغ منه وأتمه في هذه السنة، ونبه العراقي على تصحيف وقع لبعضهم
 في تأريخ تصنيف مسلم لصحيحه.

⁽١) الإمام مسلم بن الحجاج: حياته وصحيحه: (٦٦ ـ ٦٧).

⁽۲) صيانة صحيح مسلم: (۱۰٤) وشرح النووي على صحيح مسلم:(۱۰/۱).

⁽٣) مضت ترجمته في (صفحة ١٠٤).

محمد بن سفيان»(۱)، ولذا نعته جماعة بأنه «راوي صحيح مسلم»(۲)، وكان ـ رحمه الله تعالى ـ يقول: «فرغ لنا مسلم من قراءة الكتاب في شهر رمضان سنة سبع وخمسين ومئتين» (۲)، والنسخة المطبوعة من روايته، ولقد جاء له فيها ذكر، جاء عقب حديث: «قال أبو إسحاق(٤): قال أبو بكر بن أخت أبي النّضر في هذا الحديث(٥)، فقال مسلم: تريد أحفظ من سليمان؟...»(١)، فقل لنا ـ رحمه الله تعالى ـ الأحاديث التي رواها مسلم، وما وقع في مجلسه من الفوائد العلمية عند روايته لها، إذ النص المذكور ليس من صلب «الصحيح»، ولذا مثل به بعض الباحثين على «مشكلة إضافة مواد أجنبية في صلب الكتاب»(٧).

ولإبراهيم بن سفيان فوت في الكتاب لم يسمعه من مسلم، يحمله عنه بالإجازة أو بالوجادة، وكان إبراهيم يقول فيها: «عن مسلم» أو «قال مسلم» ولا يقول: «أخبرنا» و «حدثنا مسلم»، وقد

⁽۱) صيانة صحيح مسلم: (۱۰۳). (۲) راجع ما قدمناه (صفحة ۱۰۵).

⁽٣) صيانة صحيح مسلم: (١٠٤) وشرح النووي على مسلم: (١٠/١).

⁽٤) أي: إبراهيم بن محمد بن سفيان المذكور.

⁽٥) يعني: طعن فيه، وقدم في صحته.

⁽٦) صحيح مسلم: (١/ ٣٠٤) بعد رقم (٤٠٤) بعد (٦٣).

⁽V) راجع: «دراسات في الحديث النبوي»: (۲/ ۳۸۰، ۳۸۱).

قلت: ويمثل على ذلك أيضاً بما في «الصحيح»: (١/٢٥٦) رقم (١٠٤/١٣). و «صحيح مسلم» (٢٩٣٨) بعد (١١٤) ـ وانظر له «فتح الباري»: (١٠٤/١٣). و «صحيح مسلم» (١١٨/١٥ ـ ١٤١٩) رقم (١٧٩٤) بعد (١٠٧) ـ وانظر له «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج»: (ق ١٨٩ / ب) و «مقدمة صحيح مسلم»: (٢١) ـ وانظر له «الحل المفهم لصحيح مسلم»: (١٩) ـ و «الصحيح» (١٤/٥٥٠٤) ـ وانظر له «صيانة صحيح مسلم»: (٨٠) =

غفل أكثر الرواة عن تبيين ذلك وتحقيقه في فهارسهم، وبرنامجاتهم، وفي تسميعاتهم، وإجازاتهم، وغيرها، بل يقولون في جميع الكتاب: «أخبرنا إبراهيم قال أخبرنا مسلم»!

وهذا الفوت في ثلاثة مواضع محققة، في أصول معتمدة:

أولها: في كتاب الحج في (باب الحلق والتقصير): حديث ابن عمر _ رضي الله عنهما _: «أن رسول الله على قال: رحم الله المحلّقين، إلى بعد ثمانية أوراق أو نحوها، عند أول حديث ابن عمر: «أن رسول الله على كان إذا استوى على بعيره خارجاً إلى سفرٍ كبّر ثلاثاً».

ثانيها: من أول الوصايا: «حدثنا أبو خيثمة زهير بن حرب ومحمد بن المثنى، واللفظ لمحمد بن المثنى، في حديث ابن عمر: «ما حق امرىء مسلم له شيء يريد أن يُوصي فيه...» إلى قوله في آخر حديث حُويِّصة ومحيِّصة في القسامة: «حدثني إسحاق بن منصور أخبرنا بشر بن عمر، قال: سمعت مالك بن أنس... الحديث»، وهو مقدار عشرة أوراق.

ثالثها: أوّله قول مسلم في أحاديث «الإمارة والخلافة»: «حدثني زُهير بن حرب حدثنا شَبَابة، . . . حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: «إنما الإمام جُنّة»، ويمتدّ إلى قوله في كتاب «الصيد والذّباثح»، حدثنا محمد بن مهران الرازي حدثنا أبو عبدالله حماد بن خالد الخيّاط، . . . حديث أبي ثعلبة الخُشَني: «إذا رميت بسهمك»، فمن أوّل هذا الحديث عاد قول إبراهيم: حدثنا مسلم، وهذا الفَوت أكبرهما، وهو نحو ثماني عشرة ورقة(١).

⁼ و «شرح النووي على مسلم»: (٦/ ٢٢١).

⁽۱) راجع: «صیانة صحیح مسلم»: (۱۰۳ ـ ۱۰۴، ۱۱۱ ـ ۱۱۴) و «شرح=

وقال الذهبي: «سمع . . أبي : ابن سفيان ، «الصحيح» من مسلم بفوت ، رواه و جادة (١) ، وهو في الحج ، وفي الوصايا ، وفي الإمارة ، وذلك محرّر مُقيَّد في النسخ ، يكون مجموعه سبعاً وثلاثين قائمة »(٢) .

وقال التَّجيبي: «وقد أغفل التنبيه على هذا الفوت كثير من أعلام مشايخ المغرب، وأطلقوا القول في سماع إبراهيم لجميع الكتاب، وإطلاقهم غير صحيح، والله تعالى أعلم، وهو ولي التوفيق»(٣).

وأفاد أبو عبدالله محمد بن رشيد في «رحلته» أن هذه الأفوات الثلاثة، انعكست على القاضي أبي بكر بن العربي، فأوهم أنها هي التي يقول فيها إبراهيم: ثنا مسلم، وما عداها، يقول فيه: عن مسلم، وهو وهم منه، ينبغي أن لا يعتد به (٤).

وقد رواه عن إبراهيم بن محمد بن سفيان جماعة، منهم: أبو عبدالله محمد بن يزيد العَدل^(٥)، وأبو بكر محمد بن إبراهيم بن يحيى الكسائي^(٢)، واشتهر من رواية أبي أحمد محمد بن

⁼ Hige_2 also oneses on Lap_3 : (11/1 - 11) e_4 (4.4 - 11/2) e_6 (11/23) e_6 (11/23

 ⁽١) الوجادة: هي أن يأخذ الحديث من صحيفة من غير سماع ولا إجازة، ولا مناولة، وقوله وبفوت، أي: فاته السماع في بعضه.

⁽٢) سير أعلام النبلاء: (٣١١/١٤ ـ ٣١٢).

⁽٣) برنامج التجيبي: (٨٧).

⁽٤) المعجم المفهرس: (ق ٤/أ).

⁽٥) صيانة صحيح مسلم: (١٠٤).

⁽٦) فهرسة ابن خير الإشبيلي: (١٠٠) والسير: (١٦٥/١٦).

عيسى بن محمد بن عبد الـرحمن بن عَمرويـه بن منصور الـزاهد الجُلوديّ(١)، «وروايته هي المعتمدة المشهورة»(٢).

قال الحاكم عنه إنّ أبا أحمد هذا كان شيخاً، صالحاً، زاهداً، من كبار عُبّاد الصّوفية، صحب أكابر المشايخ، ومن أهل الحقائق، وكان يُورق، يعني: ينسخ، ويأكل من كسب يده، سمع أبا بكر بن خزيمة، ومن كان قبله، وكان ينتحل مذهب سفيان الثوري ويعرفه، توفي رحمه الله يوم الثلاثاء، الرابع والعشرين من ذي الحجة، سنة ثمان وستين وثلاث مئة، وهو ابن ثمانين سنة (٣).

قال الحاكم أيضاً: «وخُتم بوفاته سماع كتاب مسلم بن الحجاج، وكلّ من حدث بعده عن إبراهيم بن محمد بن سفيان وغيره، فإنه غير ثقة»(٤) وقال أيضاً: «ضاعت سماعاتُه من ابن سفيان، فنسخ البعض من نسخة لم يكن له فيها سماع» (٥)، ولعله

⁽۱) منسوب إلى (الجُلُود) جمع (جِلْد) على ما قاله السمعاني في والأنساب): (۳۰۷/۳) _ وانظر تعليق المعلّمي اليماني عليه _ وقال ابن الصلاح في وصيانة صحيح مسلم»: (۱۰۵)، ووعندي أنه منسوب إلى سكة الجُلوديين بنيسابور الدارسة، وانظر: والغنية»: (۳۲) للقاضي عياض.

⁽٢) صيانة صحيح مسلم: (٨١)..

⁽٣) له ترجمة في: «المنتظم»: (٩٧/٧) و «البداية والنهاية»: (٢٩٤/١١) و «النجوم و «اللباب»: (٢٨٨/١) و «البداية والنهاية»: (٢٩٤/١١) و «النجوم المزاهرة»: (٤/٣٣) و «السير»: (٣٠١/١٦) و «العبر»: (٢٩٨/٢) و «الوافي بالوفيات»: (٤/٧٤).

⁽٤) صيانة صحيح مسلم: (١٠٥) وبرنامج التجيبي: (٨٤) و والسيرة: (٣٠) و ومستفاد الرحلة»: (٣٠، ٣٧٠) و والوافي بالوفيات»: (٢٩٠/٤).

⁽٥) السير: (٣٠٢/١٦).

وقع له _ أي للحاكم _ من طريقه _ أي الجلودي _، قال الخليلي: «وكان _ أي: «صحيح مسلم» _ عند الحاكم أبي عبدالله عن رجلين عنه»(١).

واختلفت النُّسَخ في رواية الجُلودي عن إبراهيم، هل هي بحدثنا إبراهيم أو أخبرنا؛ والتردد واقع في أنه سمع من لفظ إبراهيم، أو قراءته عليه؟ فالأحوط إذن أن يقال: أخبرنا إبراهيم، حدثنا إبراهيم، فيلفظ القارىء بهما على البدل، وجائز الاقتصار على أخبرنا، كما جاء في بعض النسخ المعتمدة، ولأن حكم المُتردد في ذلك المصير إليه، لأنّ كل تحديث من حيث الحقيقة أخبار، وليس كل أخبار تحديثاً، والله أعلم (٢).

ورواه عن الجُلوديّ جماعة(٣)، أشهرهم:

عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر بن أحمد بن محمد بن سعيد الفارسي الفسوي ثم النيسابوري، أبو الحسين التاجر، الثقة،

⁽١) الإرشاد: (٢٦/٣).

⁽۲) صیانة صحیح مسلم: (۱۱۰، ۱۱۱) وشرح النووي علی صحیح مسلم: (۱۲/۱).

⁽٣) منهم: أبو العباس أحمد بن الحسن بن بندار الرازي، وبإسناده إليه به، الحافظ عبد الحق الإشبيلي كما في «السير»: (٢١/ ٢٠٠) والقاضي عياض في «الغنية»: (٣٥، ٣٦) وأحمد بن عمر القرطبي في «تلخيص صحيح مسلم»: (٣٤) وابن عطية في «فهرسه»: (٨٦) وابن خير في وفهرسته»: (٩٩)، ومنهم: أبو سعيد عمر بن محمد بن محمد بن داود السجزي، وبإسناده إليه به، ابن عطية في «فهرسه»: (٦٨) والقاضي عياض في «الغنية»: (٣٦، ٣٧) وابن خير في «فهرسته»: (١٠٠).

الأمين، الصالح، الصائن، المحظوظ من الدين والدنيا، الملحوظ من الله تعالى بكل نعمى، عاش في النعمة عزيزاً مكرماً في مروءة وحشمة، إلى أن توفّى.

حدّث عن أبي سهل بشر بن أحمد الإسفرائيني، وأبي سعد محمد بن عبد الرحمن الكنجرودي، وغيرهم. حدث عنه جماعة، منهم: عبد الرحمن بن أبي عثمان الصابوني، وأبو عبدالله محمد بن الفضل الفّراوي، وفاطمة بنت علي بن المظفر بن زعبل، وغيرهم.

نقل ابن نقطة بسنده إلى بعض المحدثين. أنه قال عنه: «هو محدث عصره المشهور برواية «صحيح مسلم» و «غريب الخطابي»، وبارك الله في سماعه وروايته، مع قلّة مسموعاته حتى ألحق الأحفاد بالأجداد، وسمع منه أثمة الدنيا من الغرباء والطارئيين والبلديين» (١).

ولد سنة ثلاث وخمسين وثلاث مئة، وتوفي في سنة ثمانٍ وأربع مئة (٢).

ورواه عنه جماعة من الأثمة والصدور، فقرأه الحافظ الحسن بن أحمد السمرقندي عليه نيّفاً وثلاثين مرة، وقرأه عليه أبو سعيد البحيريّ نيّفاً وعشرين مرة، كان آخر سماع له عليه في السنة

⁽۱) التقييد: (۱۰۲/۲)، سمعه منه سنة خمس وستين وثلاث مثة، كما في «السير»: (۱۹/۱۸).

⁽۲) له ترجمة في: «التقييد»: (۱۰۱/۲) و «العبر»: (۲۱٦/۳) و «السير»: (۱۹/۱۸) و «المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور»: (ص ۳٦۱ ـ ۳٦۲) رقم (۱۱۹۲) و «شذرات الذهب»: (۲۷۷/۳).

التي مات فيها، سنة ثمان وأربعين وأربع مثة، وكان هو يقرأه دائماً للغرباء والرّحالة. وممن قرأه عليه من المشاهير: أبو القاسم عبد الكريم القشيري، والواحدي(١)، وأم الخير فاطمة بنت أبي الحسن علي بن المظفر بن زعبل(٢)، وأبو عبدالله الحسين، علي الطبري إمام الحرمين(١)، وأبو محمد إسماعيل بن أبي القاسم بن صالح النيسابوري القارىء(١)، وابنه إسماعيل (٥)، وصاحبه عبدالله بن أحمد (١)، والتّنكّتي (٧).

وأشهر راوية له عن الفارسي:

محمد بن الفضل بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي العباس الصاعديّ أبو عبدالله الفراوي النيسابوري، الملقب بدفقيه الحرم»، إمام، مفت، مناظر واعظ.

سمع الكثير من أبي بكر البيهقي، وأبي القاسم القشيري، وممن أقدم منهما، مثل: أبي حفص عمر بن مسرور الزاهد، وأبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني الحافظ، وأبي سعد الكنجرودي، وخلق.

⁽۱) صیانة صحیح مسلم: (۱۰۹، ۱۰۷) وسیر أعـلام النبلاء: (۲۰/۱۸) و (۲۷۲/۱۹).

⁽۲) التحبير: (۲/ ٤٣٠) و «السير»: (۱۹/ ۲۷٥).

⁽٣) الغنية: (٣٧) وفهرس ابن عطية: (٦٧) و وفهرسة ابن خير»: (٩٨ ـ ٩٩)و «السير»: (٣٠٣/١٩).

⁽٤) السير: (١٩/٢٠).

⁽٥) السير: (٢٠/١٨٧).

⁽٦) السير: (٢٠/ ٢٨٥).

⁽٧) راجع: «السير»: (٢١/ ٤٨٩).

سمع منه الأثمة والحفاظ، ورحل إليه من الأقطار، حدث عنه أبو القاسم بن عساكر، وأبو العلاء الحسن بن أحمد العطار الهمداني، وأبو سعد عبد الكريم السمعاني، وأبو الفتح منصور بن عبد الله بن محمد الفراوي.

قال ابن عساكر: «إلى الفراوي كانت رحلتي الثانية، وكان يُقْصَدُ من النواحي، لما اجتمع فيه من علوّ الإسناد، ووفور العلم، وصحة الاعتقاد، وحُسنِ الخلق، والإقبال بكليته على الطلب».

حدث بـ «الصحيحين» و «غريب الحديث»، ولد تقديراً سنة ٤٤١ هـ، وتوفي سنة ٥٣٠ هـ، رحمه الله تعالى(١).

كان رحمه الله _ وإيانا _ كثير الرواية بالأسانيد العالية، رحلت إليه الطلبة من الأقطار، وانتشرت الرواية عنه فيما دنا ونأى من الأمصار، حتى قالوا فيه: «للفراوي(٢) ألف راوي»(٣).

⁽۱) له ترجمة في: ومشيخة ابن عساكر»: (ق ٢٠٠/ب) و والتقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد»: (١٠٠/١) و دوليات والنهاية»: (٢١١/١٣) و دوليات الأعيان»: (٤/ ٣٠) و دالوافي بالوفيات»: (٤/ ٣٢٣) و دالعبر»: (٤/ ٣٨) و دلمبقات السبكي»: (٦١/٦١) و دالسير»: (١٩/١٩) و دالمنتظم»: (١٩/١٩) و دبيين كذب المفتري»: (٣٢٧) و دمجمع الآداب»: (٤٤٠ ق ٣ ص ٤٨٤ ـ ٤٨٥).

 ⁽۲) كان أبوه من (فرأووه): بُليدة من ثغر خراسان، قال السمعاني في «الأنساب»: (۲۰۹/۹) إنه بضم الفاء، والشائع المعروف فتح الفاء، هكذا ضبطها ابن الصلاح في «الصيانة»: (۱۰۷) وياقوت في «معجم البلدان»: (۲٤٥/۶).

⁽٣) راجع مصادر ترجمته.

فهؤلاء الرواة الذين رووا «صحيح مسلم» بالإسناد المتصل لمؤلّفه، وكادت أن تنحصر الرواية عليهم، في سائر البلدان والأزمان، حتى المتأخرة منها فرواه، بالسند المذكور: (الفَراوي عن الفارسي عن الجُلودي عن إبراهيم بن محمد بن سفيان) جماعة مختلفوا الديار والأمصار والأعصار، مثل: أحمد بن عمر القرطبي⁽¹⁾ (المتوفّى سنة ٦٥٦هـ)، وأبو عمرو بن الصلاح^(٢) (المتوفى سنة ٣٤٠هـ)، والقاسم بن يوسف التجيبي^(٣) (المتوفى سنة ٣٧٠هـ)، وخالد بن عيسى البلوي^(٤) (كان حياً سنة ٥٥٥هـ)، وابن حجر العسقلاني^(٥) (المتوفى سنة ٢٥٨هـ)، وأبو جعفر البلوي^(١) (المتوفى سنة ٢٥٨هـ)، وغيرهم كثير جداً.

فالطريق المذكورة أشهر الطرق التي وصل بها وصحيح مسلم»، وإلا فقد رواه أهل المغرب عن أبي محمد أحمد بن علي القلانسي عن مسلم، ولم يرد له ذكر عند غير أهل المغرب، دخلت روايته إليهم من مصر على يدي من رحل منهم إلى جهة المشرق،

⁽١) ذكر ذلك في مقدمة وتلخيص صحيح مسلم، له: (١/٣٤).

⁽٢) ذكر ذلك في وصيانة صحيح مسلم،: (١٠٨ ـ ١٠٨).

 ⁽٣) ذكر ذلك في «مستفاد الرحلة والاغتراب»: (٤٥، ٣٤٧، ٣٦٩ - ٣٧٠).
 ٣٨٣، ٤١٦ - ٤١٩، ٤١٩ - ٤٢٠) و «برنامجه»: (٨٤).

⁽٤) ذكر ذلك في وتاج المفرق في تحلية علماء المشرق: (١٨٢/١ ـ ١٨٣).

⁽٥) ذكر ذلك في وتغليق التعليق: (٥/٤٤٦) و والمعجم المفهرس: (ق ٤/أ ـ ب)، وعنه السخاوي في والجواهر والدررة: (١٧٩/١).

⁽٦) ذكر ذلك في وثبته: (١٢٧ ـ ١٢٨، ٢٨٦ ـ ٢٩٠، ٣٩١ ـ ٣٩٠).

⁽٧)راجع: «رياض أهل الجنة بآثار أهل السنة»: (٦٢).

كأبي عبدالله محمد بن يحيى الحذَّاء التميمي القرطبي(١)، وغيره.

سمعوها بمصر من أبي العلاء عبد الوهاب بن عيسى بن عبد الرحمن بن ماهان البغدادي(٢) قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن يحيى الأشقر(٣) الفقيه على مذهب الشافعي حدثنا أبو محمد أحمد بن علي بن الحسن القلانسي حدثنا مسلم بن الحجاج، حاشى ثلاثة أجزاء من آخر الكتاب، أولها حديث الإفك الطويل إلى آخر الكتاب، فإن أبا العلاء بن ماهان المذكور كان يروي ذلك عن أبي أحمد الجلودي عن ابن سفيان عن مسلم(٤).

وكتب الإمام الدارقطني إلى أهل مصر من بغداد: «أن اكتبوا عن أبي العلاء بن ماهان كتاب مسلم بن الحجاج «الصحيح» ووصف أبا العلاء بالثقة والتمييز(٥).

 ⁽١) له ترجمة في: «فهرسة ابن خير»: (٩٣، ٢٤٢) و «شجرة النور الزكية»:
 (١١٢).

⁽٢) له ترجمة في «الذيل على تاريخ بغداد»: (٢/ ٣٧٥) لابن النجار و «السير»: (٣/ ٥٣٥) و «العبر»: (٣٧٥/١) و «حسن المحاضرة»: (٣٧١/١) و «شذرات الذهب»: (٣٧٨/١).

⁽٣) له ذكر في «الإكمال»: (٩٥/١) لابن ماكولا (الهامش).

⁽٤) راجع: «صيانة صحيح مسلم»: (١٠٩ ـ ١١٠) و «شرح النووي على صحيح مسلم»: (١٠١) و «فهرس ابن علي مسلم»: (١٠١) و «فهرس ابن عطية»: (٨٥، ١٢٢، ١٣٠) و «تغليق التعليق»: (٨٥) و «السير»: (٣٦/١٦) و «الغنية»: (٣٦) وفيه: «حاشا من آخر الكتاب، من حديث حذيفة: والله إني لأعلم الناس بكل فتنة..».

⁽۵) صیانة صحیح مسلم: (۱۱۰) والذیل علی تاریخ بغداد: (۳۷۸/۱) وفهرسة ابن خیر: (۱۰۲) و وفهرس ابن عطیه: (۸۵).

وقد رواه جمع بأسانيدهم من طريق (أبي العلاء بن ماهان عن أبي بكر الأشقر عن القلانسي)، منهم القاضي ابن عطية المحاربي (۱) (المتوفى سنة ٤٤٥هـ)، والقاضي عياض اليحصبيّ (۲) (المتوفى سنة ٤٤٥هـ)، وابن خير الإشبيلي (۲) (المتوفى سنة ٥٧٥هـ) وعنه: المعروف بد (ابن الرّسان) (٥).

وقال القاضي عياض: «ولم يصلْ إلى هذه البلاد كتابُ مسلم إلا من طريقي القلانسي وابن سفيان» (٦).

قلت: لا يعني هذا أنه لم يروه عن مسلم غيرهما، فقد رواه عنه جماعة لا يحصون، وحدث به صاحبه بعد الانتهاء منه، سنة (٧٥٧ هـ) على جماعة من الناس، ورواه عنه ابن خزيمة (٧)، ومكى بن عبدان، وعن الأخير جماعة بأسانيدهم إليه(^).

كما أن هذا الكتاب قد رواه بعضهم بطرق لا تصح البتة إلى

⁽١) ذكر ذلك في «فهرسه»: (٨٤ ـ ٨٥، ١٢٢، ١٣٠).

⁽٢) ذكر ذلك في كتابه والغنية»: (٣٦).

⁽٣) ذكر ذلك في وفهرسة ما رواه عن شيوخه»: (١٠١).

 ⁽٤) ذكر ذلك في «تغليق التعليق»: (٥/٤٤٧ ـ ٤٤٨) و «المعجم المفهرس»:
 (ق ٤/ب).

⁽٥) الغنية: (٣٧).

⁽٦) راجع: (سير أعلام النبلاء): (٢٠٥/١٧).

⁽٧) راجع: «الإرشاد» للخليلي: (٨٢٦/٣).

^(^) انظر _ على سبيل المثال _: «الجواهر والدرر»: (١٧٩/١) و «رياض أهل الجنة بآثار أهل السنة»: (٦٢).

الإمام مسلم، قال ابن نقطة في ترجمة (عبد الواحد بن إسماعيل بن إبراهيم الكتاني العسقلاني):

«رأيتُه بمكة، ولم أسمع منه شيئاً، روى «صحيح مسلم» بطرقٍ موضوعةٍ لا أصل لها البتة، وسُمِع عليه بمكة، وكتب بها الأثبات، وتفرّق بها الناس في البلاد.

أما الطريق الأولى، فإنه رواه عن جدّه عمر بن عبد المجيد الميانشي عن أبي الفتح عبد الملك الكروخي عن عبد الرحمن بن محمد الداودي عن شيخ يقال له: أبو إسحاق عن مسلم(١).

وهذا باطل من وجوه:

أحدها: أنّ الكروخي لم يسمع من الداودي شيئاً، والداودي لم يرو «صحيح مسلم» فيما نعلم، فإنْ كان رواه فلا تصح روايته عن رجل عن مسلم، لأنّ أبا إسحاق إبراهيم بن سفيان توفي في رجب سنة ثلاث مئة، ومولد الداودي في ربيع الآخر، سنة أربع وسبعين وثلاث مئة، فبطل من هذا الوجه.

وأما الطريق الثانية: فإنه قال: أخبرنا السَّلَفي بالإجازة قال: أنبأ أبو عبدالله الحسين بن علي الطبري وعبد الواحد بن إسماعيل الروياني وغانم بن نصر القرميسيني قالوا أخبرنا عبد الغافر الفارسي.

وإنما رواه السلفي عن هؤلاء الشيوخ بالإجازة، ولم يسمعه عن أحدٍ منهم.

⁽١) علق عليه الذهبي في «الميزان»: (٦٧١/٢) بقوله: «قلت: هذا الإسناد ذكره فضيحة وتعزيراً لراويه».

وأما الطريق الثالثة: فإنه رواه عن السَّلفي بالإجازة قال: أنبأ أبو الفتح أحمد بن محمد بن أحمد بن سعيد المقرىء الحداد بأصبهان قال: كتب إلينا علي بن محمد بن محمد بن عثمان الطرازي بنيسابور قال أنبأ أبو حامد أحمد بن علي بن حسنويه المقرىء قال: أنبأ مسلم.

وهذه الطريق موضوعة، مثل الطريق الأولى، لا أصل لها البتة، إنما وقع للسلفي بهذا الإسناد أحاديث من حديث مسلم.

وقد وقع إليّ جزء فيه أسانيد الكتب جمع السّلفي بخط أحمد بن الطارق بن سنان الكركي _وكان ثقة في الحديث_ وقد سمعه من السّلفي، وفيه:

كتاب مسلم أنبأنا به أبو عبدالله الحسين بن علي الطبري بمكة وأبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الروياني وغانم بن نصر القرميسيني بأصبهان، قالوا: أنبأ عبد الغافر بنيسابور قال: ولا يقع هذا الكتاب لأمثالنا أعلى من هذا، وأما حديثه فقد أنبأ به أبو الفتح أحمد بن محمد بن سعيد بأصبهان، قال: كتب إلينا أبو الحسن علي بن محمد الطرازي من نيسابور أن أبا حامد أحمد بن علي بن حسنويه المقرىء أخبرهم قال: «ثنا مسلم بغير حديث، وهذا هو الصحيح، فنسأل الله العافية في الدنيا والآخرة»، وكان بعضهم يحدث به من غير أصله، وهذا أقبح شيء عند المحدثين.

واشتهر في أسانيد بعض متأخري التونسيين والجزائريين سياق سند «الصحيح» من طريق المعمرين إلى الفربري (تلميذ البخاري

وراوي كتابه)، ثم يقولون: عن البخاري ومسلم!!، قال الكتاني رحمه الله تعالى.

وهو في عهدة الشيخ محمد صالح الرضوي، أو بعض الآخذين عنه بالجزائر وتونس، ولم نعرف قط، ولم نسمع بأن للفربري الأخذ أيضاً عن مسلم «صحيحَه»، على كثرة ما طالعنا من المشيخات، والمعاجم، والفهارس، والطبقات، والتواريخ، والمسانيد، وقد نبّهتُ على ذلك بعض المنصفين من التونسيين والجزائريين، فمنهم من اعترف، ومنهم من توقّف، والله أعلم».

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن جماعة من المتأخرين قد أفردوا أسانيد وصحيح مسلم بن الحجاج، بمصنّفات، مثل:

1 ـ الحافظ مرتضى الزّبيدي (المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ)، له «غاية الابتهاج لمقتفي أسانيد كتاب مسلم بن الحجاج»، توجد منه نسخة خطية بمكتبة أحمد تيمور باشا (ضمن دار الكتب المصرية)، في قسم المصطلح، تحت عدد ١٤١.

٢ محمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني (المتوفى سنة ١٣٢٧ هـ)، له «جزء أسانيد صحيح مسلم».

٣ عبد الرحمن بن محمد الدمشقي، الشهير بـ (الكزبري) (المتوفى سنة ١١٨٥ هـ)، لـ كراسة جمع فيها أسانيـده في «الصحيحين» وبعض الكتب.

ختمات الصحيح:

وكان بعضهم يصنّف كتباً عند انتهائه من تدريس هذا «الصحيح» وروايته، مثل:

۱ - التهامي بن الحاج المدني بن علي بن عبدالله، له وتعليق على صحيح مسلم» أو وختمة لصحيح مسلم»(۱).

٢ - محمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥ هـ) له «ختمة لصحيح مسلم»^(۱).

 $^{(7)}$. عبد القادر النادمي (ت $^{(7)}$ هـ) له $^{(7)}$.

٤ - محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ) له «غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج»(٤).

نُسَخ «صحيح مسلم»:

طار ذكر هذا «الصحيح» في الأمصار كلَّ مطار، وتسابق فحول العلماء، على نَسْخِهِ، وروايته، وحفظه، والاعتناء به: شرحاً،

⁽١) مطبوع على الحجر بفاس في (١٦ صفحة)، راجع: «الأعلام» للمراكشي: (٩٥/٣) و «المعجم»: (١٨) ومقالة « الشروح المغربية على صحيح مسلم»: (١١٨) للدكتور عمر الجيدي.

⁽٢) مدرسة البخاري بالمغرب: (٤٦٤/٢) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١١٨).

⁽٣) تاريخ الأدب العربي: (١٨٣/٣).

⁽٤) تاريخ التراث العربي: (١/ ٢٧١) وفهرس الفهارس والأثبات: (٢/ ٩٩٠).

واختصاراً، واستخراجاً، والذي يهمُّنا هنا (نُسَخ هذا «الصحيح»)، وأكثر ما يعنينا منه اللمحات والنقاط التالية:

أولاً: حجمه وأجزاؤه: يقع هذا الصحيح في نحو من ستّ مئة وعشرين ورقة، بخط دقيق، يكتبه الجادّون المتقنون من الناسخين في أسبوع⁽¹⁾ وربما في خمسة أيام^(۲)، وكان الأقدمون يقسمونه إلى مجلدات، فيجعلونه في ثلاثة، كما في نسخة حفيد الفراوي^(۳)، أو في مجلدين كما في بعض النسخ الخطية منه⁽³⁾، أو في أربعة كما في بعض الأثبات⁽⁶⁾، وهو في تجزئة ابن عساكر في أكثر من تسعة وعشرين جزءاً⁽⁷⁾.

ثانياً: أخذ هذا الكتاب عن مسلم جماعة، من أشهرهم - إبراهيم بن محمد بن سفيان، وقد سمعه من صاحبه خلا ثلاثة مواطن فقد قابلها بنسخة شيخه مسلم، وكانت نسخة مسلم هذه نفيسة عزيزة عليه، حملها معه إلى الرّيّ، ووضعها بين يدي أبي زُرعة الرازي(٢)، واطّلع عليها ابن وارة ، وأخذها عن ابن سفيان جماعة، بالسّماع أحياناً، والإجازة مرة ثانية من بينهم الجلودي،

 ⁽١) راجع ـ لزاماً ـ: «سير أعلام النبلاء»: (١٣/٤٥).

 ⁽۲) راجع «فهرس الفهارس والأثبات»: (۲/۵/۸) و «شذرات الذهب»:
 (۲۰۹/۸).

⁽٣) راجع: «سير أعلام النبلاء»: (٢/ ٣٩٥).

⁽٤) راجع: «فهرس مخطوطات مكتبة كوبرليء: (١٨٤/١ ـ ١٨٦).

⁽٥) راجع: «ثبت البلوي»: (٢٨٦).

⁽٦) المرجع السابق: (٣٩٣).

⁽٧) راجع صفحة (٩٩).

وقد كانت نسخته يتداولها الطَّلبة فيما بينهم، وينسخ عنها بعضُهم.

قال الحاكم: حدّث الكسائي بـ «الصحيح» من كتاب جديد بخطّه، فأنكرت، فعاتبني، فقلت: لو أخرجت أصلَكَ وأخبرتني بالحديث على وجهه، فقال: أحضرني أبي مجلسَ ابنِ سفيان الفقيه لسماع هذا الكتاب، ولم أجد سماعي، فقال لي أبي أحمد الجُلُودي: قد كنتُ أرى أباك يُقيمك في المجلس تسمع وأنت تنام لصغرك، فاكتب «الصحيح» من كتابي، تنتفع به (۱).

ثالثاً: حفظ لنا علماؤنا _ رحمهم الله تعالى _ تراث أسلافنا، واعتنوا به عناية تامة لاثقة به، ومن ذلك هذا الكتاب فقد تداولوه بالرواية _ كما قدمنا _ والنَّسْخ ِ، فنسخه _ مثلًا _ ابنُ الحطيئة «كله بقلم واحد»(٢) وابنُ الخاضبة «بالأجرة، سبع مرات»(٣) والعبدوسي الفاسي «تسع نُسخ»(٤).

رابعاً: كانت كثير من هذه النسخ صحيحة غاية الصحة، وعليها سماعات ومقابلات، ولذا احتج بها العلماء عند المباحثة والمناقشة، وكان يرجعون إليها في المعضلات والمشكلات، مثلاً: ذكر عبد الحي الكتاني أنه كان يسمع على والده كتاب «المجالس المكية» لأبي حفص الميانسي المكي من أصل عتيق بخط الحافظ أبي العلاء العراقي، قال: «فوصلنا فيه إلى حديث عثمان في كيفية

⁽۱) الأنساب: (۲۲/۱۰ ـ ٤٢٣) و «سير أعلام النبلاء»: (۲٦/١٦).

⁽٢) سير أعلام النبلاء: (٣٤٧/١٠).

⁽٣) المرجع نفسه: (١١١/١٩، ١١٢).

⁽٤) فهرس الفهارس والأثبات: (١٠٤٤/٢).

وضوء النبي على الأذنين، فعال لنا الشيخ الوالد: مسح، ذكر فيه: المسح على الأذنين، فقال لنا الشيخ الوالد: مسح الأذنين في الوضوء لا يوجد في «الصحيحين» من حديث عثمان ولا غيره» قال رحمه الله: «فقمتُ بعد ذلك على مساق في مراجعة نسخ «صحيح مسلم» العتيقة المسموعة، وغيرها من المستخرجات والمصنفات الأثرية، فلم أجد لذلك ذكراً فيها» (1)، وكذلك حصل لابن حجر وغيره من العلماء رحمهم الله تعالى فإنهم كانوا يراجعون (نسنخ) هذا «الصحيح» عندما يريدون أن يتحققوا من مسألةٍ فيها إشكال أو وهم (٢).

خامساً: توجد في مكتبات العالم من هذا «الصحيح» نسخ خطية عديدة جداً، فتكاد أن لا تخلو منه مكتبة أو دار للكتب، وهذه النُسَخ تتفاوت في تاريخ نسخها، وفي نفاستها وجودتها.

قال بروكلمان: «صحيح مسلم، يكاد يضاهي «صحيح البخاري» في كثرة مخطوطاته، ووجودها في أكثر المكتبات (٣).

وفي مكتبة القرويين بفاس إلى الآن نسخة منه نفيسة جداً، هي نسخة ابن خير الإشبيلي، التي قابلها مراراً، وسمع فيها، وأسمع،

⁽١) فهرس الفهارس والأثبات: (٧٤٥/٢).

⁽٢) راجع _ مثلاً _: وجزء في طرق حديث لا تسبوا أصحابي »: (ص ٣٩ - ٢٤٠ راجع _ مثلاً ...) و والنكت الظراف»: (٢٢٣/١ ، ٢٢٤ ، ٣٣٩ - ٣٤٠ ، ٢٤٠ ، ٢٤٠) و وفتح الباري »: (١٥٢/١٥) و وفتح الباري »: (١٩٢/١ ـ ١٣٣) و والأذكار »: (١٢٨) و والإرشاد »: (١٩٢/١ ـ ١٣٢) و والأذكار »: (١٢٨) و والإرشاد »: (١٩/٢) للخليلي .

⁽٣) تاريخ الأدب العربي: (١٨٠/٣).

بحيث يعد أعظم أصل موجود من «صحيح مسلم» في إفريقية، وهو بخط الشيخ الأديب الكاتب أبي القاسم عبد الرحمن بن عبدالله بن عمر الأموي الإشبيلي المالكي، فرغ منه سنة ٧٧٥ هـ، وعليه بخط ابن خير أنه عارضه بأصول ثلاثة معارضة بنسخة الحافظ أبي علي الجياني _ شيخ عياض _ وغيره من الأعلام، وكتب بهامشه كثيراً من الغرر والفوائد والشرح لغريب ألفاظه، وشروح بعض معانيه، وفرغ من ذلك سنة (٧٧٣ هـ) (١).

سادساً: أكثر ما يهمنا من نُسَخ هذا «الصحيح» الاختلاف الواقع بينها، والسَّقَط الذي فيها، وأوهام رواتها، ولا يتسع هذا المقام إلى كل ذلك بالتفصيل (٢)، وفي اللمحات الآتية غُنية، وإشارة إلى ما نريد.

١ ـ تجد النسخ القديمة من هذا «الصحيح» ليس فيها أبواب البتة، منها ـ مثلاً ـ نسخة بخط الحافظ أبي إسحاق الصريفيني (٣).

٢ ـ تجد النسخ المتأخّرة، فيها خلاف بين الأبواب، إذ هي ليست من صنع مؤلّفها، وإنما من وَضْع جماعةٍ من العلماء والشُّرَّاح، واختلفت باختلاف اجتهاداتهم(٤).

٣ ـ ورد خلاف في بعض هذه النسخ، بناء على اختـلاف

⁽١) فهرس الفهارس والأثبات: (١/٣٨٥).

⁽٢) تجد تفصيل ذلك في باب خاص عند الغساني في «تقييد المهمل وتمييز المشكل» (ورقة ٩٦/أ وما بعدها) وفي أماكن مبثوثة كثيرة من «مشارق الأنوار» للقاضي عياض و «شرح صحيح مسلم» للنووي وابن الصلاح.

 ⁽٣) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج: (ورقة ٥/أ).

⁽٤) راجع ما سنذكره _ إن شاء الله تعالى _ عن تراجم «الصحيح».

الروايات، فمثلاً: وقع في رواية أبي العلاء بن ماهان: «حدثنا صاحب لنا عن إسماعيل بن زكريا» وسَلِمَتْ رواية أبي أحمد الجُلودي من هذا، وقال فيه عن مسلم: «حدثنا محمد بن بَكَّار، قال: حدثنا إسماعيل بن زكريا» (۱) وجاء في نسخة أبي العلاء بن ماهان في إسناد حديث: «عن صالح بن كيسان عن الزهري عن عُبيد الله بن عبدالله بن عتبة» وفي نسخة الجلودي «عن صالح بن كيسان عن عُبيد الله بن عبدالله بن عتبة» (۲) بإسقاط الواسط بينهما (عن الزهري)، وكأن مثبتها اغتر بكثرة رواية صالح بن كيسان عن الزهري، فاستبعد روايته عن شيخ الزهري عبيد الله، وذلك غلط، فإن صالح بن كيسان قد روى هذا الحديث عن عُبيد الله نفسه من غير واسطة (۳).

وقع الخطأ في المثالين السابقين ـ وكلاهما في الإسناد ـ في رواية ابن ماهان، وسلمت منها رواية الجلودي، وربما وقع الخطأ عليه. أو في بعض الأصول التي أخذت عنه، فوقع مشلاً في بعضها (٤) ـ وفي غيره من الأصول ـ: «وضعف يحيى بن موسى بن دينار، قال: حديثه ريح» (٥)، بزيادة (ابن) بين موسى ويحيى، وكذلك حكاه صاحب «تقييد المهمل» عن أكثر النسخ، وهو غلط، كأنه وقع من رواة مسلم، وصوابه: «وضعف يحيى، موسى بن

⁽۱)راجع: دصیانة صحیح مسلمه: (۷۷) و دصحیح مسلمه: (۳۰٦/۱) رقم (۸۶).

⁽٢) صحيح مسلم: (١/٣٨٣) رقم (١٢٥).

⁽٣) صيانة صحيح مسلم: (٢٥٤).

⁽٤) أعني: في بعض الأصول المأخوذة عن الجلودي.

⁽٥) مقدمة صحيح مسلم: (٢٧).

دينار»، بحذف (ابن) بين يحيى _ وهو القطان _ وبين موسى، وقد صححه كذلك صاحب «التقييد» أبو علي الغسّاني، وغيره (١)، والله أعلم.

واختلفت الأصول في قول مسلم في مقدمة «صحيحه» في الأحاديث الضعيفة: «ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها» (٢) فوقع ذلك هكذا في أصل الحافظ أبي القاسم بن عساكر في روايته عن الغراوي عن عبد الغافر الفارسي، ووقع في غيره: «وأقلها أو أكثرها أكاذيب»، وهما روايتان ذكرهما القاضي عياض المغربي، ونسب الأولى إلى رواية عند الغافر الفارسي وصححها، ونسب الثانية إلى رواية أبي العباس العُذري، الراوي عن الراوي عن الراوي عن الراوي عن الباختلال والتصحيف (٢).

وكذا وقع الوهم في حديث «صحيح مسلم»: «لا تسبوا أصحابي . . . » (٤) ، فهو فيه من (مسند أبي هريرة) والصواب أنه من مسند (أبي سعيد الخُدري) ، «وإن الأكثر، رووه عن أبي صالح عن أبي سعيد، فما عدا ذلك يكون شاذاً ، وقد اتّفق النّقاد على توهيم ما وقع فيه من أنه عن أبي هريرة » (٥) و «لعل الخلل الواقع في نسخ

 ⁽۱) راجع: «تقیید المهمل»: (ق ۱۱۶۸) وصیانة صحیح مسلم: (۱۲۷)
 وشرح النووي علی صحیح مسلم: (۱۲۲/۱).

⁽٢) مقدمة صحيح مسلم: (٢٨/١).

 ⁽٣) راجع: «إكمال الإكمال»: (١٧/١ أ) وصيانة صحيح مسلم: (١٢٧ (١٢٨) وشرح النووي على صحيح مسلم: (١٢٤/١).

⁽٤) صحيح مسلم: (١٩٦٧/٤) رقم (٢٥٤٠).

⁽٥) جزء في طرق حديث «لا تسبوا أصحابي»: (٧٨ بتحقيقي).

وصحيح مسلم» من الرواة عنه، ويبرأ هو حيئنذ من الوهم»(۱)، أو وقع منه ههنا في الكتابة» (۲) ولأنّ أبا صالح لما كان كثير الرواية عن أبي هريرة وأبي سعيد جميعاً، سبق القلم من أحدهما إلى الآخر، إما من المؤلّف، أو ممن بعده»(۱) ومن الرواة عنه، وهو المتبادر إلى الذّهن»(٤)، وفالظاهر أن الوهم ممن دون مسلم»(٥).

وذكر ابن منجويه (المتوفى سنة ٤٧٨ هـ) في ترجمة (حميد الطويل) أن أبا خالد الأحمر روى عنه، ثم قال: «أبو خالد الأحمر عن شعبة عن قتادة وحميد عن أنس، هكذا في النسخة التي علقت عنها. وفي كتابي: أبو خالد عن حميد وشعبة عن قتادة عن أنس عن النبي على: «ما من نفس تحب أن ترجع إلى الدنيا إلا الشهيد..» الحديث. والصحيح ما قال أبو خالد عن حميد وشعبة عن قتادة عن أنس»(١).

وهذا نوع من الاختلاف في النسخ قديم، وهو في ترتيب طبقة الرواة، ولم يرد له مثال، فنبهت عليه هنا، وربما يكون الفرق بين النسخ في إثبات حرف أو نفيه (٧)، أو في إثبات قطعة من الحديث

⁽١) المرجع السابق: (ص ٣٩ ـ بتحقيقي).

⁽٢) تحقة الأشراف: (٣٤٣/٣ ـ ٣٤٤).

⁽٣) جزء في طرق حديث (لا تسبوا أصحابي»: (٨٦ - بتحقيقي).

⁽٤) المرجع السابق: (٤٨).

⁽٥) المرجع السابق: (٤١)، وانظر: «هـدي الساري»: (٥٠) و «تغليق التعليق»: (٦١/٤) و «فتـح الباري»: (٣٥/٧) و «شـرح النووي على مسلم»: (٦٢/١٦) و «العلل» للدارقطني: (ل ١٤٢/ب ـ ١٤٢ أ).

⁽٦) راجع: «رجال صحيح مسلم»: (١٦١/١- ١٦٢).

⁽٧) راجع: «فتح الباري»: (٤٤/١١).

أو نفيها، كما وقع في حديث ابن عباس عن علي رضي الله عنه: «نهاني رسول الله عنه عن القراءة في الركوع والسجود» (١) قال الحميدي: «وزاد في الأطراف في رواية ابن عباس عن علي: النهي عن خاتم الذهب» قال: «وليس ذلك عندنا في أصل كتاب مسلم»، قال الحميدي: «ولعله قد وجد في نسخة أخرى» (٢).

\$ ـ والأهم من هذا جميعه: أنه وردت أحاديث في بعض (نُسخ «الصحيح»)، وسقطت من بعضها، لذا نجد أنَّ أبا الفضل بن عمار الشهيد قد أورد في القطعة المتبقية من كتابه «علل الأحاديث التي في صحيح مسلم»(٣) ثلاثة أحاديث(٤) لم يرد لها ذكر البتة في النسخ المطبوعة التي بين أيدينا منه، هي:

ا ـ عن عائشة أن النبي على أمر بالأجراس أن تُقطع من أعناق الإبل يوم بدر (°).

⁽١) مسلم: كتاب الصلاة: باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود: رقم (٢١٢) وليس في مطبوعته الزيادة المذكورة.

 ⁽۲) انظر: والجمع بين رجال الصحيحين، للحميدي: (۱/ب ٤٦/أ) و والنكت على ابن الصلاح، لابن حجر: (۳۰۹/۱).

⁽٣) منه نسخة خطية في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، على ميكروفيلم، شريط رقم (٢٧٨)، لكنها غير مكتملة، جاء في آخرها: «آخر الموجود من كلام أبي الفضل الحافظ رحمه الله»، وقد عملت على تحقيقه.

⁽٤) المذكور هنا للتمثيل وليس للحصر، وإلا فقد ذكر الحازمي في «شروط الأثمة الخمسة»: (٣٥) أن حديث (العتيرة) موجود في بعض نسخ اصحيح مسلم»، وأنه لا يوجد في أكثرها، وكذا قال ابن حجر في «التلخيص الحبير»: (٢٥٢/١) في حديث آخر.

⁽٥) علل الأحاديث التي في صحيح مسلم: رقم (٢٧).

Y - عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: قال الله تعالى: «إذا ابتليت عبدي المؤمن، ولم يشكني إلى عوَّاده أطلقته من أساري، ثم أبدلته لحماً خيراً من لحمه، ودماً خيراً من دمه، ثم يستأنف العمل»(١).

٣ - عن أنس قال: «كان ﷺ إذا اجتهد لأحدٍ في الدَّعاء، قال:
 جعل الله عليكم صلاة قوم أبرار، يقومون الليل ويصومون النهار،
 ليسوا بأثمة ولا فجار» (٢).

فهذه الأحاديث ـ على رأي أبي الفضل ـ أخرجها مسلم في وصحيحه، ولولا ذلك لما صح له أن يضعها في كتابه «علل الأحاديث في صحيح مسلم»، ومع ذلك نجد أنّ ابن كثير يقول في الحديث الأول: «وهذا على شرط الصحيحين» (٣) ولازم ذلك أن مسلماً لم يخرجه! والثاني: جزم ابن رجب (٤) أنه في «صحيح مسلم» تبعاً للشهيد، ونقل البيهقي في «الشعب» عن بعض الحفاظ أن مسلماً أخرجه قال: «وقد نظرت في كتاب مسلم فلم أجده فيه، ولم يذكره أبو مسعود في «تعليقه» (٥)، قال ابن حجر: «أراد وأي: البيهقي ـ بقوله: «بعض الحفاظ» أبا الفضل بن عمار، المعروف بالشهيد، فإنه ذكره في الجزء الذي تَتَبع فيه أوهام المعروف بالشهيد، فإنه ذكره في الجزء الذي تَتَبع فيه أوهام

⁽١) علل الأحاديث التي في صحيح مسلم: رقم (٢٩).

⁽٢) المرجع نفسه: رقم (٣٢).

⁽٣) البداية والنهاية: (٢٦١/٣).

⁽٤) في «شرح علل الترمذي»: (٨٦٨/٢).

^(°) راجع: «النكت النظراف»: (۳۰۱/۱۰) و «الـ آلليء المصنوعــة»: (۳۹۷/۲) و «التعقبات على الموضوعات»: (۱۵).

مسلم»(۱)، وكذا جزم الحاكم بأنه «على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»(۲)، وقد صرح بذلك بعض علماء عصرنا، فقال في صنيع ابن رجب السابق: «وهم في عزوه»(۳). وقال آخر: «وليس الحديث في صحيح مسلم»(٤)!، مع أن السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ يقول عنه: «فكان في «صحيح مسلم» في غير الرواية المشهورة، فإنه روايات متعدّدة»(٥).

أما الحديث الثالث، فقد أخرجه الضياء المقدسي، وقال: وذكر بعض المحدّثين أنّ مسلماً رواه عن عبد بن حميد بهذا الإسناد، ولم أره في «صحيح مسلم»، والله أعلم» (٢).

وإن كتب السنة _ ومن بينها «صحيح مسلم» _ في بعض نسخها اختلاف، لاختلاف رواتها، فقد يكون الخلاف في باب بأكمله، أو في حديث، أو في لفظ منه، أو في زيادة في السند أو المتن _ فإذا عزى إمام مطلع الحديث إلى «صحيح مسلم» _ مثلاً _ فينبغي قبل العجلة بتوهيمه، أن نتثبت، فلعله في نسخة أخرى منه (٧).

⁽١) النكت الظراف: (٣٠١/١٠).

⁽٢) المستدرك: (١/ ٣٤٩).

⁽٣) السلسلة الصحيحة: (١/ ٤٨٨) رقم (٢٧٢)،

⁽٤) شرح علل الترمذي: (٢٦٨/٢) (الهامش) بتحقيق الدكتور همام سعيد.

⁽٥) اللَّالَىء المصنوعة: (٣٩٧/٢) ونحوه في والتعقّبات على الموضوعات،:

⁽٦) المختارة: (ق ٣٤/ب) بواسطة والسلسلة الصحيحة»: (رقم (١٨١٠).

 ⁽٧) راجع فائدة حول هذا في كتاب والتعالم وأثره على الفكر والكتاب: (٥١ - ٥٣)، ولا يفوتنا أن نشير إلى أن فيه: وولبعض الطلبة المعاصرين رسالة باسم والأصول الستة رواتها، ونُسَخُها»، قلت: لم أقف عليها.

ولعل مسلماً ذكر بعض الأحاديث السابقة ـ التي نقلناها عن الشهيد ـ في كتابه قبل أن يعرضه على خُذًاق أهل عصره، ثم أشاروا عليه بحذفها، ففعل، والله أعلم.

تراجم (صحيح مسلم)، وعدد الكتب التي فيه:

ليس في «صحيح مسلم» بعد المقدمة إلا الحديث السرد، وما يوجد في نسخه من الأبواب مترجمة، فليس من صنع المؤلّف، وإنما صنعه جماعة بعده (١)، من نُسَّاخه (٢)، أو شراحه، وأهمهم الإمام النووي (٢)، وكانوا يضعونها على حاشيته (٤).

قال الديوبندي: (واعلم أن (صحيح مسلم) قد قرىء على جامعه، مع خلو أبوابه عن التراجم) (٥).

وقد تكلُّف النَّاس في بيان سبب ذلك، فحكوا قولين، هما:

الأول - قول ابن الصلاح: «لم يذكر فيه تراجم الأبواب لثلا يزداد بها حجم الكتاب» (٢)، وليس هذا السبب وجيها، فماذا تزيد تراجم الأبواب في هذا الكتاب؟! وكأنه لم يقنع به، عندما استدرك

⁽١) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج: (ق ١٤/ب).

⁽٢) راجع: «الإطراف بأوهام الأطراف»: (٢٣٢).

⁽٣) مدح صنعه محققا «تلخيص صحيح مسلم» في تقديمهما له: (١٠/١) فقالا: «وقد قام الإمام الحافظ يحيى بن شرف النووي بترجمة كتب وأبواب صحيح مسلم على نحو جيد ودقيق، أفصح فيه عن مهمات مما استنبط من أحكام المرويات في كل باب».

⁽٤) كلام الشيخ أحمد شاكر في تقدمة «مفتاح كنوز السنة» (١/أ).

⁽a) فتح الملهم: (١/١٠١).

⁽٩) صيانة صحيح مسلم: (١٠١).

قائلًا: ﴿أُو لَغَيْرُ ذَلِكُ﴾(¹).

والآخر ـ قول ابن عساكر، ومفاده: إن خلوّ «الصحيح» من ذلك ليس عن عمد من مؤلّفه، بل لأنه «مات قبل استتمام كتابه» (٢) و «استيعاب تراجمه وأبوابه» (٣).

وهذا القول يجانب الصواب، إذ قد أتم مسلم كتابه، كما سيأتي بيانُهُ.

والذي أراه صواباً في هذا، أنه ترك الأبواب عن عمد، إذ كان همّه فيه محصوراً في سرد أحاديث الباب، فنهج منهج الأبواب الحديثية، وهذا المنهج يجمع الروايات ذات الموضوع الواحد في مكان واحد، وتظهر فيه الخبرة الحديثية من خلال تنوع الأسانيد والألفاظ، «ذلك أن مسلماً لم يقصد فقه الحديث، بل قصد إبراز الفوائد الإسنادية في كتابه، لذلك فإنه يروي الحديث في أنسب المواضع به، ويجمع طرقه وأسانيده في ذلك الموضع، بينما البخاري يفرق الحديث في مواطن متعددة، يرويه في كل موطن بإسناد جديد أيضاً «⁽³⁾.

فكتاب مسلم على الرغم من عدم تبويبه، فهو كالمبوب تماماً، قال ابن الصلاح: «ثم إنّ مسلماً - رحمه الله وإيانا - رتب كتابه على الأبواب، فهو مبوّب في الحقيقة، ولكنه لم يذكر فيه تراجم الأبواب لئلا يزداد بها حجم الكتاب، أو لغير ذلك»(٥).

ولذا رأى السيوطي رحمه الله تعالى أن يُتـرك الكتاب بـلا

⁽١) صيانةً صحيح مسلم: (١٠١). (٤) منهج النقد في علوم الحديث: (٢٥٤).

⁽٢) سير أعلام النبلاء: (١٢/٥٧٤). (٥) صيانة صحيح مسلم: (١٠١).

⁽٣) كشف الظنون: (١/٥٥٥).

تبويب، فقال رحمه الله: «وكان الصواب ترك ذلك، ولهذا نجد النسخ القديمة ليس فيها أبواب البتة. نسخة بخط الحافظ أبي إسحاق الصريفيني كذلك لا أبواب فيها أصلًا» (١٠).

وقد بُذِلت محاولات عديدة، وجهود كثيرة في تراجم أبواب هذا الكتاب، وكان السبب في ذلك على حد قول السيوطي: «وكأنهم أرادوا به التقريب على من يكشف منه»(٢).

وقد قومها الإمام النووي، فقال: «وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم، بعضها جيد، وبعضها ليس بجيّد، إما لقصور في عبارة الترجمة، وإما لركاكة لفظها، وإما لغير ذلك»، ثم قال رحمه الله تعالى: «وأنا ـ إنْ شاء الله ـ أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها، والله أعلم»(٣)، وتراجمه فيها نَفَسُ فقيهٍ شافعي، ولعل هذا سبباً في عدّ الإمام مسلم شافعي المذهب، وليس الأمر كذلك ـ كما قدمنا ـ.

قال الكشميري: «وأما أبواب مسلم، فليست مما وضعها المصنّف ـ رحمه الله تعالى ـ بنفسه، ليستدلّ بها على مذهبه» (٤).

⁽١) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج: (ق ٤ / ب ـ ٥ / أ). ومن لطيف ما رآه الدكتور عبد الرحمن عون في كتابه «الأبي وكتابه الإكمال»: (١٠٨ - ١٠٩) أن خلو وصحيح مسلم» من التراجم المعقدة من بين الأسباب التي جعلت سكان إفريقيا يقبلون عليه _لبساطة حياتهم، وبعدهم عن التعقيد، وكرههم له _ ويبعدون بعض الشيء عن وصحيح البخاري» الذي قال فيه ابن أبي جمرة: « . . . ما ضمنه أبوابه من التراجم، التي حيَّرت الأفكار، وأدهشت العقول والأبصار».

 ⁽۲) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج: (ق ٤/ب) وإضاءة البدرين: (ق ١٥/أ) وصرح به أحمد بن عمر القرطبي في كلام له آتٍ في (ص١٨٦).
 (٣) شرح النووي على صحيح مسلم: (٢١/١) وإضاءة البدرين: (ق ١٥/أ).
 (٤) فيض الباري: (٥٨/١).

وعلى الرغم من محاولة النووي، وبذله الجهد والوسع في ذلك، واعتماد العلماء والباحثين على صنيعه (١)، إلا أن الديوبندي ـ رحمه الله تعالى ـ قال: «والإنصاف أنه لم يترجم إلى اليوم بما يليق بشأن هذا المصنف الجليل، ولعل الله يوفق عبداً من عباده، لما يؤدي حقه، وبيده التوفيق»(٢)، وقد كانت للديوبندي جهود مشكورة في تراجم هذا «الصحيح»، فقد أجاد فيها، وزاد على النووي زيادات حسنة، وأبقى على البعض، إلا أن المنية اخترمته قبل تمام الكتاب، ولعله رجى أن يكون ذلك العبد الذي تحدّث عنه في عبارته السابقة.

والحقّ أنّ بعض الهفوات والثغرات وقعت في تراجم «الصحيح»، فالمتمعن في تراجمه، والمدقق فيها يلحظ أنه فصل القدر عن الإيمان، وفصل صفات المنافقين عن الإيمان!، وأنه جعل أحاديث الآداب في عدد من الكتب، فعنده كتاب (الآداب) ثم كتاب (السلام) وهو من الآداب ثم كتاب (البر والصلة والآداب)، ولعل هذا أزعج المزي، مما جعله يدمج بعض هذه الأبواب في باب واحد في كتابه «تحفة الأشراف»، قال أبو زرعة العراقي: «واعلم أنّ مسلماً رحمه الله _ ذكر في «صحيحه» كتاب الأدب، ثم الرؤيا، ثم المناقب، ثم البر والصّلة، وإنّ الحافظ المزيّ يعزو جميع ما في البر للأدب، مع أنهما كتابان منفصلان،

⁽١) من مثل: المزي في وتحفة الأشراف، مع فوارق يسيرة بينهما، والنابلسي في وذخائر المواريث، ومحمد فؤاد عبد الباقي في طبعته لهذا والصحيح، فإنه أخذ تراجم النووي، ووضعها عليه.

⁽٢) فتح الملهم: (١٠٠/١).

بينهما الرؤيا، والمناقب، وكأنّ المزيّ يرى أنّ مسلماً كرَّر الأدب في موضعين، وكان ينبغي له أن يقول: في الأدب الأول، والأدب الثانى، ليميّز بينهما»(١).

ولهذا قام بعضٌ مختصري «الصحيح»، مثل: الفقيه الإمام أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (المتوفي سنة ٦٥٦ هـ)، بتأخير بعض الأحاديث أو تقديمها في تراجمه، ليضم الأشياء المتشابهة إلى بعضها بعضاً «ولعل هذا الإمام القرطبي المتوفّي قبل الإمام النووي بعشرين عاماً قد أحرز قصب السبق في هذا المجال(٢)، فقد ترجم ترجمة وافية ودقيقة لكل كتب وأبواب تلخيصه لصحيح مسلم، وأشار في مقدمة كتابه إلى عمله هذا، لما لذلك العمل من الأهمية»(٣) فقال رحمه الله تعالى: «ولما تقاصرت الهمم في هذا الزَّمان عن بلوغ الغايات من حفظ جميع هذا الكتاب، بما اشتمل عليه من الأسانيد والروايات، أشار مَنْ إشارته غُنم، وطاعته حتم، إلى تقريبه على المتحفظ، وتيسيره على المتفقَّه، بأن نختصر أسانيده، ونحذف تكراره، وننبه على ما تضمّنته أحاديثه بتراجم تسفر عن معناها، وتدل الطالب على موضعها وفحواها»(٤) ثم قال: «وربما قدّمتُ بعض الأحاديث وأخّرتُ حيثما إليه اضطررتَ؛ حرصاً على ضمّ الشيء لِمُشَاكله، وتقريباً له على متناوله، (°).

⁽١) الأوهام بأطراف الأطراف: (٣١_ ٣٢، ٢٠٥).

⁽٢) والصواب أنه مسبوق كما سيأتي في (ص ١٨٩).

⁽٣) عن تقديم محققي (تلخيص صحيح مسلمه: (ص ١٠).

⁽٤) تلخيص صحيح الإمام مسلم: (١/٣٤).

^(°) المرجع نفسه: (١/٣٥).

ومن الجدير بالذكر أن مسلماً هو الذي وضع عناوين (الكتب) الرئيسة في «صحيحه»، ولذا تجد أنَّ لها ذكراً في كتب الأقدمين (۱)، - إلا أنه لم يضع (التراجم) التفصيلية، كما أسلفنا -، وأنّ صنيعه فيها (۲) لا يخلو من صعوبة، لأن الحديث الواحد قد يحوي أفكاراً عديدة، ولكن مسلماً يضعه في مكان يعالج فيه فكرة واحدة من هذه الأفكار، وربما كرره في بعض الأحايين، وقد يوضع الحديث في مكان ما لمناسبة خفية، وغيرها أظهر منها، من مثل حديث المغيرة: «ما سأل رسول الله عني أحدٌ عن الدّجال أكثر مما سألته عنه، فقال لي: أي بُني! وما ينصبك منه؟ إنه لن يضرك. قال: قلت: إنهم يزعمون أن معه أنهار الماء، وجبال الخبز. قال: هو أهون على الله من ذلك».

فَوضَعَ الإمام مسلم هذا الحديث في كتاب (الآداب)، ولعله ألمح إلى أن كثرة السؤال ليست دائماً من (قلّة الأدب)، وعلى العلماء والفضلاء أن يكونوا حلماء لا سيما عند سؤال الناس إياهم، واستحباب الملاطفة، ومشروعية قول الرجل لغير ابنه (يا بُني!)، ولذا ترجم عليه النووي: «باب جواز قوله لغير ابنه (يا بني)،

⁽۱) صرح الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني (المتوفى سنة ٢٨٥ هـ) في كتابه «رجال صحيح مسلم» بأسماء الكتب التي في «الصحيح»، وتبعه على ذلك ابن القيسراني (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ) في «الجمع بين رجال الصحيحين» وقد سار الحاكم في ترتيب «المستدرك» على منهج الإمام مسلم، ولاحظ مع هذا ترتيب البخاري، راجع: «الإمام الحاكم النيسابوري وكتابة المستدرك على الصحيحين»: (٣١٨).

⁽٢) أي: في الكتب.

واستحبابه للملاطفة» (١) ، ولم يضعه ـ كما يتبادر إلى الذهن لأوّل وهلة ـ في مكان يتحدّث فيه عن الدجال، أو الفتن، وما شاكله.

وقد تكاد تكون الصلة بين الحديث والباب مبتورةً، وليس للحديث _ أو للأثر _ أدنى مناسبة للباب الذي وُضع فيه، فمثلًا قال الإمام مسلم في (كتاب المساجد ومواضع الصلاة): «حدثنا يحيى بن يحيى التميمي قال: أخبرنا عبدالله بن يحيى بن أبي كثير قال: سمعت أبي يقول: لا يستطاع العلم براحة الجسم» وبوّب عليه النووي: «باب أوقات الصلوات الخمس»(٢) بعد سياق عدّة طرقِ لحديث رواه عبدالله بن عمرو بن العاص، وذكر النووي أن عادة الفضلاء جرت بالسؤال عن إدخال مسلم هذه الحكاية عن يحيى، ثم أورد ما حكاه القاضي عياض عن بعض الأئمّة في تعليل ذلك، وهو أنَّ مسلماً أعجبه حسن سياق تلك الطرق التي ذكرها لحديث عبدالله بن عمرو، وكثرة ما اشتملت عليه من الفوائد في الأحكام وغيرها، فلما رأى ذلك أراد أن ينبّه من رغب في تحصيل رتبةٍ عاليةٍ في المعرفة إلى كثرة الاشتغال، وإتعاب الجسم في الاعتناء بتحصيل العلم (٣).

هذا كلُّه على فرض أن الكتب المثبتة في الطبعات المتداولة

⁽١) شرح النووي على صحيح مسلم: (١٧٧/٦).

⁽٢) شرح النووي على صحيح مسلم: (١١٣/٥).

⁽٣) شرح النووي على صحيح مسلم: (١١٣/٥) وهناك أقوال أخرى وجيهة لصنعه هذا مذكورة في والحل المفهم لصحيح مسلم»: (١٤٢ ـ ١٤٣).

هي من صنيع مسلم نفسه (١)، ولا يبعد أن يكون قد وَضَع غَيْرها، يلمس ذلك المتمعن في كتاب «رجال صحيح مسلم»، - وصاحبه قريب عهد بمسلم -، ففيه من أسماء الكتب ما لا يوجد في النسخ المطبوعة، بل فيه تراجم للأبواب، وهذا يدلّ على تباري العلماء وتسابقهم، في وضع تراجم لهذا الكتاب، منذ عهد قديم، فلم يحرز قصب السبق أحمد بن عمر القرطبي، كما قال بعض الفضلاء.

ومن خلال تطابقي لعناوين الكتب الواردة في ثنايا تراجم «رجال صحيح مسلم» مع العناوين المثبتة على مطبوعات «الصحيح»، وجدت أنّ قسماً كبيراً مشترك بينهما، مع ملاحظة فروقٍ طفيفةٍ بينهما، مثل «كتاب الصيام» في المطبوع، و «الصوم» في «رجال صحيح مسلم»، و «كتاب الطلاق» في المطبوع، و «كتاب الأضاحي» في المطبوع و «كتاب الأضاحي» في المطبوع و «كتاب الضحايا» في «رجال صحيح مسلم»، و «كتاب صفات المنافقين» في المطبوع و «ذكر المنافقين» أو «ذكر النفاق» في «رجال صحيح مسلم»، و «كتاب العتق» في المطبوع، وكتاب «العتاق» في «رجال صحيح مسلم»، و «كتاب العتق» في المطبوع و «الهبات» في المطبوع و «الهبات» في المطبوع و «الهبات» في «رجال صحيح مسلم»، و «كتاب العتاب العتاب العتاب العتاب الهبات» في المطبوع و «الوصايا» في «رجال صحيح مسلم»، و «كتاب النفر» في المطبوع و «الوصايا» في «رجال صحيح مسلم»،

 ⁽١) ولعل هذا يتأيد بما ذكره الحاكم في «المستدرك»: (٥٥٨/٤) من أن مسلماً ذكر أهوال القيامة والحشر مدرجاً في الفتن، وكذا هو في مطبوعه.

هذا بالإضافة إلى عناوين كثيرة جداً _ يصعب حصرها _ لم يرد لها ذكر في مطبوع «صحيح مسلم» وكثير منها ليست كتباً، وإنما هي أبواب، وقد وقع التصريح بذلك، من مثل: «دلائل النبوة»(١) و «الطب» (٢) و «الأطعمة»(٣) و «الديات»(٤) و «صفة النبي ﷺ»(٥) وكذلك يتطابق الكتب والأبواب بين المطبوع من مختصرات وتلخيصات «الصحيح» مع «الصحيح» نفسه، يجد الباحث بينهما فروقاً، ولا داعي للتفصيل في ذلك، فإن في الإشارة غنية للبيب.

أما عن عدد كتب «الصحيح» فهي أربعة وخمسون كتاباً بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي (٦)، وقد ذكر بعضهم أنه لا خلاف في

⁽١) راجع: ورجال صحيح مسلم، على سبيل المثال -: (٣١/١، ٣٩، ٤٠، ٥٠) والموطن الثاني موجود في النسخة المطبوعة في (كتاب الفضائل: باب إذا أراد الله تعالى رحمة أُمَّةٍ قبض نبيَّها قبلها).

 ⁽۲) راجع: «رجال صحيح مسلم» على سبيل المثال -: (۳۳، ۳۳، ۶۹، ۵۹، ۸۵)
 (۸) (۹۷، ۹۷)، وورد في الكتاب «كفارة المرض» فلعله باب من كتاب «الطب» راجع على سبيل المثال -: (۱/۸، ۶۹، ۱۵۶، ۱۷۰).

⁽٣) راجع: «رجال صحیح مسلم» علی سبیل المثال -: (١ /٣٨، ٤٩، ٥١، ٥٠) و در درجال صحیح مسلم، علی سبیل المثال -: (١ /٣٨، ٤٩، ٥٠).

⁽٤) راجع: «رجال صحيح مسلم» ـعلى سبيل المثال ـ: (١٠/١، ٩٨، ١٦٠).

⁽٥) راجع: «رجال صحیح مسلم» ـ علی سبیل المثال ـ: (١/ ٣١) ٤٨، ٥٧، ٥٧). ٥٧، ٥٩، ٨١، ١١٧، ١٧٤).

⁽٢) انظر عناوينها في آخر والصحيح»: (مجلد الفهارس): (٥/٩ ـ ٨٤) وفي مقدمة ومفتاح كنوز السنة»: (ص هـ ـ و) و وكشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام»: (١٤/٢» ـ ٥١٤) و وطرق تخريج حديث رسول الله ﷺ: (٢٧٩ ـ ٢٨١).

ذلك(١٠)! والحقّ والإنصاف أن الخلاف جارٍ حتى في هذا، إذ ما عدّه محمد فؤاد عبد الباقي كتاباً عدّه غيره باباً، فمثلاً يذكر محمد عبد الباقى الكتب العشر الأولى هكذا (الإيمان، الطهارة، الحيض، الصلاة، المساجد ومواضع الصلاة، صلاة المسافرين وقصرها، الجمعة، العيدين، الاستسقاء، الكسوف) ثم يذكر (كتاب الجنائز)، بينما يذكر الشيخ عبد الصمد شرف الدين (٢) هذه الأبواب هكذا: الإيمان، الطهارة، ويجعل (كتاب الحيض) تبعاً للطهارة، ثم يذكر (كتاب الصلاة) ويجعل (كتاب المساجد ومواضع الصلاة) و (صلاة المسافرين وقصرها) و (الجمعة) و (العيدين) و (الاستسقاء) و (الخسوف) تبعاً لكتاب (الصلاة)، فكتاب (الجنائز) هو الحادي عشر في ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، بينما هو الرابع في ترقيم عبد الصمد، ولذا كان عدد الكتب عنده هو اثنان وأربعون كتابًا، وهذا الخلاف لفظي وشكلي، ولعل النووي ـ وغيره ـ ممن وضعوا التراجم لهذا «الصحيح» قد زادوا في الكتب أيضاً، فأدخلوا عليها أموراً تجعل تبويباتهم متناسبة متناسقة مع الأحاديث التي أوردها مسلم، والله أعلم.

وعدد الأبواب في هذا «الصحيح» يبلغ (١٣٥١) باباً، عدا كتابي (صفات المنافقين وأحكامهم) و (اللعان) - فإنه لا يوجد فيها أبواب - على عدّ الشيخ عبد الصمد، بينما يبلغ (١٣٢٩) باباً على عدّ محمد فؤاد عبد الباقي تبعاً لتبويب النووي، عدا المقدمة،

⁽١) الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في صحيحه: (٨٧).

 ⁽٢) في: «الكشاف عن أبواب مراجع تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»:
 (١٢٧ - ١٢٧).

وهي ثمانية أبواب على العدّ الأول، فيكون الفرقُ بين التراجم في العدّين أربع عشرة ترجمة، موجودة عند الأوّل، وأخذت أرقاماً على أنها أبواب، بينما هي في العدّ الثاني عناوين لكتب رئيسة، عدا موطنين، والله أعلم.

عدد ما في وصحيح مسلم، من الأحاديث، وعدد الأحاديث التي صُنّف منها والصحيح»:

سبق وأن ذكرنا أنّ مسلماً ألّف وصحيحه على مدار خمس عشرة سنة، ويدلّنا هذا على المجهود الجبّار الذي بذله فيه، ويزيد هذا الأمر وضوحاً إذا علمنا أنه وقد جمعه من ألوف مؤلّفة من الأحاديث الصحيحة (() وأبان مسلم عن عدّتها، بقوله: وصنّفتُ هذا والمسند الصحيح، من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة، (()) وهذا يؤكّد مقولة من قال عنه وأحد حفاظ الدنيا، إذ يستحق هذا الوصف بجدارة من ينتخب أحاديث بهذا العدد الكبير جداً لتأليف كتاب من الكتب، وينتقيها من مخزون محفوظاته الضخم، وليس هذا بمستغرب، فإن شيخه البخاري قد أخرج كتابه ومن زهاء ست مئة ألف حديث، ()).

⁽١) شرح النووي على صحيح مسلم: (١٤/١).

⁽۲) طبقات الحنابلة: (۱۹٤/۱) وتاريخ بغداد: (۱۰۱/۱۳) و «فهرس ابن عطية»: (۱۸) وطبقات علماء الحديث: (۲۸۸/۲) وتاريخ دمشق: (۱۹/ق ۱۲/ق) وصيانة صحيح مسلم: (۱۹) وشرح النووي على مسلم: (۱۹/۱) ووفيات الأعيان: (۱۹٤/۵) و «تدريب الراوي»: (۱/۰۵) و «برنامج التجيبي»: (۹۳).

⁽٣) سير أعلام النبلاء: (٤٠٢/١٢).

أما عدد أحاديث «الصحيح»، فوقع الخلاف فيها قديماً وحديثاً، بناءً على اختلافهم في عـد الأحاديث الأصول دون المكررات، واختلافهم في عدّ المكررات بالمتابعات والشواهد.

وفي قول أبي قريش الحافظ لأبي زرعة الرازي عن الإمام مسلم: «هذا جمع أربعة آلاف في الصحيح»(۱) تنصيص على عدد الأحاديث الأصول التي في «الصحيح»، فإن ابن الصلاح وضّح مراد أبي قريش، فقال: «أراد _ والله أعلم _ أن كتابه هذا أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات»(۱)، وصرّح بهذا النووي، فقال: «إنها بإسقاط المكرر نحو أربعة آلاف حديث»(۱۳).

وقد بلغت حسب عدّ الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي (٣٠٣٣) حديثاً من غير تكرار، وقد صرح بذلك في قوله: «لما كان الإمام مسلم لم يقتصر على طريق واحدة للحديث الذي يسوقه، بل يتبع هذه الطريق بطرق كثيرة متعدّدة للحديث الواحد، رأيتُ حصر هذه الأحاديث الأصلية، دون النظر إلى كثرة الطرق التي تتبعها، فأعطيتُها رقماً مسلسلاً من أول الكتاب إلى آخره، وبذلك بلغت عدة الأحاديث الأصلية في «صحيح مسلم»: (٣٠٣٣) حديثاً» ثم قال رحمه الله تعالى: «وهو عمل ما سبقني إليه أحد من جميع المشتغلين بهذا «الصحيح»، إذ كان جل جهدهم أن يطلقوا عدداً ما

 ⁽۱) صیانة صحیح مسلم: (۹۹) و «شرح النووي علی مسلم»: (۲۱/۱) و «سیر أعلام النبلاء»: (۲۱/۱۷۰ ـ ۷۰۱).

⁽٢) صيانة صحيح مسلم: (١٠١).

⁽٣) شرح النووي على صحيح مسلم: (١٠٤/١) والنكت على ابن الصلاح: (٢٩٦/١) وفيه: وقلت: وعندي في هذا نظر».

ورقماً، تخميناً وارتجالاً، لا يرتكز على أساس سليم، فجئتُ أنا بهذا الحصر كي أضع حدًا حاسماً فاصلاً لهذا الاضطراب والبلبلة، ولله الحمد»(١).

قلت: بقي عدد أحاديث «الصحيح» بالمكرر، ولما كان الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي قد وضع رقماً للحديث يدل على موقعه في الكتاب الذي فيه _ وَتَسَلْسَلَ هذا الرقم في الكتاب الواحد _، سهل تجميع عدد أحاديث كل كتاب، وبجَمْع ِ هذه الأعداد يكون عددُ ما في «صحيح مسلم» من الأحاديث المكررة (٧٧٠) حديثاً، عدا أحاديث المقدمة، وفيها سبعة أحاديث أصول في عدّ الشيخ محمد فؤاد رحمه الله تعالى.

إلا أن الترقيم الذي وضعه الشيخ محمد فؤاد للأحاديث الأصول في الباب دون المتابعات والشواهد، وبتتبّع عددها مفردة تبلغ (١٦١٥) حديثاً، عدا المقدمة، وفيها ثلاثة.

وعلى ضوء ما سبق يكون عدد أحاديث هذا «الصحيح» بالمكرر ومع الشواهد والمتابعات (٧٣٩٥) حديثاً، عدا أحاديث المقدمة، وهي عشرة. والله تعالى أعلم.

 ⁽١) خاتمة «صحيح مسلم»: (٦٠١/٥)، والمتأمل في الفرق بين العددين
 السَّابَقيْن يستطيع أن يجمع بينهما من وجوو، هي:

١ ـ إن أبا قريش ذكر العدد بالتقدير والتخمين.

٢ ـ إن بعض ما أورده عبد الباقي في المتابعات والشواهد هي أصول في عد أبى قريش.

٣ - إن مسلماً أسقط بعض الأحاديث من «صحيحه» بعد عرضه على أبي زرعة الرازي، فأصبح العدد على ما ذكره عبد الباقي، وكان قبل أزيد من ذلك، قريباً من عدّ أبي قريش الحافظ.

ونكون بذلك قد قطعنا الاضطراب والبلبلة في عدد أحاديث هذا الكتاب من جميع الوجوه والاعتبارات، إلا أن هناك مجموعة ملاحظات لا بُدّ من ذكرها هنا:

أولاً: اختلف عد الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي لأحاديث كل كتاب، مع عَد الدكتور أ. ي. فنسنك (١) في ثمانية مواطن، نبيّنها في هذا الجدول:

عدد الأحاديث عند عبد الباقي	عدد الأحاديث عند فنسنك	رقمه	اسم الكتاب	الرقم المتسلسل
1.4	1.4	11	الجنائز	١
154	11.	١٦	النكاح	۲
٦٣	18	۱۷	الرضاع	۳
٦٧	44	١٨	الطلاق	٤
70	77	۲.	العتق	٥
۱۷	71	74	الفرائض	. 4
			الذكر والدعاء	٧
١	1.1	٤٨	والاستغفار	
٥٩	٦.	٤٩	التوبة	٨
٥٨١	المجموع ٥٩٢			

⁽١) وضع جدولاً في مطلع كتابه «مفتاح كنوز السنة»: (ص هـ) في أسماء كتب «الصحيح»، مع ذكر عدد أحاديث كل كتاب.

وهذا الخلاف قائم على عدّ بعض الأحاديث أهي من الأصول أم من الشواهد(١)؟ وهو محصور من حيث المجموع بأحد عشر حديثاً، ومن الجدير بالذكر أن من مقاصد الشيخ محمد فؤاد في ترقيم كتب وأحاديث هذا «الصحيح» مطابقتها لأصل كتاب «مفتاح كنوز السنة» الذي وضعه فنسنك، وكذلك مطابقتها لكتاب «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي»(١) الذي وضعه لفيف من المستشرقين، ونشره فنسنك أيضاً ومع هذا فقد اختلف عدد الأحاديث بينهم، فهو عند عبد الباقي مع المكرر، كما سبق من الأحاديث بينها عند فنسنك (٧٧١ه) حديثاً.

ولا يفوتنا أن نسجّل هنا أنَّ الفروق في أرقام الأحاديث بين طبعة محمد فؤاد عبد الباقي و «المعجم المفهرس» و «مفتاح كنوز السنة» محصورة في الكتب المذكورة في الجدول السابق، وهذه فائدة نفيسة ينتفع بها المشتغلون بتخريج حديث النبي على المشتغلون المشتغلون النبي المشتغلون المشتغلون

ثانياً: ذكر الأقدمون أعداداً تقريبيّة لأحاديث «الصحيح»، فقال أحمد بن سلمة (رفيق مسلم وتلميذه) إنها «اثنا عشر ألف

⁽۱) لم يعتبر فنسنك في تـرقيمه مـا كان بـإسنادٍ قطّ، راجـع: «المعجم المفهرس»: (۷/ ب) و «أصول التخريج»: (۹۷).

⁽٢) طبع في سبعة مجلدات ضخمة، الأول منها سنة ١٩٣٦ م، والأخير سنة ١٩٦٩ م، فكانت مدة طبعه (٣٣) سنة، لم يطبع منه بداية بالا (٥٠٠ نسخة)، ثم صُوِّر وانتشر بين طلبة العلم، وقام بمد هذا المشروع بمساعدات مالية مجموعة من المجامع العلمية البريطانية والدنمركية والسويدية والهولندية والأينسكو وغيرها!!، وقد صرح عبد الباقي بما ذكرته في مطلع «الصحيح»: (١/١).

حديث، (١)، وفسر الذهبي ذلك، فقال:

«يعني بالمكرر، بحيث إنه إذا قال: حدثنا قتيبة، وأخبرنا ابن رمح يعدّان حديثين اتفق لفظهما، أو اختلف في كلمة»(٢).

وقال الميانجي في عدد أحاديث «الصحيح»: «واشتمل كتابه - رحمه الله - على ثمانية آلاف حديث»(۳)، قال الزركشي: «ولعل هذا أقرب» (٤)، أي من قول أحمد بن سلمة السابق، والخلاف بين هذين القولين لفظي، «يوضّحه ويشرحه قول الذهبي السابق، فلا تعارض بينهما، لأن أحمد بن سلمة يعتبر تعدد شيوخ مسلم في الحديث الواحد، والميانجي لا يعتبره»(۵).

ثالثاً: ذكر حاجي خليفة، وصديق حسن خان وتبعهما بعض المعاصرين، أن عدد أحاديث «صحيح مسلم» بالمكرر (٧٢٧٥) حديثاً (٢)!

⁽۱) التقييد والإيضاح: (۲۷) وتدريب الراوي: (۱۰٤/۱) وتذكرة الحفاظ: (٥٨٩) والنكت على ابن الصلاح: (٢٩٦/١) والوافي بالوفيات: (٢٣٨/أ).

⁽٢) سير أعلام النبلاء: (٦٦/١٢).

⁽٣) ما لا يسع المحدث جهله: (٢٧) وعنه السيوطي في «تدريب الراوي»: (١٠٤/١)، وفيه عقبه: «قال ابن حجر: وعندي في هذا نظر»، قلت: تعقّب ابن حجر ليس لعدد الأحاديث التي في «الصحيح» وإنما لمن فهم أنه فات ابن الصلاح ذكر عدد أحاديث «صحيح مسلم» تجد ذلك مبسوطاً في «النكت على ابن الصلاح»: (٢٩٦/١) وعبارة السيوطي موهمة بخلاف ذلك، فاقتضى التنبيه.

⁽٤) فتح الباقي: (١/ ٤٨).

⁽٥) الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في صحيحه: (٨٨).

⁽٦) راجع: «كشف النظنون»: (١/٥٥٦) و «الحطة»: (٢٢١) و «الإمام =

ومنشأ هذا الرأي قول لابن الصلاح، لم يُفْهَم على مراده وحقيقته، قال ابن الصلاح:

«إن كتابه هذا _أي «صحيح مسلم» _ أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات، وهكذا كتاب البخاري ذكر أنه أربعة آلاف حديث بإسقاط المكررات، وهو بالمكررة سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون حديثاً»(١).

ففهم المذكورون «وهو بالمكررة.. إلخ» أي: «صحيح مسلم»، والصواب أن الكلام ليس عليه، وإنما على «صحيح البخاري»؛ وإن كان في العبارة المذكورة عن ابن الصلاح لبس وغموض في هذا الموطن، فإنه يزول بما قاله في موطن آخر، فبعد أن نقل عن البخاري قوله: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح» قال بعد ذلك: «وجملة ما في كتابه «الصحيح» سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون حديثاً بالأحاديث المكررة»(٢).

موضوع الصحيح، وهل هو من الجوامع؟

أطلق الإمام مسلم على كتابه اسم «المسند الصحيح»(٣)، وهذا

البخاري محدثاً وفقيهاً»: (۱۲۲) و «منهاج الصالحين»: (۱۰۰۱) لبليق و «مصطلح الحديث»: (ص ٥٥) لابن عثيمين.

⁽۱) صيانة صحيح مسلم: (۱۰۰) وعنه النووي في «شرح صحيح مسلم»: (۲۱/۱).

 ⁽٢) علوم الحديث: (١٦) وانظر لـزامـاً: «النكت على ابن الصـــلاح»:
 (١٩٦/ - ٢٩٦) لابن حجر، وعنه «توضيح الأفكار»: (١/٥٥).

⁽٣) راجع ما قدمناه في (ص ١٢٦).

يرشدنا بوضوح إلى أن موضوع كتابه الحديث الصحيح المجرّد المسند إلى رسول الله على أذ المسند «يجمع شرطا الاتصال والرفع» على رأي جماعة من الحفاظ والمحدثين (١).

قال الدّهلوي: «توخّى - أي مسلم - تجريد الصحاح المجمع عليها بين المحدّثين، المتصلة المرفوعة» (٢)، واقتصر على ذلك، ولم يذكر الموقوفات والمعلّقات إلا نادراً، وخلّصه من التفريعات والاستنتاجات الفقهية والأصولية وغيرها. فموضوع «الصحيحين» واحد، إلا أن البخاري - رحمه الله - ذكر الموقوفات والمعلّقات، وعمد إلى الاستنباطات الفقهية، والفوائد الحديثية، وإيراد الشواهد من الآيات القرآنية (٣).

وقد عبر جماعة عن «صحيح مسلم» بـ (الجامع)، مثل: الفيروزآبادي، وحاجي خليفة، والبغدادي، والكتاني (٤)، وانتصر له الديوبندي (٥)، والجامع عند المحدثين ما كان مستوعباً لنماذج فنون الحديث الثمانية، وهي هذه: السير، والآداب، والتفسير، والعقائد، والفتن، والأحكام، والأشراط، والمناقب (٢)، وعلى هذا

⁽١) راجع: «النكت على ابن الصلاح»: (٥٠٧/١) لابن حجر.

 ⁽٢) راجع: «حجة الله البالغة»: (١٥١/١) و «الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف»: (٥٥).

⁽٣) الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في صحيحه: (٩٣).

⁽٤) راجع دفتح الملهم»: (١٠٥/١) و وكشف الـظنون»: (١/٥٥٥) و وهـدية العارفين»: (٤٢/٢٤) و والرسالة المستطرفة»: (٤١).

⁽٥) في دفتح الملهم»: (١٠٥/١).

⁽٦) راجع: «العرف الشذي»: (٥) و «مقدمة تحفة الأحوذي»: (٧٤).

سُمّي هذا الصحيح (جامع) لوجود هذه الأبواب فيه، وقد نازع في ذلك الدّهلوي، فقال: «والجامع من الصحاح: الترمذي والبخاري، وأما «صحيح مسلم» فليس بجامع، لقلّةِ التفسير فيه»(١)، وتعقّبه الديوبندي، بقوله:

وقلت: قد أطلق عليه اسم (الجامع) مجد الدين الشيرازي صاحب والقاموس»، حيث قال: ختمتُ بحمد الله وجامع مسلم»، فكأنّه لم يلتفت إلى قلّة التفسير فيه، ولعل سبب هذه القلّة: قلّة الأحاديث الصحيحة الواردة فيه المستجمعة لشروط مسلم، وأكثر ما يورده البخاري وغيره في أبواب التفسير، إما أحاديث قد ذكرت مراراً في سائر أبواب الكتاب، لشدّة مناسبتها بتراجمها، ثم كررت في كتاب التفسير، وأما آثار موقوفة وأقوال لغوية غير مرفوعة، وما دون ذلك قليل. ومسلم متجانب عن التكرار، ومتباعد عن نقل الأقوال والآثار التي ليست بمسندة إلى النبي عليه، فلهذا قلّت مادة التفسير في بابه، والله أعلم» (٢).

ونستطيع أن نخلص مما مضى إلى نتيجة، وهي: إن موضوع كتاب مسلم هو الصناعة الحديثية، وفن الإسناد، وأنه جامع احتوى على عدّة فنون، وهذه كلمة موجزة نكتفي بها هنا، ويأتي مزيد تفصيل إن شاء الله تعالى في المباحث القادمة (٣).

⁽١) نقلًا من والعرف الشذي»: (٥) و وفتح الملهم»: (١٠٥/١).

⁽٢) فتح الملهم: (١٠٥/١).

 ⁽٣) ذكرنا في دراستنا المسهبة عن الإمام مسلم «سمات منهجية صحيح مسلم»
 وسردنا فيه المباحث التالية: لم يستوعب الإمام مسلم كل الأحاديث
 الصحيحة في كتابه، لم يضع مسلم في «صحيحه» إلا ما أجمعوا عليه، ولم =

يضع فيه شيئاً إلا بحجة وما أسقط منه شيئاً إلا بحجة، طبقات الرواة المخرج عنهم في الصحيح، جميع ما في «الصحيح» صحيح عند صاحبه، الكلام على الضعفاء الذين أخرج لهم ومنزلتهم، الحسن في «صحيح مسلم» منهجه في الباب الحديثي، منهجه في ترتيب كتابه، شرطه في الصحيح، الإسناد المعنعن عند مسلم مقارناً بآراء غيره من العلماء، تعداد وتكرار الأحاديث، التحري الدقيق وحسن الترتيب والترصيف، منهجه في الناسخ والمنسوخ، منهجه في الحديث المعل، منهجه في الحديث المدرج، ثاني ليس فيه بعد الخطبة إلا الحديث السرد، منهجه في الحديث المدرج، ثاني مصنف يجمع الحديث الصحيح المجرّد، المفاضلة بين الصحيحين.



الفَصَل الثالث مَكَانَةُ صَحِيْح مُسْلِم وَعِنَاكِةُ العُسَلَمَاءِ سِمُ

مكانة «صحيح مسلم» وثناء العلماء عليه وتلقيهم له بالقبول:

قال الإمام مسلم: «إنما أخرجتُ هذا الكتاب، وقلتُ: هو صحاح» وقال: «ولكني إنما أخرجتُ هذا من الحديث الصحيح، ليكون مجموعاً عندي، وعندي من يكتبه عني، فلا يرتاب في صحتها» وقال: «إنه لم يضع في «الصحيح» إلا ما أجمعوا عليه»، وقد سبق وأن تكلّمنا على ذلك بالتفصيل في السمة الرابعة من هذه السّمات.

وقد جاءت عبارات العلماء تترى في مدح «الصحيحين» عامة، و «صحيح مسلم» خاصة، وأنّ ما فيهما صحيح، مقطوع به، تلقّته الأمّة بالقبول، قال البيهقي في صنيع الشيخين: «لقد صنّف كل واحد منهما أحاديث كلها صحاح»(١) أي: إن صحة الأصول

⁽١) معرفة السنن والآثار: (١٠٢/١)، وقد جمع الدكتور خليل ملا خاطر أقوال كثير من المحدثين والعلماء في صفة أحاديث «الصحيحين» في كتابه: «مكانة الصحيحين».

والمتون من أحاديثهما مقطوع به، ولا يحصل الخلاف في ذلك، وإن حصل فهو محصور في طرقها ورواتها، وصرح بذلك أبو إسحاق الإسفراييني، فقال: «أهل الصنعة مجمعون على أنّ الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحّة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإنْ حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها» (۱).

وهذه جملة من أقوال الأثمة الأعلام في مكانة وصحيح مسلم»، ورفعته، وأهميته، ونصدر هذه الأقوال بقول صاحبه عليه الرحمة والرّضوان -: ولو أنّ أهل الحديث يكتبون الحديث مئتي سنة، فمدارهم على هذا والمسند»(٢).

وقال أبو علي النيسابوري الحافظ: «ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم» (٣)، والحق أن «صحيح البخاري» أصح لوجوه عِدّة، «فلعلّ أبا علي ما وصل إليه «صحيح البخاري» (٤) أو أن نفيه الأصحية على «كتاب مسلم» لا يلزم منه أن

⁽۱) فتع المغيث: (۱/۱ه) وتوجيه النظر: (۱۲۵) ومكانة الصحيحين: (۳۲۰)، وفي دراستنا المطوّلة عشر نقاط مهمات حول أحاديث وصحيح مسلم، وموقفنا ممن تكلم عليها.

 ⁽۲) سير أعلام النبلاء: (۲۱/۹۱۵، ۷۹۹) و (شرح النووي على صحيح مسلم): (۱۸).

⁽٣) تاريخ بغداد: (١٠١/٣) وتاريخ دمشق: (م ١٦ ق ٤٧١) وجامع الأصول: (١٨/١) وصيانة صحيح مسلم: (٦٩) و وعلوم الحديث: (١٤ـ ١٥).

⁽٤) طبقات علماء الحديث: (٢٨٨/٢) وتذكرة الحفاظ: (٩٨٩/٣) ونقله ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح»: (٢٨٥/١) عن العلائي، وهو مسبوق بالذهبي وابن عبد الهادي، واستبعده، بقوله: «وفي ذلك بعد عندي».

يكون «كتاب مسلم» أصح من «كتاب البخاري»، لأن قول القائل: «فلان أعلم أهل البلد بفن كذا»، ليس كقوله: «ما في البلد أعلم من فلان بفن كذا»، لأنه في الأول أثبت له الأعلميّة، وفي الثاني نفى أن يكون في البلد أحد أعلم منه، فيجوز أن يكون فيها من يساويه فيه، وإذا كان لفظ أبي علي محتملًا لكلّ من الأمرين، فلم نجد ممن اختصر كلام ابن الصلاح، فجزم بأن أبا علي، قال: «صحيح مسلم» أصح من «صحيح البخاري»، هذا ما قرره الحافظ ابن حجر(١)، ولا يعزب عنك أن هذا التأويل الذي ذكره خروج عن محلّ النزاع، فإنّ الدُّعوى بأنّ البخاري أصحُّ الكتابين، وهذا التأويل أفاد أنهما مثلان، فما أتى التأويل إلا بخلاف المدّعى، على أن قول القائل: «ما تحت أديم السماء أعلم من فلان» يفيد عرفاً أنه أعلم الناس مطلقاً، وأنه لا يساويه أحد في ذلك. وأما في اللغة، فيحتمل توجّه النّفي إلى الزيادة، أعني: زيادة إنسان عليه في العلم، لا نفى المساوي له فيه، والحقيقة العرفية مقدَّمة سيما في مقام المدح والمبالغة، بقوله: «تحت أديم السماء» (7).

وقد وجدت التصريح بتفضيل وصحيح مسلم» على وصحيح البخاري» عن بعض المغاربة، قال التجيبي: ووقد فضّل طائفةً من أهل المغرب «صحيح مسلم» هذا على وصحيح البخاري»، منهم: أبو محمد بن حزم الحافظ، لأنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث الصحيح مسروداً غير ممزوج بمثل ما في «كتاب البخاري»، في تراجم أبوابه من الأشياء التي لم يسندها أهل الوصف المشروط في

⁽١) راجع: «النكت على ابن الصلاح»: (٢٨٤/١).

⁽٢) توضيح الأفكار: (٤٨/١).

الصحيح، وأيضاً فإنّ مسلماً قد اختصّ بجمع طرق الحديث في مكان واحد، وبالله التوفيق»(١).

وكان أبو مروان الطُّبني حكى عن بعض شيوخه أنه كان يفضًل «صحيح مسلم» على «صحيح البخاري» وهذا التفضيل ليس راجعاً إلى الأصحية، وإنما لأمرين:

أحدهما: ما تقدم عن ابن حزم.

والثاني: أن البخاري كان يرى جواز الرواية بالمعنى، وجواز تقطيع الحديث من غير تنصيص على اختصاره، بخلاف مسلم، والسبب في ذلك أمران:

أولاً: أن البخاري صنّف كتابه في طول رحلته، ومسلم صنف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثيرٍ من مشايخه، فكان يتحرز في الألفاظ، ويتحرى في السياق.

ثانياً: أن البخاري استنبط فقه كتابه من أحاديثه، ومسلم لم يعتمد ذلك، بل يسوق أحاديث الباب كلها سرداً (٢).

والحاصل أن للعلماء أربعة أقوال في التفضيل: تفضيل «صحيح البخاري»، وتفضيل «صحيح مسلم»، وهما سواء، قال ابن الملقّن في «شرح البخاري»: «رأيتُ بعض المتأخّرين قال: إنّ الكتابين سواء، فهذا قول ثالث» قال: «وحكاه الطوفي في «شرح الأربعين»، ومال إليه القرطبي»(٣)، والتفصيل في التفضيل.

⁽١) برنامج التجيبي: (٩٣)، وعنه ابن حجر في «النكت على كتاب ابن الصلاح»: (٢٨٢/١).

⁽٢) النكت على كتاب ابن الصلاح: (٢٨٢/١ ـ ٢٨٣) باختصار.

⁽٣) إضاءة البدرين: (ل ٩/أ).

فالبخاري من حيث الصحة، ومسلم من حيث السهولة واليسر، وهذا ما نصّ عليه المحققون، وهاك بعض أقوالهم، وفيها إلماحات وإشارات وإفاضات وإضافات حول مكانة «صحيح مسلم» وقيمته ومنزلته.

قال ابن كثير: «وذهبت المغاربة وأبو علي النيسابوري من المشارقة إلى تفضيل «صحيح مسلم» على «صحيح البخاري»، فإن أرادوا تقديمه عليه في كونه ليس فيه شيء من التعليقات إلا القليل، وأنه يسوق الأحاديث بتمامها في موضع واحد، ولا يقطعها كتقطيع البخاري لهما في الأبواب، فهذا القدر لا يوازي قوة أسانيد البخاري واختياره في «الصحيح» لها، ما أورده في «جامعه» معاصرة الراوي لشيخه، وسماعه منه» (۱).

وقال ابن حجر: «حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط، لم يحصل لأحد مثله، بحيث إنّ بعض الناس كان يفضّله على «صحيح» محمد بن إسماعيل، وذلك لما اختص به من جمع الطرق، وجودة السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي، من غير تقطيع ولا رواية بمعنى»(٢).

وقال مسلمة بن قاسم القرطبي: «لم يضع أحد مثل «صحيح مسلم» في حسن الوضع، وجودة الترتيب، لا في الصحة»(٣) وقال اليافعي: «وكتاب مسلم أحسن سياقاً للروايات»(٤) وقال الباحث

⁽١) البداية والنهاية: (١١/٣٣).

⁽٢) تهذيب التهذيب: (١٢٧/١٠).

⁽٣) إضاءة البدرين: (ل ٩ / أ).

⁽٤) مرآة الجنان: (١٧٤/٢).

الفاضل فؤاد سزكين عن «صحيح مسلم»: «إنه يفوق كتاب البخاري في حسن السياقة»(١).

والحاصل: أن اعتبار أبي علي النيسابوري بكتاب مسلم واضح، لأنه بلديَّه، وقد خرَّج هو على كتابه، لكن قوله في وصفه معارض بقول من هو مثله، أو أعلم (٢).

ولم تقتصر عبارات العلماء في مدح «صحيح مسلم» في سياق المقارنة بينه وبين «صحيح البخاري»، وهذه جملة من أقوالهم في مدحهما معاً، وفي مدح «صحيح مسلم» على وجه الاستقلال.

اجتمع يوماً إلى سعيد بن السكن قوم من أصحاب الحديث، فقالوا له: إنّ الكتب من الحديث قد كثرت علينا، فلو دلّنا الشيخ على شيء نقتصر عليه منها، فسكت عنهم، ودخل إلى بيته، فأخرج أربع رزم، وضع بعضها على بعض، وقال: هذه قواعد الإسلام: كتاب مسلم، وكتاب البخاري، وكتاب أبي داود، وكتاب النسائي (٣).

وقال إمام الحرمين: «لو حلف إنسان بطلاق امرأته، أن ما في «الصحيحين» مما حكما بصحته من قول النبي على لما ألزمته الطلاق، لإجماع علماء المسلمين على صحته» (٤).

⁽١) تاريخ التراث العربي: (٢٦٤/١).

⁽٢) النكت على كتاب ابن الصلاح: (٢٨٥/١).

⁽٣) تاريخ دمشق: (م ١٦ ق ٤٧١) وديباجة رسالة «نقد حديثين وردا في الصحيحين» لابن حزم.

⁽٤) شرح النووي على صحيح مسلم: (١٩/١ ـ ٢٠) وتدريب الراوي: (١٣١/١ ـ ١٣٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن» (١).

وقال الإمام النووي: «أجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين، ووجوب العمل بأحاديثهما» (٢).

وقال الذهبي عنه: «وهو كتاب نفيس، كامل في معناه، فلما رآه الحفاظ أعجبوا به» (٣).

ولقد أنصف الحافظ عبد الرحمن بن الديبع (تلميذ الحافظ السخاوي)، حيث قال رحمه الله:

تنازع قومٌ في البخاري ومسلم لدي، وقالوا: أي ذَيْنِ يُقَدمُ؟ فقلتُ: لقد فاق البخاريُّ صحةً

كما فاق في حسن الصِّناعةِ مسلم (٤)

⁽۱) مجموع الفتاوى: (۱۸/۷۷).

⁽٢) تهذيب الأسماء واللغات: (١/٧٣ ـ ٧٤).

⁽٣) سير أعلام النبلاء: (١٦٩/١٢).

⁽٤) إضاءة البدرين: (ل ٩ / أ) وفتح الملهم: (٩٩/١) ومصطلح الحديث لابن العثيمين: (٥٦) ـ ولم ينسبهما لقائل ـ ونسبهما له ابن العماد في ترجمته في «شذرات الذهب» والثعالبي في «الكنز»، خلافاً لما في «نفحة المسك الداري» من نسبتها للهلالي!! وانظر: «فهرس الفهارس والأثبات»: (٤١٣/١ ـ ٤١٤).

وله فيهما أيضاً:

قالوا لمسلم سبقً قالت: البخاريُّ جالا

قالوا المكرر فيه قالت: المكرر أحلى(١)

وقال الإمام السيوطي في ﴿الْفَيَّنَّهِ ﴾:

وأول السجامع باقتصار على الصحيح فقط البخاري ومسلم من بعده والأوّل على الصوابِ في الصحيح أفضلً

ومن يُفَضِّل مسلماً فإنسا ترتيبَهُ ووضعَهُ قد أحكما(٢)

وقال العجلوني:

«وقد نظمتُ هنا أبياتاً في مدح «صحيحيهما»، فقلتُ:

لصحيح مسلم الإمام الأوحد قد فاق في جمع الصحيح المسندِ

⁽١) إضاءة البدرين: (ل ١٩ / أ) وفهرس الفهارس والأثبات: (١/٤١٤).

⁽٢) ألفية الحديث: (٥ - ٦).

فبجمعه طرق الحديث بموضع حاز الفخر على صحيح محمد

وهما الكتابان اللذان تُلقيا بقبول اتباع النّبي الأمجد

وهما أصح الكتب بعد كتابنا

قد فصّلت آياته للمهتدي

فعليك يا ذا اللب! أنْ تقرأهما

لتنسال من هــدي الــرســول الأوحــدِ

فسقى الإله بفضله قبريهما

صوب الرّضا وحباهما بالسؤدد

وكذا حب أهل الحديث وقربهم

في سائـر الأفـاق حقـاً تقتـدي، (١)

وقال أيضاً:

«ولصديقنا العارف السيد مصطفى البكري في مدح مسلم و«صحيحه» قوله:

⁽١) إضاءة البدرين: (ل ١٨ / ب ـ ١٩ / أ).

بدر علا بصحيحه فلك العلا إذ فاق صُنعاً كل هادٍ ضيغمٍ

ولــذا حيّـاه الغــرب، هــذا رجّحــوا لا سيمـا فــوق الـسمــاكِ الأفـخـمِ

وبسقسلَّةِ السَّكرار فاق مكرراً وبحسن ترتيب وسبك مُفخَّم

لكن محمدنا البخاري شيخه هـو عند جُلِّ الخلق أعلا فافهم

رضي الإلـه عنهـمـا مـا مـاكــرت سُحبُ الغمــامِ لـروض أُنسِ أعــظمِ

والترمذي مع النسائي ابن ما جه ضِفْ أبا داود أهل تقددُم »(١)

عناية العلماء وجهودهم على «صحيح مسلم»:

اعتنى العلماء بـ «صحيح مسلم» عناية فاثقة، وتتجلى مظاهر هذه العناية في نواح شتى، من أهمها:

* أُولاً: نَسْخُهُ، وقد مضى الكلام عليها تحت عنوان (نُسَخ «صحيح مسلم»).

⁽١) إضاءة البدرين: (ل ١٩ / أ).

ثانياً: تدريسه وإقراؤه وسماعه، وتتجلى هذه الظاهرة في النقاط
 التالية:

١ ـ ما من عالم من العلماء إلا وتجد في ترجمته أنه أقرأ هذا
 الكتاب، أو قرأه على شيخه.

٢ ـ يترتب على ما مضى رواية هذا الكتاب بالأسانيد الصحيحة.

٣ من بين الصور التي تستحق الذكر في الإقراء والتدريس،
 ما يلى:

_ إن أبا البركات ابن الحاج البلفيقي، وهو القاضي المحدث الخطيب المسند محمد بن محمد بن إبراهيم السلمي (المتوفى سنة ٧٧١هـ) له كتاب «الغلسيات»، وهي ما صدر في مجالسه من الكلام على «صحيح مسلم» في التغليس^(١).

ـ كان بعض «رواة الصحيح» قد فاته شيء منه في روايته، ثم أعيد له هذا الفوت، وكان يحلف بالله تعالى على ذلك(٢).

_كان كثير من العلماء يحفظ هذا «الصحيح» غيباً، أذكر منهم على سبيل المثال: العلامة المحدث زين العابدين عبد القادر المشرفي (٣)، والشيخ أبا العباس أحمد بن يوسف الفاسي (المتوفى سنة ١٩٢١م) وكانت نسخ «الصحيحين» تصحّح من حفظه (٤)،

⁽١) فهرس الفهارس والأثبات: (١٥٣/١).

⁽٢) المصدر نفسه: (١/١/١)،

⁽٣) المصدر نفسه: (٢/٧٧٥).

⁽٤) المصدر نفسه: (۲۰۳/۲)،

والشيخ عبد الكبير الكتاني (المتوفى سنة ١٩٣٧هـ)(١)، والشيخ عبد القادر بن علي الفاسي (المتوفى سنة ١٠٩١هـ)، جاء في ترجمته في «تحفة الأكابر»: «وكان أكثر ما يكتب من كتب السنة: «صحيح البخاري» و «صحيح مسلم»، مع إدمان قراءتهما ونسخهما، لا يغرب عنه منهما حرف ولا حركة ولا راو، ولا ما يتعلق بهما من اللغة وغيرها»(٢)، والشيخ يحيى بن عمر الأهدل (المتوفى سنة ١١٤٧هـ)(٣).

- كان كثير من العلماء يكثر من تدريس هذا «الصحيح» وقراءته، فقرأه برهان الدين الحلبي أكثر من عشرين مرة (1)، وكان الشيخ أبو سعيد إسماعيل بن عمرو البحيري يقرأه دائماً للغرباء والرحّالة (٥)، وحدث به ابن الجبّاب وصالح بن شجاع غير مرة (٢). وكان بعضهم يقرؤه في وقت يسير، فقرأه أبو الحسن علي بن عبدالله العلوي على شيخه المرتضى في ستة مجالس مناوبة (٧)، وقرأه ابن الأبار على شيخه أبي محمد الرَّعيني الحَجْري في ستة أيام (٨)، وقرأه كاملاً إبراهيم البقاعي على البدر الغزي في خمسة أيام متفرقة خلال

⁽۱) فهرس الفهارس والأثبات: (۷٤٥/۲) وراجع عنوان (نسخ الصحيح)، (ص ۱۷۱) ففيه قصة تدل على مدى استظهاره له.

⁽٢) المصدر نفسه: (٢/٢٦٧).

⁽٣) المصدر نفسه: (١١٣٥/٢).

⁽٤) المصدر نفسه: (١٠٤٥/٢).

⁽٥) سير أعلام النبلاء: (١٩/ ٢٧٣).

⁽٦) سير أعلام النبلاء: (٢٣٥/٢٣، ٢٩٠).

⁽٧) فهرس الفهارس والأثبات: (٢/٤٤٤ ـ ١٠٤٥).

⁽٨) السير: (٢١/٣٥٢).

عشرين يوماً(١)، وقرأه مفتي الحنابلة بمكة محمد بن عبدالله بن حميد على شيخه محمد بن علي السنوسي في خمسة وعشرين يوماً(١)، وقرأه المجد الشيرازي صاحب «القاموس» على شيخه ناصر الدين أبي عبدالله محمد بن جهبل في ثلاثة أيام، وافتخر بذلك، فقال:

قرأتُ بحمد الله «جامع مسلم» بجوف دمشقِ الشام جوفاً لإسلام

على ناصر الدين الإمام ابن جهبل بحضرة حفّاظ مشاهير أعلام

وتم بتوفيت الإله وفضله قراءة ضبط في ثلاثة أيام (^{٣)}

وذكر السخاوي أن شيخه الحافظ ابن حجر قرأه في أربعة مجالس، سوى مجلس الختم، وذلك في نحو يومين وشيء، قال: «وهو أجل مما وقع لشيخه المجد الفيروز آبادي»(٤)، وقرأه الحافظ

⁽۱) شذرات الذهب: (۲۰٦/۸) والمرجع السابق: (۱۰٤٥/۲) وفيه: «العماد الحنبلي» بدلاً من «إبراهيم البقاعي»، والصواب ما أثبتناه كما في «الكواكب السائرة»: (۷٥/۲).

⁽٢) فهرس الفهارس والأثبات: (١٠٤٦/٢).

 ⁽٣) أزهار الرياض: (٤٨/٣) وفتح المتعال: (٣٦٥ ـ ٣٦٥) وفهرس الفهارس:
 (١٠٤٦/٢).

⁽٤) فهرس الفهارس والأثبات: (٢/ ١٠٤٧) وفيه: «كل مجلس منها نحو أربع ساعات».

أبو الفضل العراقي على محمد بن إسماعيل بن الخباز بدمشق في ستة مجالس متوالية، قرأ في آخر مجلس منها أكثر من ثلث الكتاب، وذلك بحضور الحافظ زين الدين بن رجب، وهو يعارض بنسخته (۱)، وقرأه ابن حجر في خمسة مجالس، في نحو يومين وشطر يوم (۲).

- كان يدرّس هذا الكتاب بحضرة الأمراء والسلاطين (٣)، وكان العلماء يناظرون ويمتحنون به أدعياء العلم (٤)، وكان بعضهم يؤخّر رحلته من أجل سماعه، كما حصل مع الحافظ أبي نعيم ابن الحداد الأصبهاني (٥)، وكانوا يدرّسونه لأولادهم (٦)، وعرف عن بعض من عنده هذا الكتاب وغيره الاكتفاء به عن الرحلة، كما وقع لابن الجوزي(٧).

فهذه الأمثلة _ وغيرها _ تؤكد لنا أن المؤرّخين يعدّون من مزايا العالم اتصال كان، ويحسبونه من العالم اتصال كان، ويحسبونه من المفاخر والمزايا مما يدل على عِظم قدره، وسموّ منزلته.

⁽١) ذيل طبقات الحفاظ: (٢٢٣) وفهرس الفهارس: (١٠٤٧/٢ ـ ١٠٤٨).

 ⁽۲) ذيل طبقات الحفاظ: (۳۳٦) وفتح المتعال: (۳۲٦) وفهرس الفهارس:
 (۱۰٤٨/۲).

⁽٣) رأجع: «السير»: (٨١/٢١) و «الذيل على العبر»: (٣٢٥).

⁽٤) راجع: «تذكرة الحفاظ»: (١١٨٧/٣) و «السير»: (٥١١/١٨) و «الذيل على العبر»: (٤٨٤، ٣٣٠).

⁽۵) راجع: «السير»: (۱۹/۲۸۷).

⁽٦) راجع: «السير»: (٢١/ ٤٩٥) و (٢٠/ ٣٤٧).

⁽۷) راجع: «السير»: (۳۹۹/۲۱).

* ثالثاً: طبعاته:

طبع «صحيح مسلم» طبعات عديدة، من أهمها وأقدمها (١) ؟ الطبعات التالية:

- _كلكتة، سنة ١٢٦٥ هـ_ ١٨٤٨ م.
- ـ بـــولاق، سنة ۱۲۹۰ هـــ ۱۸۷۳ م، ثم سنــة ۱۳۲۹ هــــ ۱۹۱۱ م، ثم سنة ۱۳۶۶ هـــ ۱۹۲۰ م، في (۸ج) في (۲ مج). ـــمصر، سنة ۱۳۲۷ هـــ ۱۹۰۹ م.
- _دهـلي، سنـة ١٣١٩ هـ ١٩٠١ م، فـي (٢ ج) = (٤٩٦ ص + ٤٩٢ ص).
 - _ أستانة ، سنة ١٣٢٠ هـ _ ١٣٢٤ هـ = ١٩٠٢ م .
- _ القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، سنة ١٣٤٨ هــ ١٩٢٩ م، في (٤ ج).
- مصر، دار إحياء الكتب العربية، سنة ١٩٥٥ م ١٩٥٧ م، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (٤ مج) + مجلد خاص بالفهارس.

وقد حظيت هذه الطبعة برواج وقبول عند طلبة العلم وأهله، ولذا سأخصّها بكلمة موجزة:

طبعة محمد فؤاد عبد الباقي:

حقق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي «صحيح مسلم» تحقيقاً في منتهى الدقة، ورقم كتبه وأبوابه، ووضح معاني «الصحيح» بعبارات وجيزة التقطها من «شرح النووي»، ومن كتب اللغة، فجاءت طبعته

 ⁽۱) راجع: «ذخائر التراث العربي»: (۲/۸۳۴ ـ ۸۳۴)، و (ج) أي: جزء،
 و (مج) أي: مجلد، و (ص) أي: صفحة.

هذه وقد أُلبست «الصحيح» أجمل الثياب، وأظهرته بالمظهر اللائق به.

ولم ينته عمل المحقق عند هذا الحد، وإنما وضع فهارس له، أظهرته بأيسر صورة، وأنضر هيئة، فما من حديث يريده الباحث إلا يجده بأيسر الطرق، ولا يدرك قيمة عمل الرجل إلا من طالعه، ولقد صدق إذ قال _ بعد أن ذكر عمله في الكتاب _: «وذلك كله تيسيراً للباحث، وإزاحة لكل عقبة، ولو كانت بسيطة من أمامه، ذلّلتُ له الطريق أيما تذليل. . . ».

وتقع طبعته في أربعة أجزاء متوالية، أما الجزء الخامس فهو فهارس ودراسات عن «صحيح مسلم»، وتقع هذه الفهارس والدراسات في عشر نقاط أذكرها بإيجاز غير مخل:

أولًا: فهرس الموضوعات حسب ترتيبها في الكتاب.

ثانياً: ترقيم للأحاديث بغير المكرر، وبيان ما في «صحيح البخاري» منها، فالترقيم العام فيه للأحاديث الأصول في الباب دون المتابعات، ولما ذكر للحديث رقماً عاماً في «الصحيح»، ورقماً خاصاً في الكتاب الذي هو فيه، فإنه في هذا القسم يذكر رقم الحديث في «الصحيح» (أي: الرقم العام)، وأمام كل رقم ثلاث معلومات:

الأولى: رقم الكتاب الذي فيه هذا الحديث، ورقم هذا الحديث في هذا الكتاب، وإذا كان هذا الحديث مكرراً ذكر أماكن تكريره في هذا الكتاب. الثانية: الصحابي الذي رواه. الثالثة: هل هذا الحديث في «صحيح البخاري» أم لا، فإن كان فيه ذكر رقمه، وإلا لم يذكر شيئاً.

ثالثاً: ذكر الأحاديث المكررة في أكثر من موضع، فيذكر الرقم العام للحديث المكرر، وأمامه يكتب اسم من رواه من الصحابة، ثم يذكر أماكن تكريره، وبهذا يستطيع الباحث إذا خرج حديثاً منه أن يعرف هل هو مكرر أم لا؟ وفي أي الأماكن والأبواب.

رابعاً: سرد أسماء الصحابة وبيان ما لهم من أحاديث، وذكر أسماء الصحابة مرتبة على حروف المعجم.

خامساً: ترتيب الأحاديث على حروف الهجاء، وهذا القسم من أهم الأقسام، فلقد رتب فيه الأحاديث القولية على حسب أوائلها، على حروف الهجاء، مقتصراً على ذكر طرف الحديث فقط، ثم يذكر الصفة التي فيها. وهذا الترتيب خاص بالأحاديث القولية، أما الفعلية فلم يفهرسها هنا، وليته فعل.

سادساً: معجم الألفاظ، جعله فهرساً لأحاديث الصحيح باعتبار اللفظ الغريب أو البارز فيه، ورتبه على حروف المعجم (١).

سابعاً: فرائد وفوائد، التقط منه ما واجهه في ضبط نصه من فوائد مبعثرة فيه وفي «شرح النووي» عليه، وسجلها في هذا القسم مرتبة حسب ترتيبها في الكتاب، ووضع أمام كل فائدة رقم الصفحة التي تقع فيها، وتجمع هذه الفوائد بين الأحكام الشرعية، والأحداث التاريخية، والنكات اللغوية، ولم يفصلها، وإنما مزجها ببعضها مراعياً ترتيبها في الكتاب.

⁽١) منهجه في هذا شبيه بمنهج «المعجم المفهرس الألفاظ الحديث، في ذكره الكلمة، وتحتها الأحاديث التي جاءت فيها، ويفترق ما هنا عن «المعجم» أنه لم يذكر الحديث إلا في كلمة واحدة.

ثامناً: أسماء كتب «الصحيح» مرتبة على حروف الهجاء، ذكر فيه الكتب التي اشتمل عليها «الصحيح»، والتي بلغت في عدّه أربعة وخمسين كتاباً، ورتّبها على حروف الهجاء، وأما اسم الكتاب يذكر رقمه، والصفحة التي يقع فيها.

تاسعاً: الإمام مسلم و «صحيحه»، ترجم فيه لمسلم ترجمة موجزة، وعرف كذلك بصحيحه.

عاشراً: تصويبات الكتاب، ذكر فيه صواب الخطأ الذي وقع في الكتاب، أفرد قسماً لأخطاء الأجزاء الأربعة الأولى، وقسماً لأخطاء الخطاء الجزء الخامس (الخاص بالفهارس)، وهي أخطاء قليلة يدرك ذلك من سبر الكتاب.

وأخيراً... لا بد أن أشير إلى أن الشيخ محمد فؤاد ـ رحمه الله ـ ضبط نص «صحيح مسلم» ضبطاً تاماً دقيقاً، ورتبه ترتيباً غاية في الإتقان، ووشّحه بقلائد وضعها في هامش الصفحة لبيان المعنى، وختم بمسك الختام بفهارسه التي ما تركت شيئاً يتساءل الباحث عنه، لقد قدم فيها إحصائيات تزيل التخبط الذي ما زلنا نعانيه في عدد أحاديث الكتاب، وبيّنت المكرر ومواضعه، وما اتفق عليه الشيخان مما لم يتفقا عليه وأسماء الصحابة الذين روى عنهم في «الصحيح»، وما لكل منهم من أحاديث، ولقد طبع الشيخ كتابه طبعة جيّدة أنيقة، هذا وإنا لنرجو أن تحظى كتب السنة جميعها بما حظي به «صحيح مسلم»، رحم الله الشيخ محمد فؤاد، وطيّب بما حظي به «صحيح مسلم»، رحم الله الشيخ محمد فؤاد، وطيّب ثراه، وأسكنه جنّته: دار نعيمه ورضوانه (۱).

⁽١) طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ: (٢٦٧ ـ ٢٧١) بتصرف وانظر: «كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام»: (١٦٨/٢).

(ابعاً: المستخرجات:

قال الذهبي رحمه الله تعالى: «ليس في «صحيح مسلم» من العوالي إلا ما قلّ، كالقعنبي عن أفلح بن حميد، ثم حديث حماد بن سلمة، وهمام، ومالك، والليث، وليس في الكتاب حديث عال لشعبة، ولا للثوري، ولا لإسرائيل، وهو كتاب نفيس كامل في معناه، فلما رآه الحفّاظ أعجبوا به، ولم يسمعوه لنزوله، فعمدوا إلى أحاديث الكتاب، فساقوها من مرويّاتهم عالية بدرجة وبدرجتين، ونحو ذلك، حتى أتوا على الجميع هكذا، وسمّوه «المستخرج على صحيح مسلم»، فعل ذلك عِدّة من فرسان الحديث. ..» وسرد منهم ثمانية، وقال: «وآخرون لا يحضرني ذكرهم الآن»(۱).

قلت: هذه «المستخرجات» كثيرة ومتنوعة، فمنها ما على «الصحيحين»، ومنها ما على «صحيح مسلم»، وسأذكر ما أمكنني جمعه منها(۲):

۱ ـ المسند الصحيح المستخرج على صحيح مسلم، لأبي بكر محمد بن محمد بن رجاء النيسابوري (ت ۲۸٦ هـ)(7).

⁽١) سير أعلام النبلاء: (١٧/٨٥٥ ـ ٥٧٠).

⁽٢) وانظر قائمة في ذلك في: «الرسالة المستطرفة»: (٢١ - ٢٤) و «كشف الطنون»: (٢٠ - ٢٥) ومقدمة «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم»: (١٢٠ - ١٢٣) و «مسلم ومنهجه في الصحيح»: (١٢٣ - ١٢٤) و «مكانة و دمسلم بن الحجاج»: «حياته وصحيحه»: (١٤٣ - ١٤٤) و «مكانة الصحيحين»: (١٧٤ - ١٧٤).

 ⁽٣) سير أعلام النبلاء: (١٩/١٢ه و ٤٩٢/١٣) وتذكرة الحفاظ: (١٨٦)
 وصيانة صحيح مسلم: (٨٨).

- ٢ مستخرج على صحيح مسلم، لأبي الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري البزار (ت ٢٨٦ هـ) (١).
- -7 مستخرج على صحيح مسلم، لأبي جعفر أحمد بن حمدان الحيري (ت -7 هـ)
- ٤ مستخرج على صحيح مسلم، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت ٣١٦هـ)، مطبوع جزء منه (٣).
- - مستخرج على صحيح مسلم، لأبي الفضل محمد بن أبي الحسين بن عمار الشهيد (ت ٣٢٣ هـ) (٤).
- ٦ مستخرج على صحيح مسلم، لأبي عمران موسى بن العباس الجويني النيسابوري (ت $^{(\circ)}$.
- ٧ مستخرج على صحيح مسلم، لأبي محمد أحمد بن محمد أبراهيم الطوسي البلاذري (ت ٣٣٩ هـ)^(١).

⁽١) سير أعلام النبلاء: (٣٧٣/١٣)، وانظر ما كتبناه عنه في مبحث تلاميذ مسلم.

 ⁽۲) سير أعلام النبلاء: (۱۲/۱۶، ۲۹۹) و (۱۲/۷۰) وتذكرة الحفاظ:
 (۲۹۷) وصيانة صحيح مسلم: (۸۷).

⁽٣) «السير»: (٣/ ٥٦٩ - ٥٧٠) و (١٧/١٤) وتذكرة الحفاظ: (٧٧٩) وصيانة صحيح مسلم: (٨٨) والأعلام: (١٩٦/٨) وتاريخ الأدب العربي: (٣/ ٢٨٤)، وانظر كتابنا: «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري»: رقم (١١٦٩).

⁽٤) السير: (٤٠/١٤) وفيه: «وقد خرج الحافظ أبو الفضل وصحيحاً» على رسم وصحيح مسلم».

⁽٥) السير: (١٥/ ٢٣٥) وتذكرة الحفاظ: (٨١٨/٣) وتـدريب الـراوي: (١١/١) والأعلام: (٢٢٤/٧).

⁽٦) السير: (٣٦/١٦) وفيه: (وخرج (صحيحاً) على وضع (صحيح مسلم)،

۸ مستخرج على صحيح مسلم، أو «الصحيح على هيئة صحيح مسلم» لقاسم بن أصبغ البياني القرطبي (ت ٣٤٠هـ)(١).

 \mathbf{q} مستخرج على صحيح مسلم، لأبي الوليد بن محمد القرشي الفقيه النيسابوري (ت \mathbf{q} \mathbf{q}).

١٠ مستخرج على صحيح مسلم، لأبي حامد أحمد بن محمد الشَّاركي الهَرَوي (ت ٣٥٠ هـ) (٣).

۱۱ ـ مستخرج على صحيح مسلم، لأبي سعيد أحمد بن أبي بكر محمد بن إسماعيل الحيري النيسابوري (ت ٣٥٣ هـ) (٤).

١٢ ـ مستخرج على صحيح مسلم، لأبي علي بن عبد العزيز النُّعُوري (ت ٣٥٩ هـ)

١٣ ـ مستخرج على صحيح مسلم، لأبي علي حسين بن
 محمد الماسَرْجِسِيِّ (ت ٣٦٥ هـ) (١) .

١٤ ـ مستخرج على صحيح مسلم، لأبي محمد عبدالله بن

 ⁽١) المعجم: (٤١) لعبد العزيز بن عبدالله ومقالة: «الشروح المغربية على
 صحيح مسلم»: (١٢٠) للدكتور عمر الجيدي.

 ⁽۲) السير: (۱۲/ ۵۷۰) وتذكرة الحفاظ: (۸۹۵) وصيانة صحيح مسلم: (۸۹)
 والأعلام: (۲/۷۷/).

⁽٣) السير: (١٢/ ٥٧٠) وصيانة صحيح مسلم: (٨٨ - ٨٨) والأعلام: (٢٠٨/١).

⁽٤) مقدمة وتسمية من أخرجهم البخاري ومسلمه: (١٦).

⁽٥) صيانة صحيح مسلم: (٧١) والأنساب: (٢٨٨/٦ ـ ٢٨٩).

⁽٦) السير: (١١/١٧) وتدريب الراوي: (١١١/١) وهدية العارفين:(٣٠٦/١).

محمد بن جعفر بن حيان، المعروف بـ (أبي الشيخ) (ت ٣٦٩ هـ) (١) .

١٥ - مستخرج على صحيح مسلم، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد الشَّمَّاخي (ت ٣٧٢هـ) (٢).

١٦ ـ المسند الصحيح على كتاب مسلم، لأبي بكر محمد بن عبدالله الجَوْزَقِي (ت ٣٨٨ هـ) (٣).

١٧ - مستخرج على كتاب مسلم، لأبي نُعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) (٤).

۱۸ ـ مستخرج على صحيح مسلم، لأبي النصر محمد بن محمد بن يوسف الطوسي (°).

هذا ما تجمع لديّ حول المستخرجات على وصحيح مسلم»، أما المستخرجات التي ألّفت على «الصحيحين» فكثيرة، منها:

⁽۱) صيانة صحيح مسلم: (١٦٠) وشذرات الذهب: (٦٩/٣) وسماه السمعاني في «التحبير»: (١٤١/٣): «المسند المنتخب على الأبواب المستخرج من كتاب مسلم بن الحجاج».

⁽٢) ميزان الاعتدال: (١/ ٥٢٨) والأعلام: (١٧٩/٢) وفيه اسمه: (الحسن) والصواب (الحسين) كما في «الميزان»: (١/ ٤٨١)، ٢٨٩).

 ⁽٣) السير: (٤٩٣/١٦) و (٧٠/١٢) وتذكرة الحفاظ: (١٠١٣) وصيانة صحيح مسلم: (٨٩) والأعلام: (٢٢٦/٦) وكتابنا «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» رقم (١١٧٠).

⁽٤) السير: (١٠٩٧) وتذكرة الحفاظ: (١٠٩٧) وصيانة صحيح مسلم: (٨٩) ومعجم المصنفات الواردة في فتح الباري رقم (١١٦٧).

⁽٥) مكانة الصحيحين: (١٧٦).

- ١ المستخرج على الصحيحين، لمحمد بن يعقوب بن
 الأخرم (ت ٣٤٤ هـ)(١).
- ۲ ـ المستخرج على الصحيحين، لأبي بكر بن عبدان الشيرازي (۲).
- ٣ ـ المستخرج على الصحيحين، لأحمد بن محمد البَرْقاني (ت ٤٢٥ هـ)(٣).
- ٤ ـ المسند على الصحيحين، لحسن بن محمد الخلال (ت ٤٣٥ هـ)(٤).
- المستخرج على الصحيحين، لعلي بن موسى النيسابوري السكري (ت ٤٦٥ هـ)^(٥).
- ٦ المصباح في عيون الأحاديث الصّحاح، لأبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت ٢٠٠ هـ)^(٦).

⁽١) تدريب الراوي: (١١/١) والأعلام: (١٤٥/٧).

 ⁽۲) تدريب الراوي: (۱۱۱/۱) و «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري»:
 رقم (۱۷۳).

⁽٣) سير أعلام النبلاء: (١٧/١٥) وتاريخ دمشق: (٧٠/٧) ومعجم المصنفات الواردة في فتح الباري: رقم (١١٧١).

⁽٤) الأعلام: (٢١٣/٢).

⁽٥) سيسر أعلام النبسلاء: (١٨/ ٤٢٤) وتذكرة الحفاظ: (١١٦١ - ١١٦٢) والرسالة المستطرفة: (٩٣).

⁽٦) ذكره الفاخوري في كتاب ومسلم بن الحجاجة: (١٤٧) ضمن الكتب التي تكلمت على رجال والصحيحة!! والحق أنه من المستخرجات قال الذهبي في والسيرة: (٢١/ ٤٤٦ - ٤٤٧) في تعريفه: ومشتمل على أحاديث الصحيحين، فهو مستخرج عليهما بأسانيده في ثمانية وأربعين جزءاً قلت: بدأ بأحاديث والصحيحين، ومن ثم بأفراد البخاري، ومن ثم بأفراد مسلم، =

وغيرها كثير (١)، وقد ذكر الحافظ ابن حجر أنه حفظ «أكثر من عشرين إماماً ممن صنّف المستخرج» (٢)، وها نحن قد ذكرنا نحو هذا العدد، وأغلب هذه المستخرجات ما زالت مخطوطة، بل قسم منها في عداد المفقود، يسر الله وجودها ووقوعها تحت يد المخلصين من أهل العلم وطلبته، لترى النور، ويعم بها النفع.

* خامساً: المستدركات:

أما الكتب التي استدركت على «صحيحَيْ» البخاري ومسلم فهي كثيرة، وأشهرها وأكثرها تداولاً:

۱ ـ المستدرك على الصحيحين، لمحمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ)، وهو مطبوع (۳).

٢ ـ المستدرك على الصحيحين، لأبي ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبدالله بن عُفيْر الهروي (ت ٤٣٤ هـ)⁽¹⁾.

⁼ وابتدأت أحاديث مسلم من الجزء السادس والثلاثون، في الظاهرية الجزء الثاني والثالث والرابع منه، من جزء ٣٧ ـ ٣٩ من الكتاب الأصلي، تحت رقم (حديث، ٣٤٦ حديث، ٣٤٦ حديث، مجموع ٩٤).

⁽۱) ومنهم من استخرج على «الصحيحين» في كتابين منفصلين، ومنهم قسم كبير من المذكورين عند مستخرجات مسلم، ومنهم استخرج على «الصحيحين» معاً في كتاب واحد. وانظر: «الإرشاد»: (۲/۱۷۲) و «مكانة الصحيحين»: (۱۷۹ ـ ۱۷۸).

⁽٢) تهذیب التهذیب: (۱۲۷/۱۰).

⁽٣) للشيخ الدكتور محمود أحمد ميرة دراسة قيّمة بعنوان «الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك على الصحيحين»، ولصلاح الدين السنكاوي: «الإمام الحاكم وما استدركه على الصحيحين».

⁽٤) الرسالة المستطرفة: (١٩) ومعجم المصنفات الواردة في فتح الباري: رقم (٦١٠).

٣ ـ المستدرك، لأبي مسعود سليمان بن إبراهيم بن محمد بن سليمان الأصبهاني (١) .

٤ ـ المستدرك على مستدرك الحاكم، لمحمد بن أحمد الذهبي
 (ت ٧٤٨ هـ)، وهو مطبوع (٢) .

المستدرك على مستدرك الحاكم، للحافظ العراقي، موجودة أجزاء خطية منه (٣).

٦- الإلزامات، لعلي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)، وهو مطبوع (٤).

وغيرها كثير (°) ، وهذه الكتب على «الصحيحين» معاً، وكذا الكتب الآتية في:

* سادساً: الجمع بين «الصحيحين» وغيرهما:

أما الكتب التي جمعت بين «الصحيحين» فهي كثيرة جداً، من أشهرها وأهمها:

⁽١) شرح النووي على صحيح مسلم: (١/٢٧).

⁽٢) مطبوع بهامش «المستدرك»، وفيه نقص وأخطاء مطبعية كثيرة، وفصّل ذلك الدكتور محمود ميرة.

⁽٣) في المكتبة البلدية، بالأسكندرية، سبعة مجالس منه، وحدثني الشيخ حمدي عبد المجيد أنه فرغ من تحقيقها، وطبعت بتحقيق محمد عبدالمنعم رشاد عن دار السنة بمصر، سنة ١٤١٠ هـ في (١٣٢ص).

⁽٤) مطبوع مع والتتبع، له، وقد حققها الشيخ مقبل بن هادي الوادعي.

^(°) لا يتسع المقام لسردها، ومنها: «الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين» للضياء المقدسي. وانظر كتابنا «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري»: رقم (٦).

- ۱ الجمع بين الصحيحين، لمحمد بن عبدالله الجوزقي (ت ۳۸۸ هـ) (۱).
- ۲ ـ الجمع بين الصحيحين، لعمر بن علي الليثي (ت ٤٦٦ هـ)(٢) .
- Υ الجمع بين الصحيحين، لمحمد بن أبي نصر فتوح الحميدي (ت ٤٦٦ هـ) $^{(7)}$.
- ٤ الجمع بين الصحيحين، لمحمد بن إسماعيل بن أحمد،
 المعروف بـ (ابن الفرات) (ت ٤١٤ هـ)^(٤).
- ٥ الجمع بين الصحيحين، لحسين بن مسعود البغوي
 (ت ١٠٥هـ)^(٥).
- ٦- الجمع بين الصحيحين، لمحمد بن طاهر بن علي القيسراني (ت ٥٠٧هـ).

 ⁽١) الأعلام: (٢/٦/٦) ومعجم المصنفات الواردة في فتح الباري: رقم
 (٤٧١).

⁽٢) السير: (٤٠٨/١٨) وتذكرة الحفاظ: (١٢٣٤) ولسان الميزان (١٩٩٤) والأعلام: (٥/٥٥) واسم كتابه «مسند الصحيحين».

⁽٣) نفح الطيب: (٣/١/١) وبغية الملتمس: (١١٣٠) ووفيات الأعيان: (٢/٥/١) والأعلام: (٣٢٧/٦) و «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري»: رقم (٤٦٩) و «تاريخ التراث العربي»: (٢٠٣/١) ومقالة «الشروح المغربية على صحيح مسلم»: (١١٨).

⁽٤) مقدمة وتسمية من أخرجه البخاري، ومسلم»: (٢٤) وأخشى أن يكون وقع فيه تصحيف، وأنه الآتي برقم (١١).

⁽٥)سير أعلام النبلاء: (١٩/١٩) والأعلام: (٢٥٩/٢).

٧ ـ الجامع بين الصحيحين، لعُبيد الله بن الحسن بن الحداد (ت ١٧ ٥ هـ)(١).

 Λ - الجامع بين الصحيحين، لعبد الحق بن عبد الرحمن بن عبدالله الإشبيلي (ت Λ Λ Λ).

٩ - الجمع بين الصحيحين، لعمر بن بدر الموصلي
 (ت ٢٢٢ هـ)^(٣).

١٠ - الجمع بين الصحيحين، لأحمد بن محمد القرطبي،
 المعروف بـ (ابن أبي حجة) (ت ٦٤٢ هـ)^(٤).

١١ ـ الجمع بين الصحيحين، لإسماعيل بن إبراهيم بن محمد الهَروي العَرَّاب (ت ٤١٤ هـ)

۱۲ - الجمع بين الصحيحين، لمحمد بن حسين بن أحمد الأنصاري المري، المعروف بـ (ابن أحد عشر) (7).

⁽١) الأعلام: (٤/١٩٣).

⁽۲) التكملة: (۲٤٧) وفوات الوفيات: (۷/۷) وتذكرة الحفاظ (۱۳۵۱) والسير: (۱۹۹/۲۱) وفتح المغيث: (۲۱/۱ ـ ٤٢) ومعجم القسراء والمحدثين: (٤٤) ومعجم المصنفات الواردة في فتح الباري: رقم (٤٧٠) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (۱۱۸) وتاريخ الأدب العربي: (۲۷۹/۲) وكشف الظنون: (۲۰۰/۱).

⁽٣) الأعلام: (٥/٢٤).

⁽٤) مقدمة «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم»: (٢٤).

⁽٥) سير أعلام النبلاء: (١٧/ ٣٨٠).

 ⁽٦) فهسرس ابن خيسر الإشبيلي: (١٢٢) والـصلة: (٥٨١) والـشـروح والتعليقات: (١١٣/١).

۱۳ مطلع الأنوار لصحيح الآثار، لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي (ت ٥٩٩هـ) (١).

وهذه الكتب ما زالت مخطوطة (٢)، ولبعضها مختصرات وشروحات، مثل:

١٤ مطلع النيرين مختصر الجمع بين الصحيحين، لعبد العزيز بن رضوان بن عبد الحق الحنبلي (٣).

النيرين على الصحيحين، لأبي بكر ابن العربي المعافري (٤).

١٦ ـ شرح على الصحيحين والشمائل، لعبد الرحمن التفرغرتي (*).

١٦م ـ منتخب الصحيحين، لأبي المحاسن يوسف بن إسماعيل النبهاني (٦).

١٦م ـ الأربعون مما رواه الشيخان أو أحدهما، لأبي محمد
 عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦ هـ) (٧).

⁽١) «بغية الملتمس» للضبي: (ص: ز) ومقالة «الشروح المغربية»: (١١٩) وفيه: «وهو كتاب يجمع بين صحيحي البخاري ومسلم، وهو غير «مطالع الأنوار» لابن قرقول».

⁽٢) ونمي إلى أن رقم (٣) المتقدم قد طبع، ولم أره بعد.

 ⁽٣) منه نسخة خطية في العراق. انظر: «مخطوطات الحديث النبوي وعلومه»: (٢٦٩).

⁽٤) نفح الطيب: (٢٥/٢).

⁽٥) الشروح المغربية على صحيح مسلم: (١٢٠).

⁽٦) فهرس الفهارس والأثبات: (٢/١١١٠).

 ⁽٧) منه نسخة خطية في المكتبة الظاهرية، ثم (حديث ٣٣٥ مجموع) من
 (ق ١٢ - ١٧).

وقد جمع بعضهم أحاديث «صحيح مسلم» مع كتب أخرى غير اصحيح البخاري، وكان هو من ضمنها، مثل:

1۷ ـ تجريد الصحاح، أو «كتاب الجامع» لما في الموطأ والبخاري ومسلم والنسائي وأبي داود والترمذي من الحديث، لرزين بن معاوية بن عمار العبدري الأندلسي (١).

١٨ - جامع الأصول، لمجد الدين ابن الأثير الجَزَري
 (ت ٢٠٦هـ) (٢) .

19 ـ الجمع بين الكتب الستة، لعبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي (ت ٥٨٢ هـ) (٣).

٢٠ أنوار الصباح في الجمع بين الستة الصحاح، لمحمد بن عتيق التجيبي (ت ٦٣٧ هـ)^(١).

۲۱ ـ الجامع الصحيح الأسانيد المستخرج من ستة مسانيد،
 لمحمد بن عبدالله العلوي سلطان المغرب (ت ١٢٠٤ هـ)(°).

⁽١) فهرس ابن خير الإشبيلي: (١٢٣).

 ⁽۲) مطبوع مرات عديدة، أحسنها آخرها بتحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط،
 في (۱۱ مج).

 ⁽٣) سير أعلام النبلاء: (١٩٩/٢١) والديباج المذهب: (٢/ ٦٠ ـ ٦١) ومرآة الجنان: (٢٢/٣٤) وكشف الظنون: (١/ ٢٠٠).

⁽٤) الـذيل والتكملة: السفر ٢٩٦/٦ والتكملة: (٦٦١) وبرنـامـج شيـوخ الرُّعيني: (ص ١٥١) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١١٧).

⁽٥) الشروح المغربية على صحيح مسلم: (١١٨). وفيه: «يوجد مخطوطاً في مكتبة القرويين، تحت رقم (ل ٤٠/ ٧٠٧)، والمكتبة الملكية ثلاث نسخ أرقامها: (١٧٠٨، ٥٨٦٥).

۲۲ ـ جمع الفوائد لجامع الأصول ومجمع الزوائد، لمحمد بن محمد بن سليمان الروداني (ت ١٠٥٤ هـ)^(۱).

٢٣ ـ التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول، للشيخ منصور علي ناصف (٢).

۲۴ - جامع المسانيد، للدكتور بشار عواد معروف^(۳).
وغيرها كثير جداً⁽³⁾.

وقد جمع بعض العلماء الأحاديث التي زاد مسلم في تخريجها على البخاري في وصحيحيهما،، مثل:

٢٥ - جمع الأحاديث التي زاد مسلم في تخريجها على البخاري، لأبي بكر بيبش بن محمد بن علي الصيدري
 (ت ٥٨٢ هـ) (٥).

٢٦ ـ نظم الدراري فيما تفرد به مسلم على البخاري، لأحمد بن

 ⁽١) جمع فيه بين وجامع الأصول، و ومجمع الزوائد، للهيشمي، طبع في الحجاز بمجلدين. وانظر بشأنه وكشف اللثام: (٤٠٤/١).

 ⁽۲) طبع في مصر، في خمسة مجلدات، ونقل فيه لفظ مسلم ما لم يشارك البخاري وانظر: «كشف اللئام»: (٣٦٤/١).

 ⁽٣) طبع قسم منه في العراق، وسيطبع كاملًا _ إن شاء الله تعالى _ في دار عمار _ الأردن، كما أخبرني صاحبها بذلك.

⁽٤) مثل: «الجامع الصغير» و «الجامع الكبير» للسيوطي و «مصابيح السنة» للبغوي وإكماله «مشكاة المصابيح» للتبريزي و «تيسير الوصول إلى جامع الأصول» لابن ديبع الشيباني، وغيرها من الكتب التي جمعت أحاديث وصحيح مسلم» أو بعضها مع غيرها من دواوين السنة.

⁽٥) المعجم في الفقه المالكي: (٤٤) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١١٨).

محمد بن أبي الخليل، المعروف بـ (ابن الرومية) (ت ٥٦١ هـ)(١).

وقد جمع بعض العلماء أحاديث الأحكام خاصة من «الصحيحين»، مثل:

 $^{(Y)}$ المقدسي في وعمدة الأحكام من كلام خير الأنام»

وقد بذل جماعةً في هذا العصر جهوداً مشكورة في خدمة «الصحيحين»: جمعاً بينهما، وضبطاً لنصوصهما، وإشرافاً على طباعتهما، وفهرستهما، ويخصّنا منها ما يشملهما معاً، وهي كالآتى:

۲۸ ـ مكانة الصحيحين، للشيخ خليل إبراهيم ملا خاطر (۳).
 ۲۹ ـ زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم، لمحمد بن حبيب الله الشنقيطي (ت ١٣٦٣ هـ) (٤).

⁽۱) الذيل والتكملة: السفر الأول: (۱۳/۲ه) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (۱۲۰) وذكر له الكتاني في وفهرس الفهارس»: (۱۲۰ه) والمعلم في زوائد البخاري على صحيح مسلم»، وسماه بعضهم: والمعلم ما رواه البخاري على شرط مسلم»!! انظر: وكشف الظنون»: (۲۷/۲) و ومعجم المؤلفين» (۲۷/۲) و والأعلام»: (۲۱۰/۱) و وسيرة البخاري»: (۲۳۰).

⁽٢) جمع فيه جملة من أحاديث الأحكام مما اتفق عليه الشيخان، إجابة لطلب بعض إخوانه، وانظر بشأنه: (كشف اللثام): (١/٥٠٥ ـ ٥٠٩)، وللزركشي تصحيح عليه.

⁽٣) مطبوع في مصر، المطبعة العربية الحديثة، في (٥٤٤ ص)، سنة 1٤٠٧ هـ.

⁽٤) مطبوع في خمسة مجلدات، ولم يكتف المؤلف بالجمع فقط، وإنما شراح كثيراً من الأحاديث بالهامش، وسمى الشرح وفتح المنعم ببيان ما=

٣٠ ـ اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، لمحمد فؤاد عبد الباقي (ت ١٣٨٨ هـ) (١) .

٣١ ـ قرة العينين في أطراف الصحيحين، لمحمد فؤاد عبد الباقي (ت ١٣٨٨ هـ) (٢).

٣٢ - الجمع بين الصحيحين، لأبي محمد عبد الحق العمرى (٣).

٣٣ مفتاح الصحيحين، لمحمد الشريف بن مصطفى التوقادى (٤).

احتیج لبیانه من زاد المسلم، ملتزماً في ذلك بالمذهب المالكي، ویزید «اللؤلؤ والمرجان» في عدد أحادیثه عنه ثمانیة وثلاثین حدیثاً، لأنه أدخل فیه الأحادیث المرفوعة ضمناً إلى النبي ﷺ.

⁽١) مطبوع في (١ م) (٣ ج)، ولعله المذكور في «الأعلام»: (٣٣٣/٦) بعنوان: «جامع الصحيحين»، وانظر: «كشف اللثام»: (٣٨١/١ ـ ٣٨٤).

⁽۲) كشف اللثام: (١/ ٣٨١) والأعلام: (٣٣٣/٦).

⁽٣) قال أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري في «الشروح والتعليقات»: (١١٣/١): «اطّلعتُ على عدّة كتب من الجمع بين الصحيحين، ومع الأسف لم يطبع أي كتاب في الجمع بين الصحيحين. وأحسن هذه الكتب على الإطلاق كتاب شيخي أبي محمد عبد الحق العمري _رحمه الله_، والد أبي تراب، وكان سماحة الشيخ ابن باز تعهد بطبعه، واتخذ بعض الإجراءات وكان هذا منذ سنتين، ولا أدري عما تم بعد في هذا المشروع الكبير الكريم».

⁽٤) رتب فيه أطراف الأحاديث القولية، في كل من وصحيح البخاري»، ط مصر، سنة ١٢٩٦ هـ، وشروحه: «إرشاد الساري»، المطبوع في مصر، سنة ١٣٠١ هـ، و وفتح الباري»، المطبوع في مصر، سنة ١٣٠١ هـ، و وعمدة القاري»، المطبوع في الشركة الصحافية العثمانية، سنة ١٣٠٩ هـ، و وصحيح مسلم»، المطبوع في مصر، سنة ١٣٠٠ هـ، =

٣٤ مفتاح الصحيحين، لمحمد صادق إسماعيل، ومحمد حسين العقبى، وزكريا على يوسف(١).

٣٥ ـ مفتاح الصحيحين الجديد، لزكريا علي يوسف(١).

وقد اختار بعضهم مواضيع معينة من «الصحيحين» وغيرهما، وأفردوها بكتب مستقلة، نمثّل على ذلك بما يلي:

٣٦ ـ تيسير الوحيين بالاقتصار على القرآن مع الصحيحين، لعبد العزيز بن راشد النجدي (٣).

٣٧ - فضائل الخمسة من الصحاح الستة، لمرتضى الحسيني (؟) ٣٨ - إتحاف المسلم بما ورد في الترغيب والترهيب من أحاديث البخاري ومسلم، ليوسف النبهاني (٥).

⁼ و (شرح النووي) على حاشية (شرح القسطلاني).

⁽۱) مرتب على الموضوعات، ويستخدم الألفاظ دون أن يجردها من الزوائد، ويرجعها إلى أصلها، ثم يأتي بطرف من الحديث، ويعتمد على طبعتي الشعب واستامبول لـ وصحيح البخاري»، وطبعة استامبول لـ وصحيح مسلم».

⁽٢) فهرس أحاديث وصحيح البخاري، لطبعة الحلبي وطبعة صبيح والأميرية وعثمان خليفة والمنيرية و وصحيح مسلم، طبعة محمد عبد اللطيف مطبعة محمود توفيق.

⁽٣) اقتصر فيه على أحاديث والصحيحين، الواردة في التوحيد والعبادات.

⁽٤) اقتصر فيه على الأحاديث الواردة في فضل النبي الله وعلي بن أبي طالب وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم، وهو كتاب شيعي يدعو فيه أهل السنة إلى نحلته! والغرض من ذكره هنا التنبيه على خطر دعوتهم في تلبيس الحق بالباطل.

⁽٥) فهرس الفهارس والأثبات (١١١٠/٢)، وهو مطبوع، جرد فيه مؤلفه =

وللأقدمين في هذا المجال أيضاً جهود جبارة ماتعة نافعة، نخص منها:

٣٩ مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض اليحصبي (ت ٤٤٥ هـ)(١).

٤٠ ـ مختصره: مطالع الأنوار على صحاح الآثار، لإبراهيم بن يوسف الوهراني، المعروف بـ (ابن قرقول) (ت ٥٦٩ هـ)(٢).

ا ٤ - الفوائد المنتقاة المخرجة على الصحيحين، لأبي عبدالله الحميدي (ت ٤٨٨ هـ)(7).

٤٢ ـ تفسير غريب ما في الصحيحين، لأبي عبيدالله الحميدي (ت ٤٨٨ هـ)(٤).

٤٣ ـ كشف مشكل حديث الصحيحين، لأبي الفرج

⁼ الأحاديث المتفق عليها التي ذكرها المنذري في «الترغيب والترهيب» والأرقام من (٣٣ ـ ٣٨) كلها مطبوعة.

 ⁽١) هو في تفسير غريب الحديث وضبط ألفاظه وأعلامه وما استغلق من «الصحيحين» و «موطأ مالك»، وهو مطبوع.

 ⁽۲) منه نسخة خطية في مكتبة كوبرلي، رقم (۳۳٤) وخزانة القرويين، رقم
 (۲۲۰)، سفر أول مبتور من أوله، والخزانة العامة بالرباط، رقم (۳٦٩ ك)
 النصف الثاني، وخزانة مكناسة، رقم (١٦٥)، النصف الأول.

⁽٣) كشف الظنون: (٢/٠/٢).

⁽٤) تاريخ التراث العربي: (٢٠٢/١ ـ ٢٠٠٣) وشذرات الذهب: (٣٩١/٣) و ومعجم المصنفات الواردة في فتح الباري: رقم (٩٠١).

عبد الرحمن بن على ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ)(١).

٤٤ - الإفصاح عن معاني الصحاح، أو «شرح الجمع بين الصحيحين»، للوزير أبي المظفر يحيى بن عمر بن هبيرة
 (ت ٥٦٠ هـ)(٢).

٤٠ ـ شرح الصحيحين، لإسماعيل بن محمد قوام السنة
 (ت ٥٣٥ هـ)^(٣).

٤٦ مشكل الصحيحين، لخليل بن كيكلدي العلائي
 (ت ٧٦١هـ)^(٤).

وقد ألّف جماعة منهم في أطراف «الصحيحين»، وقاموا بترتيب أطراف أحاديثهما، هذا عدا أطراف الستة، نذكر منها^(٥):

٤٧ ـ أطراف الصحيحين؛ لأبي مسعود إبراهيم بن محمد بن
 عبيد الدمشقي (ت ٤٠٠ هـ).

 ⁽١) معجم المصنفات الواردة في فتح الباري: رقم (١٠٧٢) وسيرة الإمام البخاري: (٢٣٢)، وحقق أخيراً لنيل درجة الدكتوراه.

 ⁽۲) طبع جزءان منه، وانظر: «السير»: (۳/۲۰) و «وفيات الأعيان»:
 (۲) طبع جزءان منه، وانظر: «السير»: (۳۳۳/۶) و «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري»: رقم (۱۱۰).

 ⁽٣) شذرات الذهب: (١٠٦/٤) والحطة: (٢٠٦) معجم المصنفات الواردة
 في فتح الباري: رقم (٧٣٠).

⁽٤) تاريخ التراث العربي: (٢٧٥/١)؛ وطبع حديثاً بتحقيق الدكتـور مرزوق الزهراني عن مكتبة العلوم والحكم بالمدينة النبوية سنة ١٤١٢ هـ في (٩٩ صفحة) وعنوانه: (التنبيهات المحملة على المواضع المشكلة».

⁽٥) راجع في ذلك: «كشف الظنون»: (١١٧/١) و «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري»: رقم (٨٩، ٩٠) و «سيرة الإمام البخاري»: (٣٣٣)، أما أطراف الكتب الستة، فمن أشهرها: «تحفة الأشراف» للمزي، وعليه «الإطراف بأوهام الأطراف» للعراقي، و «ذخاشر المواريث» للنابلسي، وجميعها مطبوعة.

الواسطى (ت ٤٠١ هـ).

19 ـ أطراف الصحيحين، لأبي نُعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت ١٧٥ هـ).

• ٥ - أطراف الصحيحين، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ).

هذا عدا عن المختصرات التي اختصرت «صحيح مسلم» وحده، وهذا ما نفرده في:

المختصرات:

قام غير واحد من الأقدمين والمحدثين باختصار «صحيح مسلم»، وتجريده من أسانيده ومكرراته، ونتعرض لأشهر من فعل ذلك، فأقول وعلى الله تعالى الاعتماد والتّكلان:

١ مختصر صحيح مسلم، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن تومرت (مؤسس الدولة الموحدية) (ت ٥٢٤ هـ)^(١).

۲ مختصر صحیح مسلم، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن أبى الفضل المرسى (ت $^{(7)}$.

⁽۱) منه نسخة خطية بمراكش، رقم (٤٠٣) وأخرى في شستربتي، وانظر: «تاريخ التراث العربي»: (٢٧١/١) و «التكملة»: (٢٤٧) و «مجلة دار الحديث الحسنية»: (عدد ٣ ص ٩٨) و «الشروح المغربية على صحيح مسلم»: (١١٩).

⁽٢) طبقات المفسرين: (١٦٨/٢) والحطة: (٢٠٦) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١١٩).

- مختصر صحیح مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر الأنصاري القرطبی (ت - 707 هـ) (1).

على بن على الدين محمد بن على بن العربي الطائي (ت $^{(7)}$ هـ) .

٥ - الجامع المعلم بمقاصد جامع مسلم، لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦ هـ) (٣).

٦ وسيلة المسلم في تهذيب صحيح مسلم، لمحمد بن أحمد بن محمد بن جُزَي الكلبي (ت ٧٤١ هـ).

٧ مختصر صحيح مسلم، ليحيى بن محمد بن الكرماني (ت ٨٣٣ هـ) (°).

٨ ـ مختصر صحيح مسلم، إسماعيل بن عبدالله الْأَسْكُداري (ت ١٠٨٢ هـ) (١) .

٩ ـ اختصار صحیح مسلم، لأحمد بن علي بن مشرف
 (ت ١٢٨٥ هـ)(٧).

⁽١) مطبوع في مصر، عن دار السلام، (٢ م)، بتحقيق د. رفعت فوزي وأحمد محمود الخولى، سنة ١٤٠٩ هـ.

⁽۲) فهرس الفهارس والأثبات: (۳۱۸/۱).

⁽٣) مطبوع في بيروت، عن المكتب الإسلامي، بتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

⁽٤) فهرس الفهارس والأثبات: (٣٠٦/١) وطبقات المقسرين: (٨١/٢) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١٢٠).

⁽٥) تاريخ التراث العربي: (٢٧٢/١) والأعلام: (٣٠/٤).

⁽٦) الأعلام: (١/٨١٣).

⁽٧) الأعلام: (١٨١/١).

١٠ ـ السراج الوهاج في اختصار صحيح مسلم بن الحجاج،
 محمد الطيب بن إسحاق الأنصاري (ت ١٣٦٣ هـ)(١).

١١ ـ مختصر صحيح مسلم، لأبي على الزبار (٢).

۱۲ ـ بغية كل مسلم من صحيح مسلم، لمحمد بن عبدالله، المعروف بباب «الموقت المراكشي»(٣).

1٣ ـ مختار الإمام مسلم، جمعه مصطفى محمد عمارة (٤).

1٤ - مختصر الجامع الصحيح، لم يعلم مؤلفه (٥).

10 - مختصر الجامع الصحيح، لم يعلم مؤلفه (١٠).

ولبعض هذه المختصرات شـروح، يأتي الكـلام عليها في موطنها، إن شاء الله تعالى.

* ثامناً: الكتب التي انتقدت «صحيح مسلم» أو «الصحيحين» والكتب التي أجابت عن ذلك:

وهي كثيرة، نخص منها:

⁽١) الأعلام: (١/٩٧١).

⁽٢) الذيل والتكملة، السفرة (٢/ ٤٤٠) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١٢٠).

 ⁽٣) مطبوع متداول صغير الحجم، جمع فيه مؤلفه بعض الأحاديث المختارة من «صحيح مسلم»: (١١٧).

⁽٤) الإمام مسلم بن الحجاج: حياته وصحيحه: (١٤٦)، والكتاب مطبوع في القاهرة، بلا تاريخ.

⁽٥) مخطوطات الحديث النبوي في العراق: (٢٤٨).

⁽٦) المرجع نفسه: (٢٥١)، وهنالك في مكتبة البلدية بالإسكندرية مختصر لصحيح مسلم مجهول المؤلف أيضاً، أفاده سزكين.

١ علل صحيح مسلم، لأبي الفضل محمدبن أبي الحسين بن عمار الشهيد (ت ٣٢٣هـ)(١).

٢ ـ الاستـدراك والتتبع، لعلي بن عمر الـدارقـطني (ت ٣٨٥ هـ) (٢).

٣ جواب أبي مسعود الدمشقي الدارقطني عن استدراكاته،
 لإبراهيم بن محمد الدمشقي (ت ٤٠٠ هـ) (٣).

٤ - بين الإمامين مسلم والدارقطني، لربيع بن هادي المدخلي
 (معاصر) (٤) .

عرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم
 من الأحاديث المقطوعة، ليحيى بن علي الرشيد العطار
 (ت ٦٦٢هـ) (٥).

٦ - الأحاديث المخرجة في الصحيحين التي تكلم فيها بضعف أو انقطاع، لعبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦ هـ) (٦).

⁽١) راجع: «السير»: (١٤/ ٠٤٠) و «تذكرة الحفاظ»: (٨٢٤/٣) وقد فرغت من نسخه والتعليق على قسم منه، يسر الله إتمامه، ثم طبع بتحقيق أخي علي حسن عبدالحميد.

 ⁽۲) طبع بتحقيق الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، وانظر كتابنا «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري»: رقم (۲٤٠).

 ⁽٣) منه نسخة خطية في مكتبة بتنة بالهند، وانظر وصيانة صحيح مسلم»:
 (١٧٧) و وتاريخ بغداد»: (١٤/ ٧٠ ـ ٧١) وكشف عن وهم له فيه.

⁽٤) مطبوع في الهند عن الجامعة السلفية، سنة ١٤٠٢ هـ.

 ⁽٥) منه نسخة خطية في مكتبة برلين، فرغت من نسخها، يسر الله تحقيقها ونشرها، وقد ذكره بروكلمان خطأ ضمن «شروح صحيح مسلم»!!

 ⁽٦) لحظ الألحاظ: (٢٣١)، وتكلم على منهجه فيه في «التبصرة والتذكرة»:
 (٧١/١)، وراجع: «تدريب الراوي»: (١/٥٥١) و «توضيح الأفكار»:
 (١٣١/١) و «كشف الظنون»: (٢/٥٥/١)؛ ونعى إليَّ أن الكتاب حقق لنيل =

٧ ـ البيان والتوضيح لمن خرج له في الصحيح وقد مس بضرب من التجريح، وأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي
 (ت ٨٢٦هـ) (١).

* تاسعاً: الكتب التي أفردت في أحاديث أو مسائل أو دراسات اصطلاحية خاصة تتعلق بـ «صحيح مسلم»:

١ ـ السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين البخاري ومسلم في السند المعنعن، لمحمد بن عمر بن رشيد الفهري (ت ٧٢١هـ).

۲ ـ تنبیه المعلم بمبهات صحیح مسلم، لأبي ذر أحمد بن إبراهیم بن سبط بن العجمي (ت $\Lambda\Lambda\xi$ هـ).

٣ الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)⁽¹⁾.

٤ ـ عــوالي مسلم، لأحمد بن علي بن حجــر العسقالاني
 (ت ٨٥٢ هـ)^(٥).

⁼ درجة الدكتوراه.

⁽١) لحظ الألحاظ: (٢٨٧) وتدريب الراوي: (١/ ١٣٥) وفهرس الفهارس: (١١٩/٢) والأعلام: (١٤٨/١)؛ ونمى إليَّ أن الكتاب حقق لنيل درجة الدكتوراه.

 ⁽٢) مطبوع بتحقيق الشيخ محمد الحبيب ابن الخوجة، حفظه الله، في تونس،
 عن الدار التونسية للنشر، وأفاد الكتاني في «فهرس الفهارس والأثبات»:
 (٤٤٤/١) أن مؤلفه لم يتمه!! فليحرر.

 ⁽٣) منه نسخة خطية في الظاهرية، وفرغتُ من تحقيقه، وسأنشره قريباً إن شاء
 الله تعالى.

⁽٤) صدر عن مكتبة المعلا في الكويت.

 ⁽٥) مطبوع بتحقيق محمد المجذوب، في تونس عن الدار التونسية للنشر، سنة =

٥ ـ الرباعيات في صحيح مسلم، لمحمد بن إبراهيم الوافي (ت ۷۳۵ هـ)^(۱). ٦ ـ الأربعين الأبدال التساعيات للبخاري ومسلم، لعبد المؤمن بن خلف الدمياطي (ت ٧٠٥ هـ) (٢). ٧ ـ جزء فيه حديثين أحدهما في صحيح مسلم وهما موضوعان! لابن حزم الأندلسي (٣). ٨ - جزء على حديث ابن عباس في قصة طلب أبي سفيان النبي على البن كثير الدمشقى (١). احيد القادر السندي (٥). سبد الرحمن كتب الثقافية، 111 173/7) و دتاريخ الأدب

المقدس، وانظر:

، (عالم الكتب»: (م ۱
غ): (۲۸۷ وما بعدها).

ع الأفكار»: (۱۲۹/۱)

ا ، ع ، الكاتبة ، بإشراف الشيخ (٦) أطروحة ماجستير، سالت الكاتبة ، بإشراف الشيخ

11 ـ الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، حياته وصحيحه، لمحمود فاخوري (١).

۱۲ ـ تساعيات مسلم في صحيحه، لضياء الدين أبي عبدالله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٤٣ هـ) (٢).

۱۳ ـ جزء فيه ستون حديثاً من رباعيات مسلم بن الحجاج، لم
 يعلم مؤلفه (۳).

* عاشراً: الكتب التي اعتنت برجال «صحيح مسلم»:

اهتم كبار العلماء برجال صحيح مسلم، والفوافي ذلك مؤلفات، وكانت في رجال «الصحيحين» معاً تارة، وفي رجال «صحيح مسلم» وحده تارة أخرى، نخص منها:

١ - رجال صحيح الإمام مسلم، لأبي بكر أحمد بن منجويه الأصبهاني (ت ٤٢٨ هـ)⁽³⁾.

⁽١) مطبوع عن دار السلام، سنة ١٣٩٩ هـ، وسنة ١٤٠٥ هـ.

 ⁽۲) منه نسخة خطية في الظاهرية، فهرس مخطوطات الظاهرية(المجاميع)
 (القسم الأول/ ۲۷۹).

⁽٣) منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية، ضمن مجموع في الحديث، ومن الجدير بالذكر أن علياً القاري قال في أواثل «المرقاة» أن لمسلم في «مقدمة «صحيحه» ثلاثيات، وليس الأمر كذلك، قال المباركفوري في «مقدمة تحفة الأحوذي»: (٩/ ٤٣٩): «وأما صحيح مسلم فليس فيه ثلاثي».

⁽٤) طبع بتحقيق عبدالله الليثي، في بيروت، عن دار المعرفة (٢ م)، سنة ١٤٠٧ هـ.

- ٢ ـ رجال مسلم بن الحجاج، لأبي العباس أحمد بن طاهر بن شبرين الأنصاري (ت ٥٣٢ هـ)(١).
- ٣ المنهاج في رجال مسلم بن الحجاج، لعبدالله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الإشبيلي (ت ٢٢٥ هـ) (٢).
- ٤ ـ مجموع في رجال مسلم بن الحجاج، لأبي العباس بن الشترمني (٣).
- اسماء رجال مسلم، عبدالله الطیب بن عبدالله بامخرمة
 (ت ۹٤٧هـ)^(٤).
- ٦ ـ تسمية رجال صحيح مسلم الذين انفرد بهم عن البخاري،
 لمحمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)^(٥).
- ٧ تسمية رجال مسلم، لأبي بكر أحمد بن علي الأصبهاني (٦).
 - أما الكتب التي اعتنت برجال «الصحيحين»، فمنها:
- ٨ ـ رجال البخاري ومسلم، لعلي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)(٧).
- (١) الغنية: (١٨٥) والأعلام: (١/ ١٣٩) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١١٨).
 - (٢) الصلة: (٢٩٣) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١٢٠).
- (٣) الذيل والتكملة: السفر الأول (١/ ١٣١) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١٢٠).
 - (٤) الأعلام: (٤/٤).
- (٥) منه نسخة خطية في مكتبة (لالي) باستامبول، رقم (٢٠٨٩) وكتبت سنة
 (٧٣١ هـ)، راجع: «الذهبي ومنهج في تاريخ الإسلام»: (١٦٥).
 - (٦) الجمع بين رجال الصحيحين (١/٤) لابن القيسراني.
- (٧) وهو ثلاثة أقسام، الأول: في وأسماء الصحابة التي اتفق فيها البخاري =

٩ - ذكر قوم أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما وضعفهم النسائي في كتاب الضعفاء، لعلي بن عمر الدارقطني
 (١٥ ٣٨٥ هـ)(١٠).

١٠ - تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم، لمحمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) (٢).

۱۱ ـ رجال الصحيحين، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي الطبري (ت ٤١٨ هـ) (٣).

۱۲ ـ الجمع بين رجال الصحيحين، لأبي نصر الكلاباذي (ت ٣٩٨ هـ)(1).

⁼ ومسلم وما انفرد به كل منهما» والثاني وفي ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عند البخاري» والثالث و في ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم من صحت روايته عند مسلم، وقد طبع القسمان الثاني والثالث، سنة ١٤٠٦هـ، في (٢م)، في بيروت، عن دار الفكر، بتحقيق بُوران الضناوي وكمال يوسف الحوت. وحققه عدنان عبد الرحمن الدوري، ونشره في ومجلة المجمع العلمي العراقي»، (ج ١ - ٢ م ٣٧ سنة ١٤٠١هـ).

⁽١) حققه موفق عبد القادر، ذكر ذلك في تعليقه على «المؤتلف والمختلف»: (٢١/١).

 ⁽۲) طبع بتحقيق كمال يـوسف الحوت، في بيـروت، عن مؤسسة الكتب الثقافية، سنة ١٤٠٧هـ.

⁽۳) تذكرة الحفاظ: (۱۰۸۳/۳) وشذرات الذهب: (۲۱۱/۳) وتاريخ بغداد: (۷۰/۱٤).

⁽٤) مقدمة رجال صحيح مسلم: (١٠/١) والمعروف أن الكلاباذي صنف في رجال البخاري فقط، راجع كتاب ابن طاهر في «الجمع بين رجال الصحيحين» (٤/١).

۱۳ ـ الجمع بين رجال الصحيحين، لمحمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧ هـ) (١)

١٤ - رجال البخاري ومسلم، لأحمد بن أحمد الهكاري
 (ت ٧٦٣ هـ)(٢).

المغني في معرفة رجال الصحيحين، لصفوت عبد الفتاح محمود (معاصر) $^{(7)}$.

وقد اهتم جماعة في رجال «الصحيحين»، وخصُّوا مواضع تتعلق بهم وأفردوها بالتأليف، مثل:

١٦ ـ تقييد المهمل وتمييز المشكل، لأبي على الحسين بن
 محمد الجياني الغساني (ت ٤٩٨ هـ) (٤).

استوعب فيه أكثر رجال «الصحيحين»، فقيّد وضبط كل اسم يقع فيه اللبس، وصنّفه في ثلاثة أقسام:

الأول: نبّه فيه على الأوهام الواقعة في رجال «الصحيحين» سوى الصحابة.

الثاني: نبه فيه على الأوهام الواقعة في أسماء الصحابة.

الثالث: عرف فيه بشيوخ البخاري ومسلم.

 ⁽١) طبع في حيدرآباد قديماً سنة ١٣٢٣ هـ، وصور في بيروت حديثاً سنة
 ١٤٠٥ هـ، (٢ م).

⁽٢) الأعلام: (١/١١).

⁽٣) مطبوع في دار عمار، ودار الجيل، بيروت.

 ⁽٤) طبع جزء منه في الرياض، عن دار اللواء، بتحقيق محمد صادق
 آيدين، سنة ١٤٠٧هـ.

١٧ ـ المطلب السامي في ضبط ما يشكل في الصحيحين من الأسامي، لمحمد بن أبي بكر الأشخر (ت ٩٩١ هـ)(١).

١٨ ـ قـرة العين في ضبط أسماء رجـال الصحيحين،
 لعبد الغنى بن أحمد البحراني (كان حياً سنة ١١٧٤ هـ)(٢).

19 ـ الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة، ليحيى بن أبى بكر العامري (ت ٨٩٣ هـ)(٣).

وقد كتب جماعة مصنفات خاصة في أسماء الشيوخ الذين روى عنهم البخاري ومسلم في «صحيحيهما»، وأضاف إليهم بعضهم أسماء شيوخ أصحاب السنن، ونمثل على ذلك بما يلي:

٢٠ المعلم بأسماء شيوخ البخاري ومسلم، لأبي بكر محمد بن إسماعيل الأوبني، المعروف بـ (ابن حلفون)
 (ت ٦٣٦هـ)(٤).

٢١ ـ المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأثمة النبل،
 لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بـ (ابن عساكر)
 (ت ٧١٥ هـ)^(٥).

⁽١) فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية: (٢٩٦ ـ قسم مصطلح الحديث).

 ⁽٢) طبع في الهند سنة ١٣٢٣ هـ، وفي السعودية عن دار التوبة، سنة
 ١٤١٠ هـ.

 ⁽٣) طبع في بيروت، وانظر: «تاريخ التراث»: (٢٠٣/١) و «الضوء اللامع»:
 (١٠٤/١٠) و «البدر الطالع»: (٣٧٧/١).

⁽٤) منه نسخة خطية في مكتبة الأزهر، وانظر: «معجم الفقه المالكي»: (٤٥) و «الأعلام»: (٣٦/٦) و «الشروح المغربية على صحيح مسلم»: (١٩٩)، ولعله الذي ذكره الشيخ مخلوف في «شجرة النور الزكية»: (١٨١) وسماه «المعلم في شرح البخاري ومسلم» إذا لم يكن له كتابان.

⁽٥) مطبوع بتحقيق سكينة الشهابي، في بيروت، عن دار الفكر، سنة ١٤٠١ هـ.

٧٢ - تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي في مصنفاتهم عن الصحابة والتابعين إلى شيوخهم، لأبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البرقاني (ت ٤٢٥ هـ)(١).

٢٣ ـ تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي والترمذي، لعبدالله بن سليمان بن داود بن حوط الله الأنصاري
 (ت ٢١٢ هـ) (٢).

أما المصنفات التي تجمع بين الرواة الذين أخرج لهم مسلم في «الصحيح» وسائر الكتب الستة، فكثيرة جداً، من أشهرها: «الكمال في معرفة الرجال» للجماعيلي المقدسي (ت ٢٠٠هـ) وتهذيباته، مثل: «تهذيب الكمال» للمزي وتذهيبه: و «الكاشف» للذهبي، و «تهذيب التهذيب» لابن حجر، وكتب أخرى صنفت عليهما، لا يتسع المقام لسردها.

وقد صنّف جماعة في أسماء الرواة الذين رووا عن مسلم بن الحجاج «صحيحه»، مثل: الضياء المقدسي فإن له «الرواة عن مسلم بن الحجاج» (۳)، وقدمنا في مبحث (رواة الصحيح) أسماء سبعة من المصنفين صنفوا في أسانيد «صحيح مسلم» وفي ختماته (٤).

 ⁽۱) فهرس ابن خير: (۲۲۲)، وانظر: «بحوث في تاريخ السنة المشرفة»:
 (۱۲۳ - ۱۳۳).

⁽٢) الأعلام: (٢٠٧/٨) للمراكثي ومعجم الفقه المالكي: (٢٤) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١١٩).

⁽٣) منه مجموعتان في المكتبة الظاهرية، برقم (مجموع ٥٧، مجموع ٨٧).

⁽٤) راجع (ص ۱۷۰ ـ ۱۷۱).

خادي عشر: شروح صحيح مسلم:

بعد أن بينا مكانة «صحيح مسلم»، وعناية علماء الأمة به، نختم كتابنا بإلقاء الضوء على أهم الجوانب التي صرفت في خدمة هذا الكتاب. وهو الشروح التي وضعت على هذا «الصحيح»، وقبل ذلك أنوه بما يلي:

أُولاً: هذه الشروح كثيرة ومتنوعة، وسأذكر ـ إن شاء الله تعالى ـ ما أمكنني جمعه منها.

ثانياً: المتأمل في هذه الشروح يجدها على أقسام، فمنها: شروح لـ «صحيح مسلم»، ومنها مختصرات لهذه الشروح، ومنها شروح لمختصرات «صحيح مسلم»، ومنها تتمات لشروح، ومنها شروح لزوائد «صحيح مسلم» على «صحيح البخاري»، ومنها حواش وتعليقات، ومنها شروح لهذا «الصحيح» بغير العربية.

ثالثاً: وقد أفرد بعض العلماء شروحاً خاصة لمقدمة صحيح مسلم، سبق أن سردنا ستة منها، عند كلامنا على المقدمة (١).

رابعاً: سنقتصر هنا على ذكر شروح «صحيح مسلم» بأقسامها المذكورة آنفاً، وهناك شروحاً أُخرى تشرح بعض الجوانب من «صحيح مسلم» أو تجمع بينه وبين غيره من كتب الحديث. أعرضنا عن ذكرها هنا لعدم تكامل صفات الشروح فيها، أو لعدم صحة تسميتها بـ (شرح مسلم)، لكونها تتحدث عن غيره أيضاً.

⁽١) راجع (ص ١٤٦).

فهرس موجز لشروح «صحيح مسلم» التي عرفتُها مع قصر باعي:

وهذه الشروح هي:

١ - شرح صحيح مسلم، لمحمد بن إسماعيل الأصفهاني
 (ت ٥٢٠هـ)(١).

۲ ـ المفهم لشرح غريب مسلم، لعبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (ت ۵۲۹ هـ)(۲).

٣- شرح صحيح مسلم، لإسماعيل بن محمد قوام السنة (ت ٥٣٥ هـ)(٢).

٤ - المعلم بفوائد مسلم، لمحمد بن علي المازري
 (ت ٣٦٥ هـ)(٤).

و- إكمال المعلم بفوائد مسلم، لعياض بن موسى اليحصبي
 (ت ٤٠٥هـ)^(٥).

⁽۱) طبقات الشافعية: (۱/ ۳۳۸ ـ ۳۳۹) لابن قاضي شهبة وطبقات الشافعية: (۱/ ۳۰۹) للأسنوي وسماه النووي في وشرح مسلم»: (۱/ ۱٤٦/۱)، ونسبه بعضهم لابنه إسماعيل، وانظر لزاماً: كتابنا ومعجم المصنفات الواردة في فتح الباري»: رقم (۷۳۰).

 ⁽۲) تذكرة الحفاظ: (۱۲۷۰) والأعلام: (۲/۴) وشذرات الذهب: (۱۳/۲)
 وكشف الظنون: (۱/۷۰۰).

 ⁽٣) تذكرة الحفاظ: (١٢٧٩) وشذرات الذهب: (١٠٦/٤) والأعلام:
 (١٠٩٣) و «المعجم المصنفات الواردة في فتح الباري»: رقم (٧٣٠).

⁽٤) معجم المصنفات الواردة في فتح الباري: رقم (٧٣٤)، وقد طبع في (٣ م)، في تونس، حديثاً.

^(°) معجم المصنفات الواردة في فتح الباري: رقم (٧٣١)، وذكرنا فيه من نسبه إليه: وهو تكملة لكتاب المازري السابق.

٦- الإعلام بفوائد مسلم، لأحمد بن محمد بن الحسن بن عتيق الذهبي البلنسي (ت ٦٠١هـ) (١).

٧ ـ اقتباس السراج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي الحسن علي بن أحمد الوادي آشي الغساني (ت $^{(Y)}$.

۸ ـ شرح صحيح مسلم، لعماد الدين عبد الرحمن بن
 عبد العلي المصري المعروف بـ (ابن السكري) (ت ٦٢٤ هـ) (٣).

٩ ـ شرح صحيح مسلم، للملك أبي المعالي محمد بن أيوب
 (ت ٦٣٥ هـ)⁽³⁾.

١٠ ـ صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بـ (ابن الصلاح) (ت ٦٤٣ هـ) (٥٠).

11 ـ المفصح المفهم والموضح الملهم لمعاني صحيح مسلم، لأبي عبدالله يحيى بن هشام الأنصاري (ت ٦٤٦ هـ) (١).

⁽١) الأعلام: (١٦٧/١) وشروح صحيح مسلم المغربية: (١٢٠).

⁽۲) الذيل والتكملة: السفر الخامس: (۱۷۷/۱) والتكملة: (۹۷۵) لابن الأبار والذخيرة السنية: (٤٩) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١١٧، والأعلام: (٢٥٦/٤).

⁽٣) كشف الـظنـون: (١/٥٥٥) والحـطة: (٥٠٥) ومعجم المؤلفين:(١٤٤/٥).

 ⁽٤) قال النعيمي في «الدارس في تاريخ المدارس»: (٢٧٩/٢) في ترجمته:
 «له كلام جيد على صحيح مسلم».

⁽٥) حققه موفق عبد القادر، وطبع في بيروت، عن دار الغرب، سنة ١٤٠٤ هـ.

⁽٦) بغية الوعاة: (١١٩) «تاريخ التراث العربي»: (٢٦٩/١) ومجلة معهد المخطوطات العربية: (١٩٥٧/١) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١٢٠).

۱۲ ـ تعلیق علی صحیح مسلم، لمحمد بن عباد الخلاطي (ت ۲۵۲ هـ)(۱).

١٣ ـ شرح صحيح مسلم، لأبي المظفر يوسف بن قِزُغلي، سبط ابن الجوزي (ت ٦٥٤ هـ)(٢).

١٤ - المفهم في شرح مختصر مسلم، لأبي العباس أحمد بن إبراهيم القرطبي (ت ٦٥٦ هـ) (٣).

١٥ ـ المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ)^(٤).

17 ـ إكمال الإكمال على صحيح مسلم، لمحمد بن إبراهيم البقوري (ت ٧٠٧ هـ) (°).

۱۷ ـ مختصر شرح النووي على مسلم، لعبدالله بن محمـ د
 الأنصاري (ت ۷۲٤ هـ) (٢) .

- (١) الحطة: (٢٠٦) والأعلام: (٦/١٨١).
- (٢) كشف الظنون: (١/٨٥٥) والحطة: (٢٠٥).
- (٣) شذرات الذهب: (٩/٤/٥) وكتابنا ومعجم المصنفات الواردة في فتح الباري،: رقم (٧٣٧)، ويحققه الآن مجموعة من طلبة الدراسات العليا لنيل درجة الدكتوراه.
- (٤) طبع مرات عديدة، بينها سزكين في «تاريخ التراث العربي» (٢٥٦/١- ٢٥٩)، وعبد الجبار عبد الرحمن في «ذخائر التراث العربي»: (٢/٨٣٤)، ولسعدون إبراهيم العيساوي رسالة «الإمام النووي ومنهجه في شرح صحيح مسلم» نال بها درجة الماجستير، من جامعة بغداد، سنة ١٤١٠هـ.
- (°) أكمل فيه شرح القاضي عياض، وانظر: «نفح الطيب»: (۱/۳۵۳) و «شجرة النور الزكية»: (۲۱۱) و «الأعلام»: (۴۹۷) للمراكشي و «الأعلام»: (۴۹۷) و «الشروح المغربية على صحيح مسلم»: (۱۱۷).
 - (٦) تاريخ الأدب العربي: (١٨٢/٣) وتاريخ التراث العربي: (٢٦٨/١).

۱۸ ـ شرح مختصر مسلم للمنذري، لأبي عمرو عثمان بن علي بن إبراهيم، المعروف بـ (خطيب جبرين) (ت ۷۳۰ هـ) (۱) .

19 ـ شرح صحیح مسلم، لعمر بن عبد الرحیم بن یحیی القرشي النابلسي (ت ۷۳۶ هـ) (۲) .

۲۰ ـ شرح مختصر صحيح مسلم للمنذري، لعثمان بن عبد الملك الكردي المصري (ت ۷۳۸ هـ) (۳) .

٢١ - إكمال الإكمال على صحيح مسلم، لأبي عيسى
 عيسى بن مسعود الزواوي (ت ٧٤٤ هـ) (٤).

۲۲ - شرح صحيح مسلم، لسعيد بن محمد بن مسعود الكَازَرُوني (ت ۷۵۸ هـ) (٥٠).

٢٣ ـ بغية المسلم وغنية المغنم، لسليمان آفندي (٦).

78 - شرح مختصر مسلم للمناذري، لمحمد بن أحماد بن عمر الأسنوي (ت 78 هـ) ($^{(Y)}$.

٢٥ ـ الغلسيات، لمحمد بن محمد بن إبراهيم السلمي،

⁽١) الدرر الكامنة: (٢/٤٤٤).

⁽٢) الدرر الكامنة: (٣/١٧٠).

 ⁽٣) كشف النظنون: (١/ ٥٥٨) ومعجم المؤلفين: (٢٦١/٦) والحطة:
 (٢٠٦).

⁽٤) الديباج المذهب: (٧٢/٢_ ٧٤) والدرر الكامنة: (٣١١/٣) والحطة: (٤٠٥) والبدر الطالع: (٢٠٠/٥) ومعجم المؤلفين: (٣٣/٨).

⁽٥) سيرة الإمام البخاري: (٤٠١) ومعجم المؤلفين: (٢٣١/٤).

⁽٦) توجد نسخة خطية منه في مكتبة أيا صوفيا بالقسطنطينية، راجع وسيرة الإمام البخاري»: (٤٠١).

⁽٧) الدرر الكامنة: (٣٤٢/٣) والحطة: (٢٠٦).

المعروف بـ (ابن الحاج البلفيقي) (ت ٧٧١ هـ) (١).

77 - شرح صحیح مسلم، لعبدالله بن محمد الصالحي، المشهور بـ (ابن المهندس) (ت 77 هـ) $^{(7)}$.

۲۷ - شرح صحيح مسلم، لمحمد بن محمود البابرتي (ت ۷۸٦ هـ)(۳).

۲۸ ـ مختصر شرح صحيح مسلم للنووي، لمحمد بن يوسف القونوي (ت ۷۸۸ هـ)(٤).

79- إكمال إكمال المعلم، لأبي القاسم السلاوي (ت ٨٠٠ هـ تقريباً) (٥).

۳۰ شرح زوائد مسلم على «صحيح البخاري»، لعمر بن
 علي بن الملقن (ت ٨٠٤هـ)(٦).

٣١ - إكمال إكمال المعلم، لمحمد بن خليفة بن عمر الوشتاني
 الأبي (ت ٨٢٧ هـ) (٢).

⁽١) فهرس الفهارس والأثبات: (١٥٣/١).

⁽٢) تاريخ الأدب العربي: (١٨٢/٣) وتاريخ التراث العربي: (٢٦٩/١).

⁽٣) تاريخ التراث العربي: (٢٦٩/١).

⁽٤) كشف الظنون: (١/٨٥٥) والحطة: (٢٠٤) وشذرات الذهب: (٣٠٦/٦) ومعجم المؤلفين: (١٢٣/١٢).

 ⁽٥) نيل الابتهاج: (٢٢٥) وشجرة النور الزكية: (٢٥٠) ـ وفيه: ونفيس للغاية ـ والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١١٧) و «معجم الفقه المالكي»:
 (١٨).

⁽٦) الضوء اللامع: (١٠٢/٦) والبدر الطالع: (١٠٩/١) والأعلام: (٥٧٥) وتاريخ التراث العربي: (٢٧٦/١).

 ⁽۷) مطبوع في القاهرة، سبعة مجلدات، سنة ۱۳۲۸ هـ، وجمع فيه بين شروح
 المازري وعياض والقرطبي والنووي، مع زيادات من كلام شيخه ابن =

 $^{(1)}$ المنعم في شرح صحيح مسلم، لمحمد بن عطاء الله الرازي (ت $^{(1)}$.

٣٣ ـ شرح صحيح مسلم، لتقي الدين أبي بكر محمد بن
 عبد المؤمن الحصني (ت ٨٢٩ هـ) (٢).

۳٤ ـ شرح الجامع الصحيح لمسلم، ليحيى بن محمـ د بن الكرماني (ت ۸۳۳ هـ) (۲) .

٣٥ تحفة المنجد المفهم في غريب صحيح مسلم، لم يعلم مؤلفه (٤).

٣٦ ـ شرح صحيح مسلم، لإبراهيم بن محمد سبط بن العجمى (ت ٨٤١ هـ) (٥) .

٣٧ ـ النكت على شرح صحيح مسلم للنـووي، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) (٦).

⁼ عرفة، ولعبد الرحمن عون كتاب: «الأبي وكتابه الإكمال». مطبوع في دار الكتاب العربي، سنة ١٤٠٣ هـ.

⁽۱) البدر الطالع: (۲۰۷/۲) وإيضاح المكنون: (۱/۹۹۱) و (۱۹۹/۲) و وتاريخ التراث العربي: (۲۹۹/۱).

⁽٢) شذرات الذهب: (١٨٩/٧) والبدر الطالع: (١٦٦/١) والأعلام: (٢/٥٤) ومعجم المؤلفين: (٧٤/٣).

⁽٣) هدية العارفين: (٢/٧٥٧).

⁽٤) نقل منه سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ) وقال: «مجهول المؤلّف»، ومنه نسخة خطية كتبت سنة (٨١٦هـ)، وانظر: «تاريخ التراث العربي»: (٢٦٩/١) و «تاريخ الأدب العربي»: (١٨٢/٣).

⁽٥) ذيل طبقات الحفاظ: (٣١٤) وتاريخ الأدب العربي: (١٨٢/٣).

⁽٦) النكت على كتاب ابن الصلاح: (١/ ٣٥٤).

٣٨ - المعرب المفهم في شرح صحيح مسلم، لابن أبي الأحوص (١).

٣٩ - شرح صحيح مسلم، لابن أبي جمرة ^(٢) .

• ٤ - مكمل إكمال الإكمال، لمحمد بن يوسف السنوسي (ت ٨٩٥ هـ) (٣) .

1۱ ـ فتح المنعم على صحيح مسلم، ليحيى بن محمد القباني (ت ٩٠٠ هـ) (٤) .

٤٧ ـ تعليق على صحيح مسلم، لعيسى بن أحمد الهنديسي الهدبي البجائي، المعروف بـ (ابن الشاط) (٥٠).

٤٣ - الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)^(١).

⁽١) نفح الطيب: (٢/ ٥٣٦) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١٢٠).

 ⁽۲) الذيل والتكملة: السفر السادس/ ص ٦ والشروح المغربية على صحيح
 مسلم: (۱۲۰).

 ⁽٣) طبع على هامش كتاب «إكمال الإكمال» للربي، وانظر: «فهرس الفهارس والأثبات»: (٩٩٩/٢).

⁽٤) هدية العارفين: (٢٩/٢) والأعلام: (٨/١٦٨).

⁽٥) وليس هو ابن الشاط السبتي، والتقط هذا الشرح من وشرح الأبيء، منه نسخ خطية في المكتبة الحسنية بالرباط، تحت الأرقام: (٩٠٥٥، ٥٥٤٩، ٥٥٠٩) والمكتبة العامة بالرباط، رقم (١٧٩١ ـ ١٨٢٤ ك)، وانظر: والمنتقى المقصور، لابن القاضي: (٢٧٤/٢) و ونيل الابتهاج، (١٩٤) ومجلة ددار الحديث، (ع٣ ص ١٠٠) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١١٨).

⁽٦) طبع في القاهرة، سنة ١٣٢٨ هـ، وانظر: وفهرس الفهارس والأثبات: (١٠١٥/٢).

٤٤ منهاج الابتهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج،
 لأحمد بن محمد بن بكر القسطلاني (ت ٩٢٣ هـ)(١).

ده الأنصاري عصيح مسلم، لزكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ) (٢).

٤٦ ـ شـرح صحيـح مسلم، لعلي بن محمـد المنـوفي (ت ٩٣٩ هـ) (٣).

٤٧ - شرح صحيح مسلم، لعبدالله الطيب بن عبدالله بامخرمة (ت ٧٤٧ هـ)⁽³⁾.

٤٨ - بغية القارىء والمتفهم في شرح صحيح مسلم،
 ليحيى بن محمد السنباطي (أتمه في سنة ٩٦٢ هـ)^(٥).

٤٩ - شرح صحيح مسلم، الأحمد بن عبد الحق (ت قبل سنة ٩٩٢ هـ)

٥٠ ـ شرح صحيح مسلم، لعلي بن محمد بن علي الشامي
 (ت ٩٦٣ هـ)(٧).

⁽۱) البدر الطالع: (۱۰۳/۱) وكشف الظنون: (۸۰/۱۰) ومعجم المؤلفين: (۲۰۲۸) والحطة: (۲۰۲) ووقع اسمه فيه: «منهاج الديباج»! وتاريخ التراث العربي: (۲۷۱/۱).

⁽٢) كشف الـظنـون: (١/٨٥٥) والحـطة: (٢٠٥) ومعجم المؤلفين: (١٨٢/٤).

⁽٣) الأعلام: (١١/٥).

⁽٤) الأعلام: (٤/٤).

⁽٥) تاريخ الأدب العربي: (١٨٣/٣) وتاريخ التراث العربي: (١/٢٧٠).

⁽٦) تاريخ التراث العربي: (١/ ٢٧٠).

⁽٧) قال الغزي في «الكواكب السائرة»: (١٩٨/٢) في ترجمته: «ذكر لي أنه عمل شرحاً على «صحيح مسلم» شبيهاً لصنع القسطلاني على البخاري».

اهـشرح صحيح مسلم، لعلي بن محمد القاري (ت ١٠١٦هـ)(١).

٥٢ - شرح صحيح مسلم، لعبد الرؤوف المناوي
 (ت ١٠٣١هـ) (۲).

٥٣ ـ حاشية أبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي (ت ١١٣٨ هـ) (٣) .

٥٤ عناية الملك المنعم في شرح صحيح مسلم، لعبدالله بن
 محمد يوسف زاده (ت ١١٦٧ هـ) (٤).

٥٥ ـ حاشية على صحيح مسلم، لأبي العباس بن أبي المحاسن الفاسي (ت ١٠٢١ هـ) (٥).

٥٦ حاشية شرح صحيح مسلم، لعلي بن أحمد السعيدي (كان يعيش سنة ١١٦٨ هـ) (١) .

۵۷ تعلیق علی صحیح مسلم، لمحمد التاودي بن محمد بن سودة (ت ۱۲۰۹ هـ) (۱).

⁽۱) كشف الطنون: (۵۸/۱) ومختصر نشر النور: (۳۱۸/۲) وهدية العارفين: (۷۰۲) والحطة: (۲۰۲)، وعده بعضهم من الكتب المفقودة، راجع: «الإمام على القاري وأثره في علم الحديث»: (٤٠١ ـ ٤٠٢).

⁽٢) تاريخ الأدب العربي: (١٨٣/٣) وتاريخ التراث العربي: (١/٢٧٠).

⁽٣) وقد طبعت في الهند قديماً.

⁽٤) تاريخ الأدب العربي: (١٨٣/٣) وتاريخ التراث العربي: (١/٧٠٠).

 ⁽٥) مرآة المحاسن: (١٥١) ونشر المثاني: (١١١/١) والـدرر البهية:
 (٢٧٦/٢) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (١١٨).

⁽٦) تاريخ التراث العربي: (١/ ٢٧٠).

⁽٧) نيل الابتهاج: (۲۸۷) ومعجم المؤلفين: (٢٨٧/٩) وفهرس الفهارس: =

۵۸ ـ وشي الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، لعلي بن سليمان البجموعتى الدمنيتى (ت ۱۲۹۸ هـ) (۱).

٥٩ ـ السّراج الوهاج في كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج، لصديق حسن خان (ت ١٣٠٧ هـ).

٦٠ الحل المفهم لصحيح مسلم، لرشيد أحمد الكنكوهي
 (ت ١٣٢٣هـ) (٣).

٦٦ حاشية على صحيح مسلم، لأحمد بن يوسف الفاسي
 (ت ١٩٢١ م - ١٣٤١ هـ)⁽¹⁾.

٦٢ - فتح الملهم شرح صحيح مسلم، شبير أحمد العثماني
 (ت ١٣٦٩ هـ)(٥).

^{= (}۲۷۷/۱) والأعلام: (۲۲/٦) والشروح المغربية على صحيح مسلم: (۱۱۷).

⁽١) طبع في القاهرة، مع شرح السيوطي المتقدم، عن المكتبة الوهبية، سنة ١٢٩٨ هـ.

 ⁽۲)طبع في بهوبال، سنة ۱۳۰۲ هـ، (۲ ج)، وطبع في مصر، (٤ م)، وهو
 «شرح مختصر المنذري».

راجع: وفهرس الفهارس»: (١٠٥٦/٢). و وسيرة الإمام البخاري»: (٤٠٢).

 ⁽٣) طبع في الهند، مع تعليقات محمد زكريا الكاندهلوي، الجزء الأول فقط،
 إلى كتاب الاعتكاف.

⁽٤) فهرس الفهارس والأثبات: (٢٠٤/٢) وفيه: وشرع في حاشية على «صحيح مسلم»، فكتب منها جزءاً».

 ⁽٥) طبع في (٣ م)، في الهند، وطبعت مقدمته بكراتشي طبعة مستقلة، ويعمل
 الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على تحقيقها، وانظر في وصف هذا الشرح=

 $^{(1)}$. تكملة فتح الملهم، لمحمد تقي العثماني (معاصر)

75 مسلم، لموسى شاهين لأشين المعاصر) (٢).

شروح لـ «صحيح مسلم» بغير العربية:

ومن شروح هذا «الصحيح» بغير العربية:

٦٥ - المطر الثجاج على صحيح مسلم بن الحجاج، لولي الله الفرخ آبادي، بالفارسية (٣).

77 ـ منبـع العلم، لنــور الحق بن عبــد الحق الــدهلوي (ت ١٠٧٣ هـ)، بالفارسية (٤).

٦٧ ـ تكملة منبع العلم، لفخر الدين محب الله بن نور الحق الدهلوي، بالفارسية (°).

⁼ وقيمته: «مقالات الكوثري»: (۸۲ ـ ۸۶) والتعليق على «سيرة الإمام البخاري» للمباركفوري: (۸۶ ـ ٤٠٤).

 ⁽١) طبع منه: (٢ م)، بكراتشي، عن دار العلوم، وصل فيه إلى (كتاب اللقطة)، وفيه مباحث عصرية في المعاملات.

⁽٢) طبع منه أجزاء بمصر.

 ⁽٣) الحطة(٢٠٦)، وقال فيه صديق حسن خان: «وهو بالفارسية، ولا يخلو عن فائدة زائدة»، وانظر: «سيرة الإمام البخاري»: (٤٠٣).

 ⁽٤) إيضاح المكنون: (٣٥٤/١) والحطة: (٢٠٦) وتاريخ الأدب العربي:
 (١٨٣/٣) وتاريخ التراث العربي: (٢٧٠/١).

⁽٥) المصادر السابقة وسيرة الإمام البخاري: (٤٠٣).

٦٨ - شرح صحيح مسلم، لوحيد الزمان نواب وقار نوازجنك
 (ت ١٣٣٨ هـ)، الهندستانية (١).

79 - شرح صحيح مسلم، لعبد العزيز غلام رسول (ت ١٣٠٧ هـ) (٢) ، بلغة البنجاب.

⁽١) تاريخ الأدب العربي: (١٨٣/٣) وتاريخ التراث العربي: (٢٧٠/١) وسيرة الإمام البخاري: (٤٠٣) وفيه: «وهي ترجمة مفسرة، وقد طبع ونشه».

⁽۲) تاريخ الأدب العربي: (۱۸۳/۳) وتاريخ التراث العربي: (۲۷۰/۱)، وهو بدون أسانيد.

الخساسمة

هذه هي جهود العلماء التي حاولنا حصرها، وهي تدلل على أن لأهل العلم عنايةً خاصةً بـ «صحيح مسلم»، علماً منهم بمنزلته العليا بين أصول الإسلام الستة، فمنهم من ألف مستخرجات عليه، ومنهم من ألف في رجاله خاصة، ومنهم من عني بمواضع النقد عند بعض أهل النقد سنداً ومتناً، ومنهم من سعى في إيضاح مخبآت معانيه، وشرح وجوه دلالاته، وكشف ما أغلق في أسانيده (۱)، ولم يطبع من هذه الشروح - للأسف الشديد - إلا النزر اليسير، اللهم هيّىء لها الصادقين الشادين المخلصين، وعجل في ظهورها، لتتسنى الاستفادة منها، فإنها كنوز ثمينة، يهتم بها كل الاهتمام من يريد تذوق علم الحديث بوجهه، راغباً في العلم للعلم، فيصبح على نور من ربه، راقياً على مراقي الاعتلاء في العلم، نافعاً بعلمه، ومنتفعاً به، والله سبحانه ولى التسديد.

وما يزال «صحيح مسلم» منذ ألّف حتى يومنا هذا موضع التجلّة من أهل العلم، ومن يوم أن ألّف وهو واسع الخطى في سيره، بل ظفره، يطوي المسافات والأجيال، وهو عظيم القدر، مرموق

⁽١) مقالات الكوثري: (٨٢).

المكانة، مرفوع الذرى، إذ كان تأليفه فتحاً جديداً في علم الحديث النبوي، بل كان أعظم فتح في تاريخه، وهو وحده الذي وجه تجميع الأسانيد، وسرد الأحاديث معاً، وجهة صالحة، وإلا لو بقي المحدثون يتبعون طريقة البخاري لكانت مصنفاتهم مغلّقة الأبواب أمام الناس، عذراء لا يفتضّها إلا الراسخون في العلم، وهم يعدّون على الأصابع.

ولا يسعنا في الختام إلا أن نتقدم بالشكر الوافر، والثناء العاطر، لكل من خدم هذا والصحيح» بأي خدمة من شرح أو تلخيص أو طبع أو ترجمة أو غير ذلك سائلين الله سبحانه أن يجزيهم الجزاء الطيب، وأن يوفقهم دائماً إلى خدمة الدين والعلم.

وهذا آخر ما وفقنا الله إليه، وأعاننا عليه، من التقاط ما ينفع ويلزم نشره في هذه السلسلة من دراستنا المفردة المسهبة عن «الإمام مسلم بن الحجاج وأثره في علم الحديث وسمات صحيحه». فرضي الله عنه، ونفع الأمة بعلمه.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه الهداة، وسائر من والاه.

في يوم الثلاثاء، شوال، سنة ١٤١١ هـ

الفهرس

0	ىذا الرجل
٧	لمقدمة
۱۱	لباب الأول: سيرة الإمام مسلم الشخصية والعلمية
۱۳	الفصل الأول: سيرة الإمام مسلم بن الحجاج الشخصية
۱۳	اسمه ونسبه
۱۷	موطئه
19	ولادته
۲۲	نشأته وأسرته
٤ ٢	مهنته
۲٦	شمائله
4	وفاته
۳١	الفصل الثاني: حياة الإمام مسلم بن الحجاج العلمية
۲۱	طلبه للحديث
٣٢	شخصيته العلمية شخصيته
٣٣	رحلاته
٤٣	عقيلته
٤٤	مذهبه في الفروع
۳٥	مكانته وثناء العلماء عليه وأقوال العلماء في توثيقه

٦.	شيوخه
17	التعريف بسبعة من مشاهير شيوخه وبيان صلته بهم
17	أولًا: الإمام محمد بن إسماعيل البخاري
	صلة الإمام مسلم بشيخه البخاري وأثرها وسبب عدم
٦٤	روايته عنه في «الصحيح»
	بين الإمامين البخاري والذهلي وموقف تلميذهما مسلم
٧٢	منهما منهما
۸۳	ثانياً: محمد بن يحيى الذُّهلي
٨٥	علاقة الإمام مسلم بشيخه الدُّهلي
۸۸	ثالثاً: عبد بن حميد الكشّي
۹.	علاقة الإمام مسلم بشيخه عبد بن حميد
۹١	رابعاً: عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي
93	علاِقة الإمام مسلم بشيخه الدارميُّ
90	خامساً: يحيى بن يحيى المِنْقَري النيسابوري
97	علاقة الإمام مسلم بشيخه يحيى بن يحيى
97	سادساً: عبدالله بن مسلمة القَعْنبي
99	علاقة الإمام مسلم بشيخه عبدالله بن مسلمة
١	سابعاً: عبيد الله بن عبدالكريم أبو زرعة الرازي
1 • 1	علاقة الإمام مسلم بشيخه أبي زرعة الرازي
۱۰۳	تلاميذه
۱۰٤	ذكر أسماء أحـدَ عشر من مشاهير تلاميذ الإمام مسلم .
111	الفصل الثالث: مؤلفاته: ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
171	مَسْرد عام لمؤلفات الإمام مسلم
177	الكتب المطبوعة
۱۳۲	الكتب المفقودة

	الباب الثاني: التعريف بـ (صحيح مسلم بن الحجاج) والجهود
184	التي قامت حوله
1 8 0	الفصل الأول: مقدمة صحيح مسلم
180	موضوعاتها
187	أسلوبه فيها وشروحها
۸٤٨	أهميتها
1 2 9	شرطه منها ليس شرط «صحيحه»
101	الفصل الثاني: التعريف بـ "صحيح مسلم"
1.0.1	اسمه وما اشتهر به
101	الباعث على تصنيفه والغرض منه
108	مكان تصنيفه والزمن الذي صنفه فيه
107	رواة الصحيح
1 🗸 1	ختمات الصحيح
۱۷۱	نسخ «صحیح مسلم»
۱۸۲	تراجم «صحيح مسلم» وعدد الكتب التي فيه
197	عدد ما في «صحيح مسلم» من الأحاديث
191	موضوع «الصحيح» وهل هو من الجوامع
۲۰۳	الفصل الثالث: مكانة «صحيح مسلم» وعناية العلماء به
۲۱۲	أولًا: نسخه
717	ثانياً: تدريسه وإقراؤه وسماعه
117	and the second s
Y 1 Y	طبعة محمد فؤاد عبدالباقي
271	رابعاً: المستخرجات
777	خامساً: المستدركات
277	سادساً: الجمع بين الصحيحين وغيرهما

۲۳۸	سابعا: المختصرات
	ثـامنــاً: الكتـب التــي انتقـدت «صحيـح مسلـم» أو
45.	«الصحيحين» والكتب التي أجابت عن ذلك
	تاسعاً: الكتب التي أُفردت في أحاديث أو مسائل أو
737	
337	عاشراً: الكتب التي اعتنت برجال "صحيح مسلم"
40.	حادي عشر: شروح «صحيح مسلم»
101	فهرس موجز لشروح «صحیّح مسلم»
774	لخاتمة
770	نهرس المواضيع

أعسلام المسلمين

سلسلة تراجم إسلامية تجمع بين العلم والفكر والتوجيه، وتتناول أعلام المسلمين في شتى الميادين.

صدر منها:

١ _ عبدالله بن المبارك

تأليف: محمد عثمان جمال

٢ _ الإمام الشافعي

تأليف: عبد الغني الدقر

۳ _ مصعب بن عمیر

تاليف: محمد حسن بريغش

٤ ــ عبدالله بن رواحة

تأليف: د. جميل سلطان

أبو حنيفة النعمان

تأليف: وهبي غاوجي الألباني ٦ ـ عبدالله بن عمر

٦ - عبد الله بن عمر

تأليف: محيى الدين مستو ٧ _ أنس بن مالك

۲ - الس بن مانت تأليف: عبد الحميد طهماز

٨ _ سعيد بن المسيّب

تأليف: د. وهبة الزحيلي

۹ _ السلطان محمد الفاتح
 تأليف: د. عبد السلام فهمى

١٠ ـ الإمام النووي

تأليف: عبد الغني الدقر ١١ـ الشيخ محمد الحامد

تأليف: عبد الحميد طهماز

١٧_ السيدة عائشة

تأليف: عبد الحميد طهماز 14_ الإمام البخاري

تألُّيفُ: د. تقيُّ الدين الندوي المظاهري

۱۵ عبادة بن الصامت
 تأليف: د. وهبة الزحيلى

ه ۱ ـ عبد الله بن عباس

تألیف: د. مصطفی الخن

١٦ ـ جابر بن عبد الله

تاليف: وهبي غاوجي الألباني ١٧_ أحمد بن حنبل

۱۸ کعب بن مالكتأليف: د. سامى مكى العانى

١٩ ــ أبو داود

تأليف: د. تقي الدين الندوي المظاهري ٢٠ــ أسامة بن زيد

تأليف: د. وهبة الزحيلي

٢١ معاوية بن أبي سفيانتأليف: منير الغضبان

٢٢ عدي بن حاتم الطائي
 تأليف: محيى الدين مستو

٣٧ سفيان بن عيينة تأليف: عبد الغني الدقر ٣٨ ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني تأليف: عبد الستار الشيخ ٣٩ العزبن عبد السلام تأليف: د. محمد الزحيلي ٠٤ ـ عمر بن عبد العزيز تأليف: عبد الستّار الشيخ ١ ٤ ـ الإمام القرطبي تأليف: مشهور حسن سلمان ٤٢ سعد بن الربيع تأليف: محمد على كاتبى 23_ الإمام الغزالي تأليف: صالح أحمد الشامي ٤٤ ــ الإمام الزهري تأليف: محمد محمد حسن شراب ٥٥ ــ عبد القادر الجيلاني تأليف: د. عبد الرزاق الكيلاني ٤٦ ـ الإمام البيهقي تأليف: د. نجم عبد الرحمن خلف ٧٤ محمد بن الحسن الشيباني تأليف: د. على أحمد الندوي ٤٨ ــ أبى بن كعب تأليف: صفوان داوودي 24 - الإمام مسلم بن الحجاج تأليف: مشهور حسن سلمان ٠٥ - الإمام الذهبى تأليف: عبد الستار الشيخ

تأليف: عبد الغني الدقر ۲۶ ــ عبد الله بن مسعود تأليف: عبد الستار الشيخ ۲۵_ معاذ بن جبل تأليف: عبد الحميد طهاز ٢٦ ــ الإمام الجويني تأليف: د. محمد الزحيلي ٢٧ ـ القاضي البيضاوي تأليف: د. محمد الزحيلي ۲۸ ـ عبد الحميد بن باديس تأليف: مازن مطبقاني ٢٩ - تميم بن أوس الداري تأليف: محمد محمد حسن شراب ٣٠ السلطان عبد الحميد الثاني تأليف: د. محمد حرب ٣١ السيدة خديجة تأليف: عبد الحميد طهماز ۳۲ زید بن ثابت تأليف: صفوان داوودي ٣٣ ـ الإمام أبو جعفر الطبري تأليف: د. محمد الزحيلي ٣٤ ـ أبو موسى الأشعري تأليف: عبد الحميد طهراز ٣٥ أبو عبيد قاسم بن سلام تأليف: سائد بكداش ٣٦ـــ أبو جعفر الطحاوي تأليف: عبد الله نذير أحمد

٢٣ مالك بن أنس